الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد الصديق بن يحي-جيجل

كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم الإقتصادية

العنوان

تقييم الربحية في البنوك التجارية

دراسة مقارنة بين عينة من البنوك العمومية والخاصة في الجزائر خلال الفترة (2012-2015)

مذكرة مقدمة إستكمالا لمتطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الإقتصادية

تخصص: إقتصاد نقدي وبنكي

إعداد الطالبتان:

- وهيبة حجلة
- نهاد طاوطاو

إشراف الأستاذ:

- عبد الحميد بوشرمة

أعضاء لجنة المناقشة:

الأستاذ: مسعود بودخدخ	جامعة جيجل	رئيسا
الأستاذ: عبد الحميد بوشرمة	جامعة جيجل	مشرفا ومقررا
الأستاذة: نجاة معيزي	جامعة جيجل	مناقشا

السنة الجامعية: 2016-2017

شكر وتقدير

بسم الله الرحمن الرحيم

"وقل اعملوا فسيرى الله عملكم ورسوله والمؤمنون"

"يرفع الله الذين آمنوا منكم والذين أوتوا العلم درجات والله بما تعملون خبير"

صدق الله العظيم

الحمد لله الذي أنارلنا درب العلم والمعرفة على أداء هذا الواجب ووفقنا إلى انجاز هذا العمل،

نتوجه بجزيل الشكر والإ متنان إلى كل من ساعدنا من قريب أو بعيد على إنجاز هذا العمل وفي تدليل ما وجهناه من صعوبات، ونخص بالذكر الأستاذ المشرف **عبد الحميد بوشرمة** الذي لم يبخل علينا بتوجيهاته ونصائحه القيمة التي كانت عونا لنا في إتمام هذا البحث.

و لا يفوتنا أن نشكر **لجنة المناقشة** التي منحتنا من وقتها و إهتمامها في مناقشة هذا العمل المتواضع.

وإلى جميع **أساتذة قسم العلوم الإقتصادية** على المعلومات التي أفادونا بها خلال مرحلة دراستنا الجامعية.

وإلى كل من أمدنا بالمساعدة أو النصح دون استثناء.

قائمة المحتويات

الموضوع	المحتويات	الصفحة

شكر

قائمة المحتويات.....**IV**

قائمة الجداول.....**VIII**

قائمة الأشكال .....**XI**

المقدمة.....**أ**

الفصل الأول: البنوك التجارية وأساليب تقييم أدائها

تمهيد.....**08**

المبحث الأول: مفاهيم عامة حول البنوك التجارية.....**09**

المطلب الأول: نشأة البنوك التجارية.....09

المطلب الثاني: مفهوم البنوك التجارية.....10

المطلب الثالث: وظائف البنوك التجارية.....13

المبحث الثاني: موارد وإستخدامات البنوك التجارية.....**16**

المطلب الأول: موارد البنوك التجارية.....17

المطلب الثاني: إستخدامات البنوك التجارية.....20

المطلب الثالث: أسس توظيف موارد البنوك التجارية.....22

المبحث الثالث: أساليب تقييم أداء البنوك التجارية.....**24**

المطلب الأول: أسلوب التحليل المالي.....24

المطلب الثاني: أسلوب Camels.....27

المطلب الثالث: أسلوب القيمة الإقتصادية المضافة.....31

خلاصة الفصل.....**35**

الفصل الثاني: الربحية في البنوك التجارية

تمهيد.....**37**

المبحث الأول: عموميات حول الربحية في البنوك التجارية.....**38**

المطلب الأول: مفهوم الربحية في البنوك التجارية وطرق تحسينها.....38

المطلب الثاني: العوامل المؤثرة على الربحية في البنوك التجارية.....42 المطلب الثالث: الإيرادات والمصروفات في البنوك التجارية.....48

المبحث الثاني: علاقة الربحية بمتغيرات أخرى.....52

المطلب الأول: علاقة الربحية بالسيولة.....53

المطلب الثاني: علاقة الربحية بالمخاطرة.....59

المطلب الثالث: علاقة الربحية برأس المال.....63

المطلب الرابع: علاقة الربحية بالمديونية.....66

المبحث الثالث: مؤشرات تقييم الربحية.....67

المطلب الأول: معدل العائد على حقوق الملكية.....67

المطلب الثاني: معدل مؤشر هامش الربح.....69

المطلب الثالث: معدل مؤشر منفعة الأصول ومؤشر العائد على الأصول.....71

المطلب الرابع: معدل العائد على الودائع والأموال المتاحة.....73

خلاصة الفصل.....74

الفصل الثالث: تقييم الربحية لعينة من البنوك التجارية الجزائرية خلال الفترة 2012-2015

تمهيد.....76

المبحث الأول: تقديم البنوك التجارية محل الدراسة.....77

المطلب الأول: تقديم بنك البركة 77

المطلب الثاني: تقديم بنك السلام.....81

المطلب الثالث:تقديم بنك الخارجي الجزائري.....84

المطلب الرابع: تقديم بنك الوطني الجزائري.....86

المبحث الثاني: تقديم وتفسير مؤشرات تقييم الربحية للبنوك التجارية المدروسة خلال مدة الدراسة.....90

المطلب الأول: تقديم وتفسير مؤشرات تقييم الربحية لبنك البركة الجزائري خلا مدة الدراسة... 90

المطلب الثاني: تقديم وتفسير مؤشرات تقييم الربحية لبنك السلام الجزائر خلال مدة الدراسة.....105

المطلب الثالث: تقديم وتفسير مؤشرات تقييم الربحية لبنك الخارجي الجزائري خلال مدة الدراسة...119

المطلب الرابع: تقديم وتفسير مؤشرات تقييم الربحية لبنك الوطني الجزائري خلال مدة الدراسة. 128

المبحث الثالث: مقارنة النتائج.....**137**
المطلب الأول: مقارنة النتائج من حيث الربحية 137
المطلب الثاني: مقارنة النتائج من حيث كفاءة التكاليف.....140
المطلب الثالث: مقارنة النتائج من حيث المخاطرة.....141
المطلب الرابع: مقارنة النتائج من حيث الإنتاجية.....141
خلاصة الفصل.....**142**
خاتمة..... **144**
قائمة المراجع.....**149**

قائمة الأشكال والجداول

قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
(1-1)	مؤشرات قياس المخاطرة	62
(1-3)	معدل العائد على حقوق الملكية لبنك البركة الجزائري خلال المدة (2012-2015)	91
(2-3)	مصرفات بنك البركة الجزائري خلال الفترة (2012ـ 2015)	92
(3-3)	نسبة مصروفات الفوائد لبنك البركة الجزائري خلال المدة (2012-2015)	94
(4-3)	نسبة المصروفات الأخرى بخلاف الفوائد لبنك البركة الجزائري خلال المدة (2012-2015)	95
(5-3)	نسبة الضريبة لبنك البركة الجزائري خلال المدة (2012- 2015)	96
(6-3)	الدخل الصافي لبنك البركة الجزائري خلال المدة (2012ـ 2015)	97
(7-3)	مؤشر هامش الربح لبنك البركة الجزائري خلال الفترة (2012-2015)	97
(8-3)	معدل منفعة الأصول لبنك البركة الجزائري خلال المدة (2012-2015)	99
(9-3)	معدل العائد على الأصول لبنك البركة الجزائري خلال الفترة (2012-2015)	100
(10-3)	الأموال المتاحة لبنك البركة الجزائري خلال الفترة(2012-2015)	101
(11-3)	معدل العائد على الأموال المتاحة للتوظيف لبنك البركة خلال المدة (2012-2015)	101
(12-3)	معدل العائد على الودائع لبنك البركة الجزائري خلال المدة (2012-2015)	102
(13-3)	معدل مضاعف حقوق الملكية لبنك البركة الجزائري خلال المدة (2012-2015)	104
(14-3)	معدل العائد على حقوق الملكية لبنك السلام خلال الفترة (2012-2015)	105
(15-3)	مصروفات بنك السلام الجزائر خلال الفترة (2012-2015)	107
(16-3)	نسبة المصروفات لبنك السلام خلال فترة مدة الدراسة	108
(17-3)	نسبة المصروفات بخلاف الفوائد لبنك السلام الجزائر خلال مدة الدراسة	109

(3–18)	نسبة الضريبة لبنك السلام الجزائر خلال المدة (2012–2015)	110
(3–19)	الدخل الصافي لبنك السلام الجزائر خلال فترة الدراسة (2012–2015)	111
(3–20)	مؤشر هامش الربح لبنك السلام الجزائر خلال المدة (2012–2015)	111
(3–21)	معدل منفعة الأصول لبنك السلام الجزائر خلال المدة (2012–2015)	113
(3–22)	معدل العائد على الأصول لبنك السلام الجزائر خلال المدة (2012–2015)	114
(3–23)	الأموال المتاحة للتوظيف لبنك السلام الجزائر خلال المدة (2012–2015)	115
(3–24)	معدل العائد على الأموال المتاحة لبنك السلام الجزائر خلال مدة الدراسة	116
(3–25)	معدل العائد على الودائع لبنك السلام الجزائر خلال المدة (2012–2015)	117
(3–26)	مضاعف حقوق الملكية لبنك السلام خلال مدة الدراسة (2012–2015)	118
(3–27)	مصروفات بنك الخارجي الجزائري خلال الفترة (2012–2015)	119
(3–28)	نسبة مصروفات الفوائد لبنك الخارجي الجزائري خلال المدة (2012–2015)	120
(3–29)	نسبة المصروفات الأخرى بخلاف الفوائد للبنك الخارجي الجزائري خلال المدة (2012–2015)	121
(3–30)	نسبة الضريبة للبنك الخارجي الجزائري خلال المدة (2012–2015)	122
(3–31)	الدخل الصافي للبنك الخارجي الجزائري خلال المدة (2012–2015)	123
(3–32)	معدل هامش الربح للبنك الخارجي الجزائري خلال المدة (2012–2015)	124
(3–33)	معدل منفعة الأصول للبنك الخارجي الجزائري خلال المدة (2012–2015)	125
(3–34)	معدل العائد على الأصول للبنك الخارجي الجزائري خلال المدة (2012–2015)	126
(3–35)	معدل العائد على الودائع لبنك الخارجي الجزائري خلال المدة (2012–2015)	127
(3–36)	مصروفات بنك الوطني الجزائري خلال مدة الدراسة	128

(37-3)	نسبة مصروفات الفوائد للبنك الوطني الجزائري خلال المدة (2012-2015)	129
(38-3)	نسبة المصروفات بخلاف الفوائد للبنك الوطني الجزائري خلال الفترة (2012-2015)	130
(39-3)	نسبة الضريبة للبنك الوطني الجزائري خلال مدة الدراسة	131
(40-3)	الدخل الصافي للبنك الوطني الجزائري خلال سنوات الدراسة (2012- 2015)	132
(41-3)	مؤشر هامش الربح للبنك الوطني الجزائري خلال الفترة (2012-2015)	133
(42-3)	معدل منفعة الأصول للبنك الوطني الجزائري خلال المدة (2012-2015)	134
(43-3)	معدل العائد على الأصول للبنك الوطني الجزائري خلال المدة (2012-2015)	135
(44-3)	معدل العائد على الودائع للبنك الوطني الجزائري خلال الفترة (2012-2015)	136
(45-3)	معدل العائد على حقوق الملكية للبنوك المدروسة خلال فترة الدراسة	137
(46-3)	معدل العائد على الأصول للبنوك المدروسة خلال فترة الدراسة	138
(47-3)	معدل العائد على الأموال المتاحة للبنوك المدروسة خلال مدة الدراسة	138
(48-3)	معدل العائد على الودائع للبنوك محل الدراسة خلال مدة الدراسة	139
(49-3)	مؤشر هامش الربح للبنوك المدروسة خلال فترة الدراسة	140
(50-3)	معدل مضاعف حقوق الملكية للبنوك محل الدراسة إبان فترة الدراسة	141
(51-3)	معدل منفعة الأصول للبنوك محل الدراسة خلال الفترة (2012-2015)	141

قائمة الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	ص
(1–3)	الهيكل التنظيمي لبنك البركة الجزائري	80
(2–3)	الهيكل التنظيمي لبنك السلام الجزائر	83
(3–3)	الهيكل التنظيمي للبنك الخارجي الجزائري	85
(4–3)	الهيكل التنظيمي للبنك الوطني الجزائري	88
(5–3)	معدل العائد على حقوق الملكية لبنك البركة الجزائري خلال المدة (2012–2015)	91
(6–3)	مصروفات بنك البركة الجزائري خلال الفترة (2012–2015)	93
(7–3)	نسبة مصروفات الفوائد لبنك البركة الجزائري خلال المدة (2012–2015)	94
(8–3)	نسبة المصروفات الأخرى بخلاف الفوائد لبنك البركة الجزائري المدة (2012–2015)	95
(9–3)	نسبة الضريبة لبنك البركة الجزائري خلال الفترة (2012–2015)	96
(10–3)	معدل هامش الربح لبنك البركة خلال المدة (2012–2015)	98
(11–3)	معدل منفعة الأصول لبنك البركة الجزائري خلال مدة الدراسة	99
(12–3)	معدل العائد على الأصول لبنك البركة الجزائري خلال المدة (2012–2015)	100
(13–3)	معدل العائد على الأموال المتاحة لبنك البركة الجزائري خلال المدة (2012–2015)	102
(14–3)	معدل العائد على الودائع لبنك البركة الجزائري خلال المدة (2012–2015)	103
(15–3)	معدل مضاعف حقوق الملكية لبنك البركة الجزائري خلال المدة (2012–2015)	104
(16–3)	معدل العائد على حقوق الملكية لبنك السلام الجزائري خلال المدة (2012–2015)	105
(17–3)	مصروفات بنك السلام الجزائر خلال المدة (2012–2015)	107
(18–3)	نسبة المصروفات الفوائد لبنك السلام الجزائري خلال المدة	108

	(2015-2012)	
109	نسبة المصروفات الأخرى بخلاف الفوائد لبنك السلام الجزائر خلال المدة (2015-2012)	(19-3)
110	نسبة الضريبة لبنك السلام الجزائري خلال المدة (2012-2015)	(20-3)
112	مؤشر هامش الربح لبنك السلام الجزائر خلال المدة (2012-2015)	(21-3)
114	معدل منفعة الأصول لبنك السلام الجزائر خلال المدة (2012-2015)	(22-3)
114	معدل العائد على الأصول لبنك السلام الجزائر خلال المدة (2015-2012)	(23-3)
116	معدل العائد على الأموال المتاحة لبنك السلام الجزائر خلال مدة الدراسة	(24-3)
117	معدل العائد على الودائع لبنك السلام الجزائر خلال المدة (2015-2012)	(25-3)
118	مضاعف حقوق الملكية لبنك السلام خلال مدة الدراسة (2015-2012)	(26-3)
120	مصروفات البنك الخارجي الجزائري خلال المدة (2015-2012)	(27-3)
121	نسبة المصروفات الفوائد للبنك الخارجي الجزائري خلال المدة (2012-2015)	(28-3)
122	نسبة المصروفات الأخرى بخلاف الفوائد للبنك الخارجي الجزائري خلال المدة (2012-2015)	(29-3)
123	نسبة الضريبة للبنك الخارجي الجزائري خلال المدة (2012-2015)	(30-3)
124	معدل هامش الربح للبنك الخارجي الجزائري خلال المدة (2015-2012)	(31-3)
126	معدل منفعة الأصول للبنك الخارجي الجزائري خلال المدة (2015-2012)	(32-3)
126	معدل العائد على الأصول للبنك الخارجي الجزائري خلال مدة الدراسة	(33-3)
127	معدل العائد على الودائع لبنك الخارجي الجزائري خلال المدة (2015-2012)	(34-3)
129	مصروفات البنك الوطني الجزائري خلال مدة الدراسة (2012-2015)	(35-3)
130	نسبة مصروفات الفوائد للبنك الوطني الجزائري خلال المدة	(36-3)

	(2015-2012)	
131	نسبة المصروفات الأخرى بخلاف الفوائد للبنك الوطني الجزائري خلال الفترة (2012-2015)	(37-3)
132	نسبة الضريبة للبنك الوطني الجزائري خلال مدة الدراسة	(38-3)
133	مؤشر هامش الربح للبنك الوطني الجزائري خلال الفترة (2012-2015)	(39-3)
134	معدل منفعة الأصول للبنك الوطني الجزائري خلال المدة (2012-2015)	(40-3)
135	معدل العائد على الأصول للبنك الوطني الجزائري خلال المدة (2012-2015)	(41-3)
136	معدل العائد على الودائع للبنك الوطني الجزائري خلال الفترة (2012-2015)	(42-3)

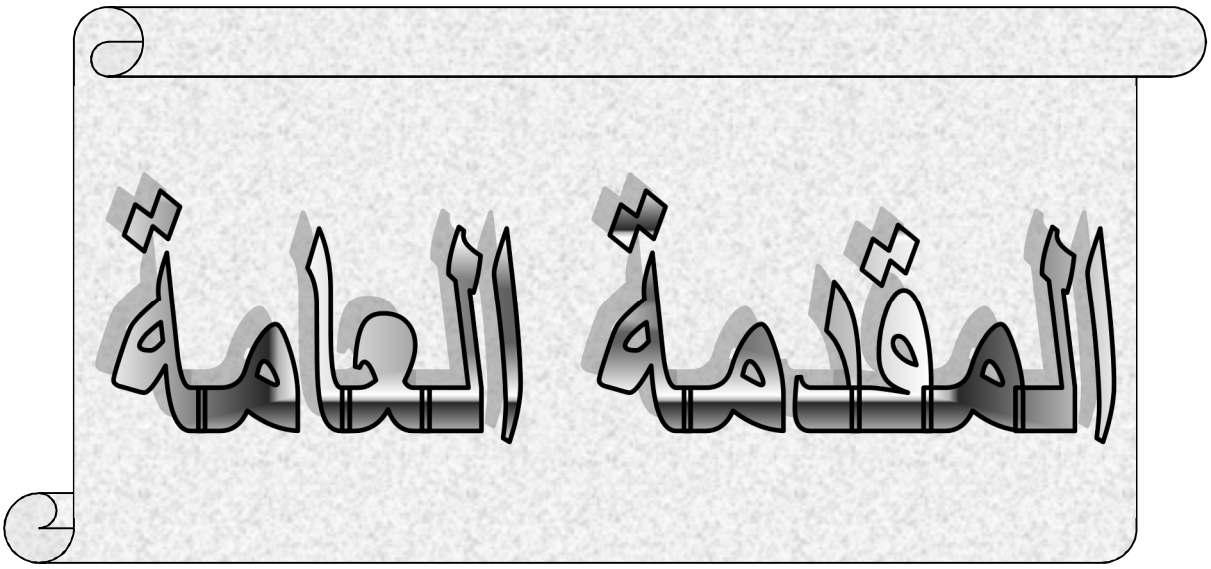
المقدمة العامة

المقدمة

تعتبر البنوك التجارية من المؤسسات المالية الوسيطية التي تقدم خدماتها لكل من وحدات الفائض والعجز، من خلال تعبئة المدخرات من الأشخاص الطبيعيين والمعنويين ومنحها على شكل إئتمان لأصحاب العجز المتمثلون في مختلف القطاعات الإقتصادية، فهي تلعب دورا أساسيا وفعالا في المجال الإستثماري والمالي، بالإضافة إلى دورها في تمويل الإقتصاد الوطني، وتلبية حاجيات المتعاملين معها فهي تقوم بتقديم هاته الخدمات بهدف تحقيق الربحية لضمان البقاء والإستمرارية، من خلال التوفيق بينها وبين كل من السيولة والأمان والمخاطرة، فالموازنة بين هذه العناصر يؤثر بشكل كبير على السياسات الخاصة بالأنشطة الرئيسية التي تمارسها هذه البنوك، كما تسعى إلى تحقيق ربحيتها من خلال توظيف الأموال التي يحصل عليها من مختلف المصادر بأعلى كفاءة ممكنة، وتعظيم الإيرادات وترشيد النفقات ومحاولة الحصول على الودائع بأقل تكلفة ممكنة، لإعادة توظيفها في إستثمارات مالية تدر أكبر قدر ممكن من العوائد ضمن درجة سيولة مقبولة ومخاطر متدنية، بالإضافة إلى تجنيد كل إمكانيات المادية والبشرية المتاحة لديها.

أن البنوك التجارية الجزائرية سواء كانت عامة أو خاصة تهدف إلى تعظيم ثروة الملاك، وزيادة رأسمالها من أجل مقابلة المخاطر التي تتعرض لها، فقد عمدت الجزائر إلى إجراء العديد من الإصلاحات لتحسين مستوى أداء البنوك التجارية العمومية الجزائرية، نظرا لكون هذه الأخيرة في سنة 1990 كانت أكثر من نصف أصولها غير مدرة للعائد، الأمر الذي أدى إلى صدور قانون النقد والقرض 90- 10 المؤرخ في 14 أفريل وما تبعه من تعليمات تنظيمية وإجرائية وقوانين معدلة، فصدور قانون النقد والقرض فتح المجال أمام القطاع البنكي الخاص المحلي والأجنبي، ونظرا لهذه التحولات التي مست القطاع المصرفي الجزائري أصبح من الضروري تقييم أدائها بشكل عام وتقييم ربحيتها على وجه الخصوص، لأن عملية تقييم الربحية تعتبر أساسية لتحديد مدى كفاءتها في إدارة أصولها بشكل أمثل ولإظهار قدرتها على تحسين وتطوير نوعية عملها ونوعية الخدمات التي تقدمها، فتقييم الربحية بواسطة المؤشرات المالية يعطي صورة واضحة عن مركزها المالي، لأنها تعتبر بمثابة مؤشر هام لعملاء البنك ومساهميه الحالين وكذا المرتقبين، كما تستخدم أيضا كمقياس لأداء إدارة البنك.

1- إشكالية الدراسة: بناءًا على ما تم استعراضه تتضح معالم إشكالية الدراسة التي يمكن طرحها على النحو التالي:

ماهي مؤشرات تقييم الربحية؟ وهل تختلف معدلات الربحية بين البنوك التجارية العمومية والخاصة؟

على ضوء الإشكالية الرئيسية تبرز الأسئلة الفرعية التالية:

– ما هي مؤشرات قياس الربحية في البنوك التجارية؟ وماهي العوامل التي تؤثر على ربحية البنوك التجارية؟

– هل يوجد إختلاف بين البنوك التجارية العامة والخاصة محل الدراسة في كيفية توظيف أصولها؟

– هل يوجد إختلاف بين البنوك العمومية والخاصة محل الدراسة في إدارة ومراقبة التكاليف؟

– هل البنوك العمومية أكثر ربحية من البنوك الخاصة محل الدراسة؟

– هل يعود التغير في معدل الربحية لدى البنوك التجارية محل الدراسة إلى التغير في التكاليف أو إلى طريقة إدارة الأصول؟

2– فرضيات الدراسة: للإجابة على هذه التساؤلات نقترح الفرضيات التالية:

– توجد العديد من المؤشرات يتم إستخدامها في قياس الربحية في البنوك التجارية؛

– هناك العديد من العوامل التي تؤثر على ربحية البنوك التجارية؛

– يوجد إختلاف بين البنوك العمومية والخاصة محل الدراسة في كيفية توظيف أصولها؛

– تعتبر البنوك العمومية أكثر ربحية من البنوك الخاصة محل الدراسة؛

– يعود التغير في معدل الربحية لدي البنوك التجارية محل الدراسة إلى التغير في التكاليف.

3– أسباب إختيار موضوع الدراسة: تتمثل أهم أسباب اختيار موضوع الدراسة فيما يلي:

– الرغبة الشخصية في دراسة المواضيع المتعلقة بالبنوك؛

– تلاءم الموضوع مع إختصاصنا الدراسي؛

– الأهمية البالغة لمؤشرات الربحية خاصة في ظل تحرير القطاع المصرفي وإشتداد المنافسة.

4– أهمية الدراسة: تكتسي هذه الدراسة أهميتها من خلال:

– أن الربحية تعتبر من بين الأهداف الرئيسية التي يسعى أي بنك لتحقيقها؛

– أن الربحية تعتبر مقياسا مهما في الحكم كفاءة إدارة البنوك؛

– تسليط الضوء على الربحية في البنوك العمومية والخاصة محل الدراسة.

5– أهداف الدراسة: تهدف هذه الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية:

– التعرف على المؤشرات المستخدمة في قياس الربحية في البنوك التجارية؛

– التعرف على العوامل المؤثرة على ربحية البنوك التجارية؛

– إبراز الإختلاف بين البنوك التجارية الخاصة والعمومية محل الدراسة من ناحية كيفية توظيف أموالها؛

– إبراز الإختلاف بين البنوك التجارية الخاصة والعمومية محل الدراسة من ناحية إدارة ومراقبة التكاليف؛

– معرفة أي من البنوك التجارية (البنوك الخاصة، البنوك العمومية) محل الدراسة أكثر ربحية؛

– معرفة سبب التغير في معدل الربحية في البنوك التجارية محل الدراسة.

6– حدود الدراسة: تتمثل حدود الدراسة فيما يلي:

– اختيار بنكين عمومين هما البنك الخارجي الجزائري والبنك الوطني الجزائري، وبنكين خاصين وهما بنك البركة الجزائري وبنك السلام الجزائر، الذين توفرت لدينا معلومات عليهم ولو على قلتها أن لم نقل إنعدامها؛

– حددت فترة الدراسة من سنة 2012م إلى غاية سنة 2015م بالنسبة لكلى البنكين.

7– الدراسات السابقة: هناك العديد من الدراسات التي تناولت موضوع مؤشرات تقييم الربحية في البنوك التجارية، سواء بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، ومنها ما يلي:

– **دراسة باسل حسن أبو زعيتر(2006):** الدراسة عبارة عن مذكرة ماجستير في المحاسبة والتمويل بالجامعة الإسلامية، فلسطين، تحت عنوان العوامل المؤثرة على ربحية المصارف التجارية العاملة في فلسطين (1997–2004) حيث هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على العوامل المؤثرة على ربحية البنوك التجارية العاملة في فلسطين محل الدراسة وتحديد وقياس الأثر الذي تحدثه هذه العوامل، حيث قام الباحث بتجميع بيانات المصارف التجارية المدروسة وحللها إحصائيا، كما قام أيضا بدراسة سلوك المتغير التابع، والمتمثل في الربحية، والمتغيرات المستقلة المتمثلة في العوامل المؤثرة على ربحية المصارف التجارية، حيث توصلت هذه الدراسة إلى أن هناك علاقة عكسية بين نسبة المخصص الخاص إلى إجمالي التسهيلات والربحية بمقياسيها معدل العائد على حقوق الملكية ومعدل العائد على الموجودات وأيضا علاقة عكسية بين نسبة السيولة النقدية والربحية مقاسة بمعدل العائد على الموجودات، كما توصلت إلى وجود علاقة طردية بين عمر المصرف والربحية مقاسة بمعدل العائد على الموجودات، كذلك بين كل من صافي الفوائد، حقوق الملكية، عدد الموظفين وعدد الفروع والربحية وذلك مقاسا بمعدل العائد على الموجودات وحقوق الملكية.

– **دراسة رقاقدة نبيلة(2016):** الدراسة عبارة عن مذكرة ماستر أكاديمي بجامعة قاصدي مرباح – ورقلة، الجزائر، تحت عنوان دراسة قياسية للعوامل المؤثرة على ربحية البنوك التجارية –حالة بنك سوسييتي جنيرال الجزائر للفترة (2004–2014) حيث هدفت هذه الدراسة إلى تحديد وقياس الأثر الذي تحدثه العوامل المؤثرة على ربحية البنوك التجارية خلال فترة الدراسة، حيث قامت الباحثة بدراسة سلوك المتغير التابع، وهو

الربحية مقاسه بمعدل العائد على الموجودات ومعدل العائد على حقوق الملكية والمتغيرات المستقلة وهي نسبة السيولة النقدية، نسبة الودائع، نسبة الرافعة المالية، نسبة هامش الربح وذلك باستخدام الأسلوب الإحصائي، وقد توصلت الدراسة إلى وجود علاقة عكسية بين نسبة السيولة النقدية والربحية مقاسة بمعدل العائد على إجمالي الأصول، وعلاقة طردية بين نسبة الرفع المالي والربحية مقاسة بمعدل العائد على حقوق الملكية.

تناولت الدراسات السابقة على العوامل المؤثرة على الربحية في البنوك التجارية ولم تولي اهتمام كبير إلى مؤشرات تقييم الربحية وبناءا على هذا جاءت دراستنا استكمالا للدراسات السابقة من خلال تسليط الضوء على مؤشرات تقييم الربحية في البنوك التجارية العمومية والخاصة خلال الفترة (2012-2015).

8- منهج الدراسة: من أجل معالجة موضوع الدراسة والإجابة على الإشكالية المطروحة واختبار صحة الفرضيات، اعتمدنا وبشكل متناسق على المناهج التالية:

- **المنهج الوصفي:** تم استخدام هذا المنهج في دراسة الجوانب النظرية لموضوع الدراسة؛
- **المنهج التحليلي:** تم استخدامه في دراسة وتحليل مؤشرات الربحية لدى البنوك العمومية والخاصة محل الدراسة؛
- **المنهج المقارن:** تم استخدامه عند مقارنة مؤشرات الربحية لدى البنوك العمومية والخاصة محل الدراسة؛
- **منهج دراسة الحالة:** تم استخدامه في دراسة حالة البنوك العمومية والخاصة محل الدراسة.

9- صعوبات الدراسة: أثناء إنجازنا لهذه الدراسة اعترضتنا الصعوبات التالية:

- قلة المراجع المتخصصة في معالجة موضوع الربحية،
- قلة وشح المعلومات المتعلقة بالتقارير السنوية للبنوك التجارية العمومية.

10- تقسيمات الدراسة: حتى نتمكن من الإجابة على الإشكالية والأسئلة الفرعية والإحاطة بكل جوانب البحث تم تقسيمه إلى ثلاثة فصول يحتوي كل فصل على ثلاثة مباحث، حيث أن الفصل الأول والثاني فصلان نظريان بينما الفصل الثالث تطبيقي.

الفصل الأول: تناول هذا الفصل مفاهيم عامة حول البنوك التجارية حيث تم تقسيمه إلى ثلاثة مباحث، المبحث الأول يتطرق بدوره إلى ثلاثة مطالب الأول حول نشأة البنوك التجارية، والمطلب الثاني يتضمن كل من تعريف البنوك التجارية وخصائصها بالإضافة إلى أهميتها، والمطلب الأخير كان بعنوان وظائف البنوك التجارية التقليدية والحديثة، أما فيما يخص المبحث الثاني فقد تضمن ميزانية البنك التجاري بالإضافة إلى أسس توظيفات موارد البنوك التجارية، أما المبحث الثالث فقد كان حول أساليب تقييم أداءها والذي ضم كل

من أسلوب التحليل المالي في المطلب الأول وأسلوب Camels في المطلب الثاني وأسلوب القيمة الإقتصادية المضافة في المطلب الأخير من هذا المبحث.

الفصل الثاني: يتمحور هذا الفصل حول الربحية في البنوك التجارية حيث يتم تقسيمه إلى ثلاثة مباحث المبحث الأول تحت عنوان عموميات حول الربحية في البنوك التجارية والذي ضم كل من مفهوم الربحية في البنوك التجارية وطرق تحسينها، أما العوامل المؤثرة على ربحيتها فقد تم التطرق إليها في المطلب الثاني والإيرادات والمصروفات في البنوك التجارية أدرجت كمطلب ثالث، أما المبحث الثاني فقد كان حول علاقة الربحية بمتغيرات أخرى، تمثلت في كل من السيولة والمخاطرة بالإضافة إلى رأس المال والمديونية والمبحث الثالث تضمن مؤشرات تقييم الربحية في البنوك التجارية.

الفصل الثالث: وهو الجانب التطبيقي الذي ينقسم بدوره إلى أربعة مباحث، المبحث الأول تم من خلاله إعطاء لمحة عن البنوك التجارية الجزائرية محل الدراسة والمتمثلة في كل من البنك الوطني الجزائري، بنك السلام الجزائري وكذا بنك البركة الجزائري والبنك الخارجي الجزائري، أما المبحث الثاني تم من خلاله تقديم وتفسير المؤشرات التي سبق ذكرها في الجانب النظري للبنوك التجارية محل الدراسة وفيما يخص المبحث الثالث فيتم من خلاله مقارنة النتائج للبنوك التجارية محل الدراسة وذلك خلال الفترة الممتدة من 2012م إلى غاية سنة 2015م.

الفصل الأول

تمهيد

تعتبر البنوك التجارية إحدى أدوات الجهاز المصرفي في العصر الحديث، فهي تسعى دائما إلى إحداث التغير في سياستها، وذلك من أجل الإنتقال من الوضع الحالي إلى الوضع الذي تسعى إليه مستقبلا بالإضافة إلى الدور الذي تلعبه في التأثير على العرض الكلي للنقود، ومن أجل الإلمام أكثر بجوانب هذا الفصل تم طرح الأسئلة التالية:

- ما المقصود بالبنوك التجارية؟
- فيما تتمثل موارد واستخدامات البنوك التجارية؟ وماهي الأسس التي تتبعها في توظيف مواردها؟
- ماهي مختلف أساليب تقييم أداء البنوك التجارية؟

ومن أجل الإجابة على هذه الأسئلة ارتأينا إلى تقسيم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث:

- المبحث الأول: مفاهيم عامة حول البنوك التجارية.
- المبحث الثاني: موارد واستخدامات البنوك التجارية.
- المبحث الثالث: أساليب تقييم أداء البنوك التجارية.

المبحث الأول: مفاهيم عامة حول البنوك التجارية

تعتبر البنوك التجارية من المنشآت البنكية الأكثر تأثيرا في المجتمع، وذلك نظرا إلى الخصائص التي تتسم بها، وما تقوم بها من وظائف جعلتها تحتل المرتبة الثانية في التسلسل الرئاسي للجهاز البنكي بعد البنك المركزي.

المطلب الأول: نشأة البنوك التجارية

تشير الأدبيات المالية إلى أن أول بنك تجاري قد أسس في مدينة البندقية جنوب إيطاليا عام 1157م ثم توالى ظهور البنوك في عدد من المدن التجارية الرئيسية في ذلك الوقت، ففي مدينة أمستردام نشأ أول بنك عام 1609م، وفي لندن نشأ بنك إنجليز عام 1694م، وبنك فرنسا عام 1800م [1]، ثم انتقلت بعد ذلك إلى العالم العربي والإسلامي ويرجع تاريخ دخولها إلى عام 1898م عندما أنشئ البنك الأهلي المصري في مصر [2].

جاءت كلمة بنك من الكلمة الفرنسية banque بمعنى الخزانة، والكلمة الإيطالية بانكو وتعني المصطبة التي كان يقصد بها في بادئ الأمر المصطبة التي يجلس عليها الصرافون لتحويل العملة، ثم تطور المعنى فيما بعد لكي يقصد بالكلمة المنضدة التي يتم فوقها تبادل العملات، ثم أصبحت في النهاية تعني الطاولة أو المكتب أو المكان الذي تجري فيه المتاجرة بالنقود[3].

حيث كان التجار ورجال الأعمال يودعون أموالهم والذهب لدى هؤلاء الصاغة أو الصيارفة، بقصد حفظها مقابل رسوم بسيطة، وكان هؤلاء الصيارفة يحررون إيصالات لحفظ حقوق أصحاب هذه الودائع فإذا رغب صاحب الذهب في استرجاعه فإنه يقدم الإيصال ويستلم الذهب أو أمواله، وهكذا نشأت الوظيفة التقليدية الأولى للمصارف التجارية وهي وظيفة قبول الودائع، ومع مرور الوقت أصبح الناس يقبلون الإيصال فيما بينهم كوسيلة للتبادل التجاري، وبقى الذهب مكسبا في خزائن هؤلاء الصيارفة وقد تنبه بعض الصاغة أو الصيارفة إلى هذه الحقيقة فصار يقرض ما لديه من الذهب مقابل فائدة، وهكذا نشأت الوظيفة التقليدية الثانية للمصارف التجارية وهي الإقراض[4].

أما اشتقاق النقود أو خلق النقود هي الوظيفة الثالثة للمصارف التجارية فقد نشأت عندما بدأ القرض

---

[1] أسعد حميد العلى، إدارة المصارف التجارية، الطبعة الأولى، الذاكرة للنشر والتوزيع، الأردن، 2013، ص17

[2] قتيبة عبد الرحمن العاني، التمويل ووظائفه في البنوك الإسلامية والتجارية، الطبعة الأولى، دار النفائس للنشر والتوزيع، الأردن، 2013، ص، ص27، 28

[3] شاكر القزويني، محاضرات في إقتصاد البنوك، الطبعة الخامسة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2011، ص 24

[4] أسعد حميد العلى، مرجع سبق ذكره، ص18

يأخذ شكل الإيصال الذي يحرره الصائغ أو التاجر، بدلا من الذهب ويعطيه للمقترض لاسيما بعد أن زادت ثقة المتعاملين بتلك الإيصالات، وقابلية استبدالها بالذهب في أي وقت، والتزام المقترضين بذلك وإزاء هذا التحول في النشاط البنكي والإئتماني والذي من شأنه أن يؤثر في زيادة عرض النقد، أصبح بإمكان البنك التجاري خلق نقود جديدة تضاف إلى دائرة التداول النقدي[1]، إلا أن بعض هؤلاء الصيارفة كان يبالغ في عملية الإقراض، دون الأخذ بعين الإعتبار إمكانية قيام التجار بسحب جزء أو كل ودائعهم المحفوظة لديهم مما يعرضهم لحالة من العسر أو الإفلاس، بمعنى عدم قدرتهم على استرجاع الأموال التي أودعت لديهم وبما أن مثل هذه الحالة تعتبر انتهاك لحالة الثقة التي وضعها التجار ورجال الأعمال في الصيارفة، فأن بقية الصيارفة يتوجهون إلى ذلك الصيرفي الذي بالغ في عملية الإقراض وتعرض للعسر المالي ويكسرون طاولته كدليل، على خروجه من المهنة ومن هنا جاءت كلمة الإفلاس[2].

المطلب الثاني: مفهوم البنوك التجارية

تتسم البنوك التجارية بمجموعة من الخصائص تميزها عن باقي المؤسسات المالية والتي تكسبها أهمية بالغة، لهذا سوف يتم التطرق إلى خصائصها وأهميتها، ولكن قبل هذا يجب التعريف بالبنوك التجارية

أولا: تعريف البنوك التجارية

للبنوك التجارية عدة تعاريف تختلف باختلاف الجهة التي يصدر منها التعريف فهناك من يعرفها على:

– أنها مؤسسة إئتمانية غير متخصصة في نشاط معين زراعي أو صناعي أو عقاري، تقوم بتلقي الودائع قابلة للسحب عند الطلب والقصيرة الأجل وتقديم الإئتمان قصير الأجل إلى القطاعات الإقتصادية [3]؛

– كما هناك من يعرفها على أنها منشأة تنصب عملياتها الرئيسية على تجميع النقود الفائضة عن حاجة الجمهور أو منشآت الأعمال أو الدولة، لغرض إقراضها للآخرين وفق أسس معينة أو إستثمارها في أوراق مالية محددة، ولذلك فأن البنوك التجارية تتميز عن بقية البنوك بقبولها للودائع في حسابات جارية قابلة للسحب الفوري بصكوك، وقد تشاركه في هذه الخاصية مصارف أخرى ولكن بصورة محددة وتبعا للأنظمة البنكية في الأقطار المختلفة [4]؛

---

[1] ثريا عبد الرحيم الخزرجي، شرين بدري البارودي، إقتصاد المعرفة ـ الأسس النظرية والتطبيق في المصارف التجارية، الطبعة الأولى، الوراق للنشر والتوزيع، الأردن،2012، ص، ص140، 141

[2] أسعد حميد العلى، مرجع سبق ذكره، ص18

[3] متولي عبد القادر، إقتصاديات النقود والبنوك، الطبعة الأولى، دار الفكر، الأردن، 2010، ص58

[4] فلاح حسن الحسني، مؤيد عبد الرحمن الدوري، إدارة البنوك مدخل كمي وإستراتيجي معاصر، الطبعة الثانية، دار وائل للنشر، الأردن، 2003، ص33

– أما من الزاوية الحديثة فيمكن النظر إلى البنك على أنه مجموعة من الوسطاء الماليين، الذين يقومون بقبول ودائع تدفع عند الطلب أو لآجال محددة، وتزاول عمليات التمويل الداخلي والخارجي، وخدمته بما يحقق أهداف خطة التنمية الإقتصادية وسياسة الدولة، ودعم الإقتصاد القومي، وتباشر عمليات تنمية الإدخار والإستثمار المالي في الداخل والخارج بما في ذلك المساهمة في إنشاء المشروعات وما يتطلب من عمليات بنكية وتجارية ومالية وفقا للأوضاع التي يقررها البنك المركزي [1]؛

–كما تعرف كذلك على أنها بنوك تقوم بقبول الودائع والإقراض، وغير ذلك من الأعمال البنكية في مراكزها الرئيسية وفروعها الموجودة في أماكن مختلفة، وقد توسعت البنوك التجارية في أعمالها حتى أصبحت تشمل تزويد عملائها بالعملات الأجنبية، وبيع وشراء ما يريدون من الأسهم والسندات وإدارة ممتلكاتهم بالوكالة عنهم، وتزويدهم ببطاقات الإئتمان وغير ذلك من الأعمال المالية [2]؛

من خلال ما سبق يمكننا القول أن البنوك التجارية هي مؤسسة مالية تقوم بجمع الأموال من الأفراد بغرض إعادة إقراضها لمختلف الأعوان الإقتصاديين وغير ذلك من الأعمال البنكية.

ثانيا: خصائص البنوك التجارية

تتميز البنوك التجارية بخصائص تجعلها مختلفة عن بقية المؤسسات الغير بنكية، تتمثل هذه الخصائص في:

– أن البنوك التجارية كالمؤسسات المالية الوسطية تقوم بقبول الودائع ومنح القروض، ولكن البنوك التجارية بخلاف المؤسسات المالية الوسطية تسمح لأصحاب الودائع بالسحب عليها من خلال الشيكات [3]؛

– تتخصص البنوك التجارية في مجال ما تقدمه من أنواع الإئتمان، ويعود ذلك إلى عوامل اقتصادية مستمدة من طبيعة النشاط الاقتصادي، ومن أهم تلك العوامل مرحلة النمو والتطور الإقتصادي في المجتمع، بالإضافة إلى مدى تطور ونماء الأسواق المالية في الإقتصاد، وهناك عوامل تتعلق بتنظيم الإئتمان في الإقتصاد ويرتبط ذلك بنوع الودائع التي تحتفظ بها البنوك [4]؛

---

[1] محمد إبراهيم عبد الرحمن، إقتصاديات النقود والبنوك، دار التعليم الجامعي، مصر، 2015، ص128

[2] عبد العزيز فهمي هيكل، موسوعة المصطلحات الإقتصادية والإحصائية، دار النهضة العربية، لبنان، ص150

[3] هيل عجمي جميل الجنابي، رمزي ياسين يسع أرسلان، النقود والمصارف والنظرية النقدية، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، الأردن، 2009، ص110

[4] عبد الله الطاهر، موفق علي خليل، النقود والبنوك والمؤسسات المالية، الطبعة الثانية، مركز يزيد للنشر، الأردن، 2006، ص209

– تتأثر برقابة البنك المركزي ولا يؤثر عليها، حيث يقوم البنك المركزي بمراقبة البنوك التجارية وتفرض عليها أحكاما واجبة التنفيذ للتحقق من مدى تقيد كل بنك بالقواعد المالية والقوانين والأنظمة والتعليمات التي تصدرها السلطات النقدية، غير أن البنوك التجارية لا يمكنها أن تمارس أي رقابة أو تأثير على البنك المركزي [1]؛

– البنوك التجارية هي مؤسسات رأسمالية، تهدف لتحقيق أكبر قدر ممكن من الأرباح بأقل تكلفة، وذلك من خلال تقديمها خدمات بنكية وخلقها لنقود الودائع، وهي بذلك تؤثر في السياسة الإقتصادية للدولة [2]؛

– البنوك التجارية تعتبر أكثر المؤسسات البنكية إنتشارا من حيث العدد والحجم؛

– يمثل رأس المال لديها نسبة بسيطة من إجمالي مواردها؛

– تمنح القروض قصيرة الأجل لغايات التجارة أو الإستعمال الشخصي على نحو خاص؛

– تقبل الودائع الجارية من جميع فئات المجتمع مما أدى إلى انتشار إستخدام الشيكات [3].

ثالثا: أهمية البنوك التجارية

يكتسي البنك التجاري أهمية بالغة في الجهاز البنكي وذلك راجع لعدة إعتبارات هي:

1– توفير الإئتمان: إن الإئتمان الذي تمنحه البنوك يوفر وسيلة التبادل، وذلك لأن الأوراق النقدية في الوقت الحاضر والنقود المعدنية والمسكوكات المساعدة تمثل دينا لحاملها بذمة الجهة المصدرة لها، وهي البنك المركزي الذي يقوم عادة بمهمة إصدارها كما أن الشيكات المسحوبة على الودائع تحت الطلب والتي تستخدم كأداة في التعامل تمثل دينا لحاملها على البنك المسحوب عليها، وهذه تمثل عرض النقد بمفهومه الضيق الذي يتم بموجبه تبادل السلع والخدمات في الإقتصاد، وقد تزداد أو تقل مكونات عرض النقد هذا في إقتصاد معين مقارنة بإقتصاد آخر تبعا لدرجة تقدمه، حيث أن الإقتصادات الأقل تقدما يزداد فيها إستخدام العملة النقدية في التبادل ويقل إستخدام الشيكات، وبالعكس في الدول المتقدمة حيث يزداد إستخدام الشيكات ويقل إستخدام العملة في التبادل فيها، وبذلك سهل عملية التبادل ووسع نطاقها، لأن إستخدام الشيكات يتلافى معظم الصعوبات التي تنشأ عند إستخدام العملة، كما أن البنوك لم يقتصر دورها في توفير أداة التبادل والتعامل على النطاق المحلي فحسب، بل أنه وفر أداة التبادل والتعامل على النطاق الخارجي من خلال الحوالات الخارجية ووسائل

---

[1] ناصر دادي عدون، ليندة معزوي، مراقبة التسيير في المؤسسة الإقتصادية، دار المحمدية العامة، الجزائر، 2004، ص62

[2] حدة رايس، دور البنك المركزي في إعادة تجديد السيولة في البنوك الإسلامية، الطبعة الأولى، إيتراك للطباعة والنشر والتوزيع، مصر، 2009، ص23

[3] هشام جبر، إدارة المصارف، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات، فلسطين، 2008، ص43

الإعتماد المستندي وغيرها من الأدوات التي تستخدم في أداء المبادلات والمعاملات مع العالم الخارجي، وهو الأمر الذي أسهم في توسعها [1]؛

2- أكبر الوسطاء الماليين وأقدمهم: وأدى هذا السبق الزمني بظهورها قبل بقية المؤسسات المالية التي تميزها في بعض أنواع مكونات الخصوم، مثل الودائع الجارية على وجه الخصوص والأنواع الأخرى بشكل عام، وعلى الرغم من وجود الودائع الجارية في المؤسسات المالية الأخرى، فأن التميز يتضح بارتفاع النسبة؛

3- التأثير على العرض الكلي للنقود: فهي لا تقبل الودائع فقط بل تقوم بخلقها أيضا، وهي بذلك أكبر الوسطاء الماليين تأثيرا على الإقتصاد، الأمر الذي جعل منها هدفا للسياسات النقدية، ومحل تركيز من طرف البنك المركزي الذي يتولى تنفيذ السياسات ومراقبة البنوك[2]؛

4- تشجيع السوق الأولية: التي تستثمر وتصدر الأصول المالية التي يحجم عنها الأفراد خوفا من المخاطرة، وهذا يشجع أصحاب المشاريع على الدخول في أكبر قدر من الإستثمار؛

5- تلبية حاجيات المتعاملين معها: أن البنوك التجارية تستوعب وتستجيب لجميع الرغبات من خلال تقديم أصول مالية متنوعة بمخاطر مختلفة، وعائد مختلف وشروط مختلفة للمستثمرين؛

6- تقليل المخاطرة: بدون البنوك التجارية تكون المخاطرة أكبر لإقتصار المشاركة على مشروع واحد أما البنوك فتتنوع مشروعاتها مما يقلل من المخاطرة، فضلا عن أن تكاليف الإدارة والتعاقد تتوزع على حجم كبير من الأموال فتقل التكلفة [3].

المطلب الثالث: وظائف البنوك التجارية

تقوم البنوك التجارية بمجموعة من الوظائف سواء كانت حدثية أو تقليدية تسعى من خلالها إلى تحقيق أهدافها.

أولا: الوظائف التقليدية

تتمثل الوظائف التقليدية فيما يلي:

1- فتح الحسابات الجارية وقبول الودائع: تقوم البنوك التجارية بفتح الحسابات، وقبول الودائع على إختلاف أنواعها، فهي تحرص دائما على تنميتها، كما تشجع هذه البنوك الأفراد على الإيداع لديها [4]؛

---

[1] فليح حسن خلف، البنوك الإسلامية، الطبعة الأولى، جدارا للكتاب العالمي للنشر والتوزيع، الأردن، 2006، ص، ص59، 60

[2] عبد القادر خليل، مبادئ الإقتصاد النقدي والمصرفي- إضاءات حول الجهاز المصرفي والسياسات النقدية في تحاليل النظرية ومقاربات كمية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2012، ص 112

[3] يوسف كمال محمد، المصرفية الإسلامية – الأزمة والمخرج، الطبعة الأولى، الجامعات المصرية، مصر، 1996، ص 34

[4] خالد أمين عبد الله، العمليات المصرفية-الطرق المحاسبية الحديثة، الطبعة الخامسة، دار وائل للنشر، الأردن، 2004، ص36

2- خلق النقود(الودائع): هاته الوظيفة تنفرد بها البنوك التجارية عن غيرها من المؤسسات الوساطة المالية الأخرى، حيث أن هذه البنوك في سعيها للإقراض تقدم القروض من ودائع غير موجودة بالفعل بل تقوم بخلقها بنفسها، بمعنى آخر أن البنوك تزيد مواردها لمقابلة الزيادة في القروض التي تقوم بمنحها ويطلق على تلك الوظيفة خلق النقود أو خلق الودائع أو خلق نقود الودائع[1]؛

3-تشغيل موارد البنك: مع مراعاة مبدأ التوفيق بين السيولة والربحية والأمان ومن أهم أشكال التشغيل والإستثمار ما يلي:[2]

- منح القروض والسلف المختلفة وفتح الحسابات الجارية؛
- تحصيل الأوراق التجارية وخصمها والتسليف بضمانها؛
- التعامل بالأوراق المالية بيعا وشراءا لمصلحتها أو لمصلحة عملائها؛
- تمويل التجارة الخارجية من خلال فتح الإعتمادات المستندية؛
- التعامل بالعملات الأجنبية أخذا وعطاءا والشيكات السياحية والحوالات الداخلية منها الخارجية؛
- تحصيل الشيكات المحلية عن طريق غرفة المقاصة وصرف الشيكات المسحوبة عليها.

ثانيا: الوظائف الحديثة

تقوم البنوك التجارية بعدة وظائف حديثة منها ما ينطوي على الائتمان، ومنها لا ينطوي على الائتمان تتمثل هذه الوظائف في:

1- تقديم خدمات إستشارية للمتعاملين: تقوم البنوك بتقديم خدمات إستشارية للمتعاملين سواء كانت على المستوى الإقتصادي أو المالي، بالإضافة إلى إدارة الأعمال والممتلكات للعملاء، خدمات التأمين والإستثمار ودراسة الجدوى للمشاريع، وكذا التعامل في الأوراق المالية، حيث أصبحت البنوك مؤخرا تشترك في إعداد الدراسات المالية المطلوبة للمتعاملين معها أثناء إنشاء مشروعاتهم، ويتم على أساس هذه الدراسات تحديد الحجم الأمثل للتمويل المطلوب، وكذلك طريقة السداد ومدى إتفاقها مع سياسة المشروع في الشراء والإنتاج والبيع والتحصيل[3]، كما تقوم أيضا بتقديم المشورة للشركات فيما يخص هيكل رأس المال والخدمات المتعلقة بعمليات الدمج والإستحواذ بالنسبة للشركات[4]؛

---

[1] توفيق محب خلة، الإقتصاد النقدي والمصرفي- دراسة تحليلية للمؤسسات والنظريات، الطبعة الأولى، دار الفكر الجامعي، مصر،2011، ص214

[2] خالد أمين عبد الله، مرجع سبق ذكره، ص36

[3] زياد رمضان، محفوظ جودة، الإتجاهات المعاصرة في إدارة البنوك، الطبعة الثالثة، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، 2006، ص17

(4) Alain choinel, le systéme bancaire et financiere- approcher française et europénne, Revue banque édition, France, 2002 , p20

2- تحصيل فواتير الكهرباء والتليفون والماء: وذلك من خلال حسابات تفتحها المؤسسات المعنية ويقوم المشتركون بإيداع قيمة فواتيرهم فيها؛

3- تحصيل الأوراق التجارية: يقوم البنك التجاري بتحصيل مستحقات عملائه من الأوراق التجارية من مصادرها المختلفة كما يدفع ديونهم إلى مستحقيها سواء داخل البلد أو خارجه؛

4- تمويل الإسكان الشخصي: وذلك من خلال الإقراض العقاري، ومما يجدر الإشارة إليه أن لكل بنك تجاري سقف محدد للإقراض في هذا المجال لا يجب أن يتجاوزه؛

5- المساهمة في خطط التنمية الإقتصادية: في هذه الحالة يتجاوز البنك التجاري الإقراض لآجل قصيرة إلى الإقراض لآجل متوسطة و طويلة الأجل[1]؛

6- الوكالة عن عملاء البنك: تعمل البنوك كوكيل للعملاء في كثير من الأمور مثل دفع الفوائد والأرباح والإيجار والرواتب مقابل حصولها على عمولات محددة؛

7- تسوية المدفوعات الدولية وتسهيل التجارة الدولية: حيث تقوم جميع البنوك التجارية بدور هام في تسوية المدفوعات الدولية، تسهيل التجارة الدولية من خلال قيامها بفتح الإعتمادات المستندية، تسديد قيمة البوالص المختلفة والحوالات البنكية، شراء وبيع الشيكات بالعملات الأجنبية، وغيرها من المهام التي تقع في هذا المجال[2].

ومنه يمكن القول أن البنوك التجارية أصبحت حاليا تقدم لعملائها الكثير من الخدمات والعمليات البنكية تطبيقا لمبدأ الخدمة المتكاملة [3]، فتقديم هذه الأنواع الحديثة من الخدمات ينطلق من مبدأ رفع حجم عمليات البنك عن طريق تقديم خدمات نافعة، لأنها تعود على البنك بمزايا وفوائد منها ما يؤدي إلى زيادة توظيفات البنك، ومنها ما يؤدي إلى زيادة موارده ومن أهم هذه المزايا: [4]

1- الدعاية والإعلان للبنك: يعتمد البنك التجاري في تقديمه لهذه الخدمات على قاعدة عريضة من المتعاملين معه، ولاشك في أن تداول إسم البنك بين عدد كبير من الناس سواء كانوا من المتعاملين معه أو من غير

---

[1] محمد عبد الخالق، الإدارة المالية والمصرفية، الطبعة الأولى، دار أسامة للنشر والتوزيع، الأردن، 2010، ص، ص59، 60

[2] محمود حسين الوادي، حسين محمد سمحان، المصارف الإسلامية ـ الأسس النظرية والتطبيقات العملية، الطبعة الثانية، دار الميسرة للنشر والتوزيع الأردن، 2008، ص 36

[3] سعيد سيف النصر، دور البنوك التجارية في إستثمار أموال العملاء، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، 2000، ص39

[4] علا نعيم عبد القادر، زياد محمد عرمان، مفاهيم حديثة في أدارة البنوك، الطبعة الأولى، دار البداية ناشرون وموزعون، الأردن، 2012، ص، ص 96-98

المتعاملين معه يحمل إعلانا غير مباشر عن البنك، خاصة إذا ما ارتبط هذا الإسم بتقديم خدمة نافعة، وكثيرا ما تكون النتيجة اجتذاب متعاملين جدد يرغبون في الإنتفاع من هذه الخدمات؛

2- زيادة موارد البنك: إن احتفاظ المتعاملين بأموالهم في البنك معناه ثقتهم فيه واعتمادهم عليه في تلبية حاجاتهم المالية عند نشوئها، وزيادة عدد المتعاملين مع البنك يؤدي إلى زيادة موارد البنك، لذا يجب ممارسة جميع الوسائل التي تشعر الأفراد بأن البنك وجد ليخدمهم، لا ليسلبهم أموالهم أو ليمتص نتاج عملهم وجهودهم عن طريق الفوائد والعمولات، ومتى نجح البنك في إبلاغ هذه الرسالة بشكل عملي تزداد موارده، وبالتالي أرباحه عن طريق زيادة عدد المتعاملين معه المقتنعين بجدوى الخدمات التي يقدمها أهم؛

3- زيادة توظيفات البنك: أنواع من الخدمات البنكية قد تنطوي على إئتمان يمنحه البنك للمتعاملين معه مقترنا بالخدمة البنكية ذاتها، ويكون هذا الإئتمان قصير الأجل ينتهي بإنتهاء الخدمة أو بعدها بوقت قصير، مما يمثل عنصر مواءمة بين وقت استحقاق الدفع وبين وقت توفر الأموال لدى المتعامل، ومن أمثلة هذه الخدمات مثلا دفع الكهرباء أو إشتراك الهاتف بالنيابة عنه، فإذا صدف واستحقت هذه الاشتراكات في منتصف الشهر فأن البنك يقوم بدفعها، ويمنح المتعامل إئتمان قصير الأجل إلى نهاية الشهر، حين تتوفر لديه الأموال اللازمة فهذا يؤدي إلى زيادة توظيفات البنك؛

4- تحقيق عمولات وأسعار فائدة أعلى بكثير مما يحققه البنك في حالة الإقراض: ففي حالة البطاقة الائتمانية يكون الإئتمان الذي يمنحه البنك لا يتجاوز خمسين يوما ولا يقل عن عشرون يوما، فإذا قام حامل البطاقة بشراء مشترياته في أول الشهر فأنه تمضي مدة 30 يوما حتى آخر الشهر حيث يقوم البنك بإشعاره بوجود الدفع خلال مهلة 20 يوما، فإذا دفع في نهاية المهلة فيصبح الائتمان الممنوح 50 يوما، وغالبا ما يكون الإتفاق بين التاجر والبنك أن لا يقوم التاجر بسحب المبلغ إلا بعد يومين من تاريخ إرساله الفاتورة للبنك، أي أن المدة الفعلية للإئتمان تصبح 48 يوما، أما إذا قام حامل البطاقة بالشراء في نهاية الشهر فيقوم البنك بإبلاغه بوجوب الدفع خلال عشرين يوما وتكون مدة الائتمان 18 يوما.

المبحث الثاني: موارد وإستخدامات البنوك التجارية

تعتبر البنوك التجارية وسيط مالي بين أصحاب الأموال ومستخدميها، حيث يأخذ البنك التجاري بعين الإعتبار مجموعة من الأسس عند توظيفه لتلك الموارد.

المطلب الأول: موارد البنك التجاري

سوف يتم التطرق في هذا المطلب إلى مصادر الأموال في البنوك التجارية.

أولا: حقوق المساهمين

تنقسم حقوق المساهمين إلى كل من رأس المال المدفوع، إحتياطات وأرباح غير موزعة.

1- رأس المال المدفوع: قبل التطرق إلى تقسيمات رأس المال المدفوع، يجب التمييز بين أنواع رأس المال حيث ينقسم هذا الأخير إلى رأس المال المصرح به، وهو الحد الأقصى من رأس المال الذي يمكن أن يصل إليه البنك على مدى عمره، وإلى رأس مال المصدر الذي يتكون من أسهم وسندات يتم إصدارها وتطرح في السوق، بحيث لا يمكن أن يزيد رأسمال المصدر عن رأس المال المصرح به[1]، وإلى رأس المال المدفوع حيث يعتبر رأس المال المدفوع إلتزاما على البنك بصفته شخصا إعتباريا أمام المساهمين سواء كانوا أفرادا أو هيئات خاصة أو حكومات [2].

وعلى هذا نجد أن رأس المال المصدر قد يساوي أو يقل من رأس المال المصرح به، كما أن رأس المال المدفوع قد يساوي أو يقل من رأس المال المصدر، وعليه رأس المال المدفوع هو مقدار مساهمة أصحاب رأسمال البنك، ويمكن تقسيم أنواع رأس المال المدفوع إلى نوعين:

1-1 رأس المال المدفوع في شكل أسهم إسمية: لا يجوز تداولها أو بيعها إلا بعد الرجوع للبنك؛

1-2 رأس المال المدفوع في شكل أسهم لحاملها: ويمكن تداول هذا النوع من الأسهم وبيعها وشرائها في أسواق المال المباشرة دون الرجوع للبنك.

2- الإحتياطات والأرباح غير الموزعة: الإحتياطات هي مبالغ تكونت على مر الزمن، تكون تحت تصرف البنك[3]، يقتطعها هذا الأخير من أرباحه في شكل إحتياطي، بغرض تدعيم حساب رأس المال وحماية المودعين[4]، وهذا الإحتياطي يتخذ أشكال هي:[5]

2-1 إحتياطي قانوني: يتم إحتجاز نسبة معينة من الأرباح وذلك طبقا لمقتضيات القانون التجاري؛

2-2 إحتياطي نظامي: وذلك نسبة إلى النظام الأساسي أو الإتفاق الأساسي بين المؤسسين، حيث يمكن أن يرد نص في النظام الأساسي للبنك أو إتفاق يلزم البنك باحتجاز نسبة إضافية من الأرباح السنوية لتضم إلى الإحتياطات؛

---

[1] عبد المطلب عبد الحميد، إقتصاديات النقود والبنوك، الدار الجامعية، مصر، 2010، ص176

[2] محمود حسن صوان، أساسيات العمل المصرفي الإسلامي، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر والطباعة، الأردن، 2001، ص32

[3] إسماعيل محمد هاشم، النقود والبنوك، دار الجامعات المصرية، مصر، 2005، ص64

[4] أسامة كامل، عبد الغني حامد، النقود والبنوك، مؤسسة لورد العالمية للشؤون الجامعية، البحرين، 2006، ص110

[5] عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سبق ذكره، ص، ص 176، 180

2-3 ما تقرره الجمعية العمومية: حيث يمكن أن تصدر الجمعية العمومية للبنك قرار بعدم توزيع جزء أو كل الأرباح السنوية المحققة، وتسمى أرباح غير موزعة أو أرباح مرحلة، إذا الأرباح غير الموزعة هي الأرباح التي يتم احتجازها داخليا لإعادة إستخدامها بعد ذلك، مع الإشارة أنه لا يدرج في جانب الإحتياطات والأرباح غير الموزعة الأرباح التي تقرر توزيعها، إلا أن أصحابها لم يحصلوا عليها في وقت إعداد الميزانية، وتظهر هذه الأرباح ضمن بند الأرصدة الدائنة الأخرى، وتستخدم الإحتياطات والأرباح الغير موزعة في العديد من الإستخدامات أهمها:

- تستخدم هذه الإحتياطات والأرباح الغير موزعة في تمويل الإستثمارات والقروض طويلة الأجل؛
- تستخدم في دعم وتقوية المركز المالي للبنك؛
- يمكن أن تستخدم في زيادة رأس المال المدفوع للبنك دون تحميل الزيادة من المساهمين أو جزء من هذه الزيادة.

ثانيا: الإقتراض

قد يعتمد البنك التجاري في بعض موارده على الإقتراض من البنك المركزي أو من البنوك المحلية أو الأجنبية، وعادة ما تكون هذه النسبة ضئيلة مقارنة مع موارد البنك الأخرى كالودائع، وتختلف هذه الموارد من بنك لآخر ومن دولة لأخرى، بسبب خصائص النظام البنكي السائد في الدولة وعلاقة البنوك المحلية بالبنوك الأجنبية، خصوصا إذا كانت البنوك المحلية فروعا لبنوك أجنبية، ويسمى هذا الإقتراض في النظام البنكي الإنجليزي (Loan Capital) أو رأس مال مقترض، تتعامل به البنوك الرئيسية في بريطانيا، ويتم عن طريق إصدار سندات ذات تاريخ إستحقاق محدد وفائدة محددة، وقد تطرح بأسواق رأس المال الدولية أو المحلية[1].

ثالثا: الودائع

وهي من أهم موارد البنوك التجارية، حيث تشكل في الظروف العادية نسبة هامة من إجمالي موارد البنك، وهي على عدة أنواع وكل نوع ينفرد بخصائص معينة تميزه عن الأنواع الأخرى [2]، وتعرف الوديعة في المفهوم التقليدي بأنها كل الأموال التي يتلقاها البنك مع التزامه بإرجاعها إلى أصحابها عند طلبها أو حسب الإتفاق بينه وبين صاحب المال، وهي أكبر بنود خصوم البنك أهمية وأكبرها حجما، وتنقسم إلى ثلاثة أنواع الودائع تحت الطلب، الودائع لأجل والودائع بإخطار.

---

[1] خالد أمين عبد الله، إسماعيل إبراهيم الطراد، إدارة العمليات المصرفية المحلية والدولية، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، الأردن، 2006، ص86

[2] أبو عتروس عبد الحق، الوجيز في البنوك التجارية ـ عمليات وتقنيات وتطبيقات، ديوان الوطني للمطبوعات الجامعية، الجزائر، 2000، ص8

1- الودائع تحت الطلب (الحسابات الجارية): وهي حقوق على البنك التجاري يمكن تحويلها بشكل فوري إلى نقد [1]، فهذا النوع من الودائع يمكن للعميل سحبها في أي وقت دون تلقيه فوائد مقابل إيداعها إلا إذا كانت مبالغ ضخمة، وفي بعض الأحيان المودع (العميل الذي يمكن أن يكون شخص عادي أو إعتباري) هو الذي يقدم مصاريف الخدمات المقدمة من طوابع ...الخ[2].

من خلال هذا التعريف نستنتج مجموعة من مميزات هذا النوع من الودائع والتي تتمثل في:[3]

- أقل الحسابات كلفة؛
- يفتح هذا الحساب للأشخاص العاديين والاعتباريين على حد سواء؛
- حرية السحب والإيداع؛
- يمكن كشف الحساب الجاري ضمن ظروف معينة ولفترة قصيرة؛
- يمكن فتح الحساب الجاري بعملة أجنبية والسحب عليه بموجب شيكات إذا كان العميل غير مقيم.

2- الودائع لأجل: حيث يلتزم البنك التجاري بدفع قيمتها في وقت لاحق أي عند تاريخ متفق عليه بين العميل والبنك، حيث يتلقى المودع فوائد مقابل إيداعاتهم[4].

3- الودائع بإخطار: لا يمكن لأصحاب الودائع سحبها قبل إعلام البنك التجاري بفترة متفق عليها قبل السحب، ويحصل أصحاب هذه الودائع على فوائد[5].

رابعا: خصوم أخرى

وتشمل عددا من الإلتزامات الأخرى مثل التعاملات مع البنوك الأجنبية والبنوك المراسلة وفوائد الودائع والضرائب ...إلخ، فهي الإلتزامات التي تشكل أهمية نسبية ضئيلة بالنسبة لإجمالي خصوم العملة [6].

---

[1] عبد المنعم السيد علي، نزار سعد الدين العيسي، النقود والمصارف والأسواق المالية، الطبعة الأولى، دار الحامد للنشر والتوزيع، الأردن، 2004، ص 140

[2] شوقي بو رقيبة، التمويل في البنوك التقليدية والبنوك الإسلامية، الطبعة الأولى، علم الكتب الحديث للنشر والتوزيع، الجزائر، 2013، ص63

[3] جميل الزيدانين السعودي، أساسيات في الجهاز المالي، الطبعة الأولى، دار وائل للطباعة والنشر، الأردن، 1999، ص، ص130، 131

[4] ضياء مجيد، إقتصاديات النقود والبنوك، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، 2005، ص277

[5] جمال خريس وآخرون، النقود والبنوك، الطبعة الأولى، دار الميسرة للنشر والتوزيع، الأردن، 2002، ص85

[6] عادل أحمد حشيش، أساسيات الإقتصاد النقدي والمصرفي ـ دراسة للمبادئ الحاكمة لإقتصاديات النقود والبنوك والإئتمان، دار الجامعة الجديدة، مصر، 2004، ص214

المطلب الثاني: إستخدامات البنوك التجارية

يعكس جانب الأصول في ميزانية البنوك التجارية الأوجه المختلفة لإستخدامات البنوك التجارية لمواردها المتاحة، حيث يهدف هذا الإستخدام إلى تحقيق أقصى ربح ممكن.

أولا: الأرصدة النقدية

تتكون الأرصدة للبنك التجاري من النقود الورقية والمعدنية التي يحتفظ بها في الصندوق، بالإضافة إلى الأرصدة التي يحتفظ بها البنك بصورة إحتياطات نقدية لدى البنك المركزي، أن الغرض الأساسي من إحتفاظ البنك التجاري بهذه الأرصدة يتمثل في توفير عنصر السيولة، فضلا على أن البنك التجاري ملزم بالإحتفاظ بجزء من هذه الأرصدة بصورة احتياطات نقدية قانونية لدى البنك المركزي، ويقررها هذا الأخير كنسبة من إجمالي الودائع لدى البنك التجاري.

والهدف من تكوين الإحتياطي النقدي القانوني ضمان حقوق المودعين من خلال توفير السيولة اللازمة لمواجهة إلتزاماتهم، علما أن نسبة الإحتياطي النقدي القانوني قابلة للتغيير من قبل البنك المركزي ويكون ذلك حسب الوضع الإقتصادي والبنكي، فيرفع البنك المركزي نسبة الإحتياطي النقدي القانوني عند اتباعه لسياسة نقدية تقييدية على البنوك التجارية مما يحد من قدرتها على التوسع في منح الائتمان وذلك أثناء فترات التضخم الاقتصادي، ويخفضها عندما يتبع سياسة نقدية توسعية تهدف إلى تشجيع البنوك على التوسع في منح الائتمان خلال فترات الركود والكساد الإقتصادي.

إن زيادة حجم الأرصدة النقدية التي تحتفظ بها البنوك التجارية تؤدي إلى زيادة مقدار السيولة التي تحتفظ بها، وهذا يعني في الوقت نفسه انخفاض قدرتها على التوسع في منح الائتمان، ثمة إنخفاض حجم ربحية البنوك في الحالة الأولى وزيادة حجم الربحية في الحالة الثانية، بإعتبار أن الأرصدة النقدية سيولة تامة ولا تدر عائدا على البنك، كما أنه لا يتقاضى عوائد على إحتياطاتها النقدية القانونية المحتفظ بها لدى البنك المركزي [1].

ثانيا: المستحقات على البنوك (محفظة الأوراق المالية)

تمثل السيولة من الدرجة الثالثة كما يصعب تحويلها إلى سيولة من الدرجة الأولى، حيث تحتاج إلى الوقت والجهد وتكون معرضة للتقلبات في القيمة، وتنطوي على إحتمالات الخسارة والربح وتمثل القروض طويلة الأجل، حيث يشمل هذا الجانب من جهة الأوراق المالية الحكومية بخلاف أذونات الخزينة وتلك السندات

[1] ناظم محمد نوري الشمري، النقود والمصارف والنظرية النقدية، الطبعة الأولى، دار زهران للنشر والتوزيع، الأردن، 2013، ص، ص150، 151

المضمونة من الحكومة والأوراق الأخرى ذات الفائدة الثابتة، ومن جهة أخرى الحصص والأسهم التي يمتلكها البنك في الشركات بإعتباره مساهما فيها، حيث تميل البنوك التجارية في الدول المتقدمة إلى إستثمار جزء مهم من مواردها في الأوراق المالية الوطنية، لإرتفاع العائد الذي تدره ولتطور الأسواق المالية بها، أما في الدول النامية فنظرا لضيق السوق المالية الوطنية تعمل البنوك على الإقلال من الإستثمار في هذا النوع، وإن استثمرت فهي تفضل عادة الأوراق المالية الأجنبية [1].

ثالثا: الحوالات المخصومة

وتشمل أذونات الخزينة والأوراق التجارية المخصومة، فأذونات الخزينة هي عبارة عن سندات دين تصدرها الحكومة لآجال قصيرة تتراوح مدته بين 3 أشهر و6 أشهر، وتطرح في التداول من خلال البنك المركزي، ويتقدم لخصمها جميع العاملين في سوق النقد، تتداول بإستخدام مبدأ الخصم، وهذه الأوراق رغم ضآلة ما تدره من دخل تقبل البنوك على شرائها نظرا لما تتمتع به من سيولة عالية، وتستمد هذه الأوراق سيولتها من قصر مدتها (3–6 أشهر)، أو لإمكانية البنوك خصمها أو الإقتراض بضمانها من البنك المركزي[2]، بحيث يكون الغرض من إصدار هذه الأذونات هو تمويل العجز الموسمي في الموازنة العامة للدولة [3]، أما الأوراق التجارية المخصومة المراد فيها الكمبيالات والسندات الإذنية حيث تتعامل البنوك التجارية بها كأداة لتسوية الديون وذلك لسيولتها المرتفعة، أي سهولة تحويلها إلى نقود قبل آجال إستحقاقها وهي عبارة عن قروض تعبر عن إلتزام المدين لصالح الدائن ولأجل محدد عادة ما يكون قصير لا يتجاوز عدة أشهر، والتي يتنازل عنها البنك التجاري فيحل محله في الدائنية فيدفع البنك قيمتها قبل أجل إستحقاقها حيث تكون القيمة التي يدفعها البنك للورقة المخصومة أقل من قيمتها الإسمية، ويشكل الفرق بينهما ما يسمى بسعر الخصم، الذي يتضمن الفائدة بين تاريخ الخصم وميعاد الإستحقاق بالإضافة إلى عمولة البنك ومصاريف التحصيل بحيث تحسب الفائدة على أساس سعرها في السوق[4].

رابعا: القروض والسلف

هي قروض قصيرة الأجل ولكن تختلف في طبيعتها، فالقروض مبالغ تدفع بالكامل لطالبيها بمجرد موافقة البنك على منحها، أما السلفيات فتقدم للعملاء وفق برنامج زمني محدد وتقدم أقساط من المبلغ طبقا للإتفاق المبرم بين البنك وعميله، بالإضافة إلى التسهيلات الائتمانية التي تعطي الحرية في أسلوب سحب المبلغ المتفق

---

[1] زينب عوض الله، أسامة محمد الفولي، أساسيات الإقتصاد النقدي والمصرفي، منشورات الحلبي الحقوقية، مصر، 2003، ص 126

[2] بسام الحجار، الإقتصاد النقدي والمصرفي، الطبعة الأولى، دار المنهل اللبناني، لبنان، 2006، ص177

[3] عقيل جاسم عبد الله، النقود والمصارف، الطبعة الثانية، دار مجدولاي للنشر، الأردن، 1999، ص255

[4] بسام الحجار، مرجع سبق ذكره، ص177

عليه، كما يشترط في الإعتمادات المستندية إحتفاظ البنك بالمستندات الخاصة بملكية السلع المتفق على تمويل عملية شرائها إلى حين سداد العميل مقدار الدين الناشئ عن عملية تمويل شراء هذه السلع [1].

خامسا: أصول أخرى

وهي تلك الأصول التي لم تذكر في أحد الأصناف السابقة وتتمثل في كل ما يملكه البنك من أصول مادية سواء ثابتة أم منقولة من أجل تسيير أعماله مثال ذلك مباني البنك، الأجهزة والمعدات والأثاث الذي يستحقه البنك، يلاحظ أن البنوك التجارية تقوم باستهلاك مثل هذه الأصول بمعدلات عالية، مما يجعل قيمة هذه الأصول ضئيلة الأهمية في ميزانيات البنوك [2].

المطلب الثالث: أسس توظيف موارد البنوك التجارية

توظف البنوك التجارية الأموال المجمعة لديها من الودائع في إستثمارات تحقق لها الربح والعائد لأصحابها، حيث تعتمد في توظيف أموالها على أسس تضمن له القيام بوظائفه بشكل جيد.

أولا: الربحية

من الأهداف الرئيسية للبنك التجاري تحقيق عائد ملائم لملاكه، ولكي يحقق البنك الأرباح من أجل تحقيق الهدف السابق عليه أن يوظف أمواله التي حصل عليها من المصادر المختلفة، وكذلك أن يقلل نفقاته قدر الإمكان، والإيرادات الإجمالية للبنك تتكون بشكل رئيسي من نتائج عمليات الإقراض والإستثمار إضافة للأرباح الرأسمالية التي قد يحققها البنك، أما نفقاته فتتمثل في نفقات إدارية وتشغيلية ونفقات ثابتة تتمثل في الفوائد التي يدفعها البنك على الودائع، ورغم سلبية إلتزام البنك بدفع فوائد على الودائع سواء حققت أرباحا أم لا، إلا أن الإعتماد على أموال الودائع بدل أموال الملاك لتمويل عمليات البنك يحقق له حافة صافي الفوائد، والتي تتمثل في الفرق بين الفوائد المدفوعة على الودائع والأرباح المتولدة من إستثمار تلك الودائع، وهذا يحقق للبنك هدفه المطلوب وهو زيادة ثروة ملاكه [3].

ثانيا: السيولة

السيولة النقدية لأي مشروع تجاري تعني مدى قدرة ذلك المشروع على مواجهة إلتزاماته النقدية دون خسائر، أما بالنسبة للبنوك التجارية فأنها تعني ضرورة توافر إحتياطات نقدية لمواجهة إلتزامات السحب النقدي

---

[1] محمد عزت غزلان، إقتصاديات النقود والمصارف، الطبعة الأولى، دار النهضة العربية، لبنان، 2002، ص 152

[2] عبد الله طاهر، موفق علي خليل، مرجع سبق ذكره، ص 219

[3] أكرم حداد، مشهور مذلول، النقود والمصارف ـ مدخل تحليلي ونظري، الطبعة الثانية، دار وائل للنشر، الأردن، 2008، ص147

من قبل المودعين، دون الحاجة إلى تحويل الأصول الأخرى إلى نقود وتحقيق خسارة رأسمالية فيها، وتعد مسألة السيولة هامة بالنسبة للبنوك التجارية، وذلك لعدة أسباب أهمها:[1]

1- تعزيز ثقة المودعين: تشكل الودائع تحت الطلب نسبة عالية من إلتزامات البنوك التجارية، وتكون هذه الودائع قابلة للسحب الفوري من قبل المودعين، ومن ثم فإن وفاء البنك بمثل هذه الإلتزامات بالدفع نقدا إستجابة لطلب العملاء وبصورة فورية يعزز ثقة المودعين في البنك، حيث أن قبول المدخرين بإيداع أموالهم في البنوك نابعة من ثقتهم من أن البنوك ستعيد لهم أموالهم وقت الحاجة، وقد عزز تلك الثقة قدرة البنوك على الوفاء بإلتزاماتها دون تأخير وذلك لما تتمتع به من سيولة؛

2- القدرة على الوفاء بالإلتزامات نحو المقترضين: لا يقتصر حجم الإئتمان الممنوح من طرف البنوك التجارية على حجم ودائع المودعين الأساسية، بل يتجاوز مقدرة البنك في منحه للقروض بأكبر مما لديه من ودائع نقدية أولية من خلال قدرته على توليد الودائع، وبالتالي يحتاج البنك إلى سيولة نقدية لمواجهة طلبات السحب النقدي من قبل المقترضين، وبالتالي يضمن البنك إستثمار أمواله للراغبين في الإقتراض وإعادة تلك القروض مع فوائدها التي تشكل أهم مصادر الإيرادات للبنوك التجارية؛

3- تجنب بيع الأصول المادية للبنك: إن عدم توافر سيولة نقدية كافية في البنوك لمواجهة إلتزاماتها النقدية سوف تضطر البنوك إلى بيع أصولها التي تحقق لها ربحا عاليا، مما يعرض البنوك إلى خسارة رأسمالية في قيم تلك الأصول إضافة إلى عدم تحقيق الربح المتوقع منها؛

4- تجنب اللجوء إلى الإقتراض من البنك المركزي: حيث أن لهذا الإقتراض تكلفة، مما يقلل من فرص الربح أمام البنوك التجارية.

ثالثا: الأمان

تعتبر عملية الإقراض من أهم أشكال توظيفات البنك التجاري لأمواله، حيث يتوقف منح القرض لعميل ما على درجة ثقة البنك فيه، فعليه التأكد من أن التسهيلات تمنح لعملاء ذوي درجة عالية من الثقة حتى يضمن إعادة المبالغ مع فوائدها في أوقات الإستحقاق، لذلك يجب على البنك قبل منح الائتمان دراسة العميل على ضوء 5 معايير، تسمى أسس منح الائتمان(Cs of credit 5) وسيمت هكذا لأن هذه العوامل تبدأ كلها بحرف C، وهي:[2]

---

[1] عبد الله الطاهر، موفق علي خليل، مرجع سبق ذكره، ص، ص220، 221

[2] هشام جبر، مرجع سبق ذكره، ص، ص 62،63

1- مدى إحترام العميل لتعهداته character: يقوم البنك بالتأكد من أن العميل كان يفي بإلتزاماته وتعهداته في الوقت المحدد أي سمعته في التعامل؛

2- مركز العميل المالي capital: وذلك من خلال تحليل القوائم المالية للعميل، والتأكد من سلامة مركزه المالي؛

3- قدرة العميل على الإقتراض Capacity: يقوم البنك من التأكد من أن العميل طالب القرض لديه الصلاحية لطلبه و القدرة على إدارة الأموال المقترضة وله الحق على التوقيع على إتفاقية القرض؛

4- الضمانات التي يقدمها العميل Collateral: لا بد للبنك من فحص الضمانات التي يقدمها العميل وتكون عادة لها علاقة بأجل القرض؛

5- الظروف التي تعيشها الصناعة التي ينتمي إليها العميل Condition: يجب على البنك الأخذ بعين الإعتبار حالات الكساد التي تمر بها الصناعة التي ينتمي إليها العميل عند القيام بفحصه و تقييمه.

المبحث الثالث: أساليب تقيم أداء البنوك التجارية

توجد العديد من الطرق التي تهدف إلى تقييم أداء البنوك التجارية، وفي هذا المبحث سيتم التطرق إلى بعض هذه الأساليب.

المطلب الأول: أسلوب التحليل المالي

هناك العديد من الأساليب التي يمكن إستخدامها لإجراء عملية التحليل المالي، حيث يتطلب التخطيط السليم للتحليل إختيار الأساليب التي تتلاءم مع هدف التحليل ونطاقه.

أولا: مفهوم أسلوب التحليل المالي

يعتبر التحليل المالي من الأدوات المهمة في المنشآت الأعمال، وأساسا من أسس التخطيط والرقابة الماليين السليم.

1- تعريف التحليل المالي: يعرف التحليل المالي على أنه علم له قواعد ومعاير وأسس، يهتم بتجميع البيانات والمعلومات الخاصة بالقائمة المالية للمنشأة، وإجراء التصنيف اللازم لها، ثم إخضاعها إلى دراسة تفصيلية دقيقة، وإيجاد الروابط المالية للمنشأة، وإجراء التصنيف[1].

2- أهمية التحليل المالي: للتحليل المالي أهمية كبيرة للأطراف التي يهمها التأكد أن البنك يقوم بإستخدام

[1] محمد عبد الخالق، مرجع سبق ذكره، ص207

موارده بطريقة مثلى، وهذه الاطراف هي: [1]

2-1 إدارة البنك: تهتم إدارة البنك بالتحليل المالي لأهداف التخطيط والرقابة، فتضع معايير ونسب معينة تطلب من القائمين التقيد بها، وتعمل في نهاية كل فترة محددة على مقارنتها بالأرقام الفعلية، لإكتشاف الإنحرافات عن الخطط وتصحيح مسارها، وتستطيع إدارة البنك من خلال التحليل المالي معرفة درجة توظيف الأموال لديها، ومدى تحقيقها للأرباح ومتطلبات السيولة.

وكذلك تقوم الإدارة بمقارنة النسب المالية لديها مع النسب المالية للمصارف المماثلة مع النسب المالية المستخرجة من الميزانية الموحدة للبنوك المرخصة، بهدف تقييم أدائها إلى أداء إدارات البنوك المنافسة وصناعة البنوك بشكل عام؛

2-2 البنك المركزي: يهدف البنك المركزي إلى تحقيق الإستقرار النقدي ومراقبة عمليات الائتمان، ولكي يستطيع البنك المركزي من الرقابة على البنوك والتأكد من مدى إلتزامها بالمعدلات والنسب القانونية الموضوعة فأنه يلزم البنوك بتعبئة نماذج معينة، تتضمن بعض بنود القوائم المالية للبنك، حتى يتمكن البنك المركزي من التأكد من أوضاع البنك من هذه المعدلات والنسب؛

2-3 المساهمون: حتى يتمكن المساهمون من معرفة مصير إستثماراتهم لابد لهم من الإطلاع على نتائج أعمال البنك وميزانيته وكذلك على المعدلات والنسب المالية، التي تطمنهم على أموالهم وأساليب التحليل المالي تساعد المستثمرين على إتخاذ قراراتهم الإستثمارية الرشيدة؛

2-4 المودعون: للمودعون أيضا مصلحة كبيرة في الإطمئنان على توفر السيولة في البنك والتأكد من عدم تعرضه إلى مخاطر كبيرة في توظيفاته، التي قد تؤثر على وضعه المالي في السوق، كما يهتم المودعون كذلك بمدى كفاءة رأس المال لأنه في حالة تصفية البنك إثر تعرضه لخسائر كبيرة، فإن هذه الخسائر قد تطال ودائعهم إذا كان رأس المال غير كافيا.

ثانيا: أساليب التحليل المالي في البنوك التجارية

يوجد في هذا الصدد ثلاث أساليب في التحليل المالي هم:

1- التحليل الأفقي: يقوم على دراسة العلاقات المالية في البنك كما توضحها مجموعة من القوائم المالية خلال فترة زمنية متتابعة، للتعرف على حجم ونوع التغير الذي يطرأ على عنصر معين أو مجموعة من العناصر وقياس الإتجاه ونوعه وتقييمه، ويقيس هذا التحليل سلوك مفردات الميزانية من حيث الزيادة أو النقصان في

[1] زياد سليم رمضان، محفوظ أحمد جودة، مرجع سبق ذكره، ص، ص 263، 264

هذه المفردات خلال أزمنة مختلفة للتعرف على التغيرات التي حدثت وأسبابها[1]، ولذلك قد تتم الدراسة على ميزانيات متتالية وتعرف بالدراسة المقارنة، وهي تعطي فكرة على مدى تقدم البنك وقد تستخدم النسب المئوية للتعبير عن التغيرات التي حدثت[2]؛

2- التحليل الرأسي: يعني تحليل كل قائمة مالية على حدا تحليلا عموديا، وذلك بتحديد نسبة كل عنصر من عناصر القائمة المالية أي إجمالي القائمة نفسها أو إجمالي مجموعة داخل القائمة إلى قائمة نفسها، إن هذا الأسلوب يهتم بمقارنة الجزئيات ببعضها البعض وبمقارنة كل مجموعة جزئية بالكل.

وما يجدر الإشارة إليه أن التحليل العمودي يعد القائمة المالية الواحدة لسنة معينة هي الأساس في تحديد النسب المئوية لعناصر القائمة المالية ذاتها، وهو ما يعاب على هذا الأسلوب حيث يتصف بالجمود ولا سيما إذا إقتصر إستخدامه على تحليل القوائم المالية لفترة واحدة، ولكن يمكن تخفيف أثار هذه السلبية بتحليل القوائم مالية مقارنة (لسنين متعددة)، فضلا عن اللجوء للأسلوب الأخر في التحليل المالي ألا هو التحليل الأفقي جنبا إلى جنب التحليل العمودي[3]، حيث يعتبر أسلوب التحليل المالي الأفقي والعمودي أسلوبان متكاملان، وإذا تم التحليل داخل البنك يعرف عندئذ بالتحليل الداخلي أما التحليل الخارجي فيتم على ضوء البيانات المنشورة في شكل قوائم مالية[4].

3-التحليل المالي بإستخدام النسب المالية: تستخدم هذه النسب لقياس ودراسة ظاهرة معينة، ويتوقف ذلك على الغرض المقصود من التحليل المالي، كذلك فإن نوع البيانات المالية المتاحة تحدد طبيعة التحليل المالي وطبيعة النسب المالية، ويمكن تقسيم هذه النسب إلى خمس مجموعات رئيسية على النحو التالي:[5]

3-1 نسب السيولة: تستخدم كمؤشرات لتقييم القدرة على الوفاء بالإلتزامات قصيرة الأجل؛

3-2 نسب الربحية: تستخدم لتقييم القدرة على توليد الأرباح مثل نسبة هامش الربح والعائد على الأصول والعائد على حقوق الملكية، العائد على الودائع؛

3-3 نسب الرفع المالي: وتستخدم لتقييم سياسة التمويل ودرجة المخاطرة التي يتحملها المساهمون والدائنون بسبب تلك السياسة؛

---

(1) دريد كامل آل شيب، إدارة البنوك المعاصرة، الطبعة الأولى، دار الميسرة للنشر والتوزيع والطباعة، الأردن، 2012، ص 104

(2) عبد الغفار حنفي، عبد السلام أبو قحف، إدارة البنوك وتطبيقاتها، الطبعة الأولى، دار المعرفة الجامعية، مصر، 2000، ص228

(3) جودت جعفر الخطاب، إعادة هيكلة المصارف، الطبعة الأولى، دار دجلة، الأردن، 2009، ص، ص198، 199

(4) خالد وهيب الراوي، إدارة العمليات المصرفية، الطبعة الثانية، دار المناهج للنشر والتوزيع، الأردن، 2003، ص324

(5) محمد ياسر زيدان النحال، أثر تقلبات أسعار الصرف على الاداء المالي للبنوك المدرجة ببورصة فلسطين للأوراق مالية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية-غزة، فلسطين، 2016، ص 81

3-4 نسب النشاط: تستخدم لتقيم الكفاءة في إستخدام الموارد المالية والأصول المختلفة؛

3-5 نسب السوق: يستفاد منها كمؤشرات للمستثمرين المتعاملين في سوق الأوراق المالية.

المطلب الثاني: أسلوب كاملز (CAMELS)

يعتبر أسلوب camels لتقييم الأداء المالي من أحد الأساليب المستخدمة في هذا المجال، فهو يعتمد على ستة مؤشرات يختص كل مؤشر بجانب معين.

أولا: تعريف أسلوب كاملز وكيفية عمله

يمكن تعريف أسلوب كاملز على أنه مجموعة من المؤشرات، التي يتم من خلالها تحليل الوضعية المالية لأي بنك ومعرفة درجة تصنيفه، وتعتبر هذه الطريقة إحدى الوسائل الرقابية المباشرة [1]، حيث يتكون نظام هذا النظام من ستة عناصر هي:

- كفاية رأس المال Capital adequacy؛
- جودة الأصول Asset quality؛
- جودة الإدارة Managment quality؛
- إدارة الربحية Earning managment؛
- درجة السيولة Liquidity posiyion؛
- الحساسية اتجاه مخاطر السوق Sensitivity to marketrisk.

ويتطلب نظام التقييم الموحد إجراء تصنيف رقمي لكل بنك، بالإستناد إلى العناصر الستة الأساسية ويحدد لكل عنصر تصنيف رقمي من 1 إلى 5، حيث يكون التصنيف 1 الأفضل والتصنيف 5 الأدنى ويتم تحديد التصنيف النهائي للبنك إستنادا إلى تقييمات كل عنصر رئيسي من العناصر المذكورة، والتي تأخذ في عين الإعتبار جميع العوامل التي تؤثر في تقييمات العناصر المكونة لها، وبالتالي فإن البنك الذي يكون ضمن:[2]

الصنف01: البنوك التي يكون تصنيفها 1 فهي بنوك سليمة بصورة أساسية في معظم النواحي ولا تتطلب أي إجراءات رقابية؛

---

[1] رقية غزلان، أثر السياسات الإقتصادية على تقيم الأداء المالي للبنوك التجارية، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي، الجزائر،2015، ص 31

[2] مخلف سليمان، نظام التقييم المصرفي camels ، مجلة المحاسب العربي، الجزائر، العدد الحادي عشر، 2012، ص6

الصنف 02: تعد البنوك في هذا الصنف سليمة، ولكن توجد نقاط ضعف بسيطة يمكن معالجتها، تحتاج البنوك في صنف 2 إلى رقابة عادية؛

الصنف 03: البنوك التي يكون تصنيفها 3 فهي بشكل عام تواجه بعض نقاط الضعف، وتستوجب إتخاذ الإجراءات اللازمة لتصحيحها في إطار زمني معقول، فقد يؤدي ذلك إلى ظهور مشاكل بارزة في الملاءة والسيولة، مما يتطلب من البنك المركزي إتخاذ إجراءات إدارية مناسبة وتقديم إرشادات واضحة للإدارة لتحديد ومعالجة نقاط الضعف المذكورة؛

الصنف 04 و05: البنوك التي يكون تصنيفها 4 أو 5 تشير إلى وجود مشاكل جدية وهامة فيها، مما يتطلب رقابة جادة وإجراء علاجي خاص بها، فإذا ما تعرض البنك إلى تهديد في ملاءته فأنه يصبح من الضروري توجيه الإهتمام الإداري والرقابي.

ثانيا: مؤشرات أسلوب كاملز CAMELS لتقيم أداء البنوك التجارية

كما سبق الذكر فإن هذا الأسلوب يتكون من ستة مؤشرات هي:

1- كفاية رأس المال (capital adequacy): تحدد مؤشرات كفاية رأس المال صلابة البنوك في مواجهة الصدمات التي تصيب بنود الميزانية العمومية لهذه البنوك، وتكمن أهمية مؤشرات كفاية رأس المال في أنها تأخذ بعين الإعتبار أهم المخاطر المالية التي تواجهها مثل خطر الائتمان، وتتعدى مؤشرات كفاية رأس المال إحتساب المخاطر ضمن بنود الميزانية وخارج الميزانية مثل المتاجرة بالمشتقات المالية، ومن المؤشرات المستخدمة في هذا المجال نسبة رأس المال التجمعية المعدلة بالمخاطر والتوزيع التكراري لمعدلات رأس المال[1]؛

2- مؤشرات جودة الأصول (assetquality): بشكل عام تعتمد درجة مصداقية معدلات رأس المال على درجة موثوقية مؤشرات جودة ونوعية الأصول، كما أن مخاطر الإعسار في البنوك تأتي في غالب الأحيان من نوعية الأصول وصعوبة تسييلها، ومن هنا تأتي أهمية مراقبة المؤشرات التي تدل على جودة الأصول، حيث يجب أن تأخذ هذه الاخيرة في عين الإعتبار مخاطر الائتمان المتضمنة خارج بنود الميزانية، إن تقييم جودة الأصول عادة ما ينظر إليها من جهتين مختلفتين:

2-1 المؤشرات المتعلقة بالمؤسسات المقرضة: وهي تتكون من مجموعة من المؤشرات منها تركيز الائتمان، الإقتراض بعملة أجنبية، القروض الغير العاملة، القروض للمؤسسات العامة الخاسرة...والخ؛

[1] رقية غزلان، مرجع سبق ذكره، ص 33

2-2 المؤشرات المتعلقة بالمؤسسات المقترضة: وهي تتكون من مجموعة من المؤشرات منها نسبة الدين إلى حقوق الملكية، ربحية قطاع الشركات.

3-مؤشرات جودة الإدارة (managment quality): يتم تقييم الإدارة بناء على المؤشرات النوعية التالية:[1]

- مدى التقيد بالقوانين والأنظمة والتعليمات السارية؛
- مدى قدرة الإدارة على التخطيط والمرونة في التكيف مع الأحوال المتغيرة؛
- مدى دقة البيانات والمعلومات المقدمة للسلطة النقدية؛
- مدى تجاوب الإدارة مع تقارير التدقيق الداخلي وتدعيم نظام الرقابة الداخلية؛
- مدى خبرة ومعرفة أعضاء الإدارة العليا بالسوق البنكي؛
- مدى وجود خطط واضحة في التعيين ووضع المناسب في المكان المناسب؛
- مدى قدرة الإدارة على التعامل مع المخاطر وإدارتها بشكل جيد؛
- مدى قدرة على مواجهة التقلبات في سوق الأعمال.

بالإضافة إلى بعض المؤشرات الكمية مثل معدلات الإنفاق، نسبة الإيرادات لكل موظف.

4-مؤشرات الربحية (earning managment): إن إنخفاض هذه النسب يمكن أن يدل على وجود مشكلات في ربحية البنوك، حيث أن الإرتفاع العالي لهذه النسب قد يعكس السياسة الإستثمارية في المحافظ المالية المحفوفة بالمخاطر، هناك عدد من النسب التي يمكن النظر إليها في تقييم ربحية البنوك منها العائد على الأصول، العائد على حقوق الملكية، معدلات الدخل والإنفاق [2]؛

5-مؤشرات السيولة (Liquidity posision): من أجل تغطية جانب السيولة تستخدم المؤشرات التالية: [3]

- التسهيلات المقدمة من البنك المركزي للبنوك التجارية؛
- التجزئة في معدلات الإقراض بين البنوك؛
- نسبة الودائع إلى المجاميع النقدية؛
- نسبة الودائع إلى قروض؛
- هيكل إستحقاق الأصول والخصوم؛
- سيولة السوق الثانوية.

---

[1] حنان تريعة، أهمية نظام Camels في تقييم أداء البنوك الجزائرية، مذكرة مقدمة لإستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي، كلية العلوم الإقتصادية التجارية وعلوم التسيير، جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي، الجزائر، 2015، ص 43

[2] رقية غزلان، مرجع سبق ذكره، ص33

[3] حنان تريعة، مرجع سبق ذكره، ص48

6- درجة الحساسية لمؤشرات المخاطر السوقية (Sensitivity to marketrisk): وهذا يتعلق بالدرجة الأولى بالمحافظ الإستثمارية بالنسبة للمؤسسات البنكية، وذلك لاحتواء هذه المحافظ على عدد كبير من الأدوات المالية من الأسهم والسندات الحكومية والأجنبية وسندات المؤسسات والمشتقات المالية، حيث أن هذه الأدوات تخضع لمخاطر مختلفة مثل مخاطر أسعار الأسهم، مخاطر أسعار الصرف، مخاطر أسعار الفائدة ومخاطر أسعار السلع وكل منها له مقاييس مختلفة إلا أن هناك مقياس إحصائي موحد يقيس جميع هذه المخاطر، وهو يقيس أقصى خسارة متوقعة في المحفظة الإستثمارية خلال فترة زمنية معينة، وعادة ما يصاحب هذا المقياس مع مقياس آخر للقياس الذي يقيس أقصى خسارة يمكن أن تتعرض لها المحافظ الإستثمارية في البنوك تحت ظروف إستثنائية في السوق والإنهيارات، وبشكل عام فإن لكل من هذه المخاطر مقاييسها المعروفة والمستخدمة في العديد من المجالات[1].

ثالثا: تقييم أسلوب كاملز (CAMELS)

لقد أثبت فعالية هذا الأسلوب كأداة رقابية لتقييم أداء المؤسسات المالية، وذلك نظرا لمميزاته غير أن هذا الأسلوب لا يخلو من الإنتقادات.

1- مميزاته : يمكن تلخيص أهم مميزات أسلوب كاملز في النقاط التالية:[2]

- تصنيف البنوك وفق معيار وحد؛
- توحيد أسلوب كتابة التقارير؛
- الإعتماد على التقييم الرقمي أكثر من الأسلوب الإنشائي في كتابة التقارير مما يقلل من حجمها؛
- عمل تصنيف شامل للنظام البنكي ككل وفق منهج موحد وتحليل النتائج أفقيا لكل بنك على حدا ولكل مجموعة متشابهة من البنوك ورأسيا لكل عنصر من عناصر الاداء البنكي الستة المشار إليها للجهاز البنكي ككل.

2- إنتقادات أسلوب كاملز (CAMELS): تتمثل في:[3]

- تم بناء معيار كاملز (Camels) على نسب مالية تقوم على تقديرات شخصية وليس على إفتراضات ثم إثباتها إحصائيا؛

---

[1] يوسف بوخلخال، أثر تطبيق نظام التقييم المصرفي الأمريكي (camels) على فعالية نظام الرقابة على البنوك التجارية، مجلة الباحث، العدد العاشر، 2012، ص209

[2] مخلف سليمان، مرجع سبق ذكره، ص6

[3] شريفة جعدي، قياس الكفاءة التشغيلية في المؤسسات المصرفية، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الإقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح –ورقلة، الجزائر، 2014، ص122

– أعطى هذا الأسلوب أوزان ثابتة للعناصر المكونة له بغض النظر عن الأهمية النسبية لكل عنصر وهذا ما يقلل من كفاءة الأسلوب ودقته في التحليل، والاعتماد على نتائج التي يتم توصل إليها ولا يمكن للبنك أن يطبقه على نفسه بموضوعية، بل لابد من تطبيقه من جهة خارجية.

المطلب الثالث: القيمة الإقتصادية المضافة

يعتبر أسلوب القيمة الاقتصادية المضافة إحدى الأساليب المستخدمة لتقييم أداء البنوك التجارية

أولا: مفهوم القيمة الاقتصادية المضافة (EVA)*

قدمت شركة Stern & Stewart الأمريكية للخدمات الإستشارية التي أسسها كل من G. Bennett Stewart و Joel Stern عام 1982م مقياسا لخدمة الإدارة المالية ولتطوير قياس الأداء [1]، وتقوم هذه الشركة بإعداد تقارير مالية دورية في مجلة تصدر بعنوان Evaluation ويتضح من عنوان المجلة الربط بين إسم مقياس القيمة الإقتصادية المضافة ومصطلح التقييم Evaluation.

تعد القيمة الاقتصادية المضافة معيار لقياس الأداء من خلال تحديد الأساليب التي تساهم في رفع قيمة البنك، فهي تسمح بتحديد الأرباح المتبقية بعد طرح التكاليف الرأسمالية وتقييم تكلفة الفرصة البديلة للمساهمين.

لقد عرفها Stern & Stewart بأنها مقياس للإنجاز المالي لتقدير الربح الحقيقي، حيث يرتبط بتعظيم ثروة المساهمين على مدى الوقت، وهو بذلك الفرق بين صافي الربح التشغيلي المعدل بعد الضرائب وتكلفة رأس المال المستثمر التي تحسب عن طريق المتوسط المرجح لتكلفة رأس المال [2]، فأسلوب القيمة الاقتصادية المضافة يعد مفيدا بشكل كبير عندما يتم إستخدامه لقياس مستوى تحسين الأداء أو عندما يتم مقارنة مستوى العمليات في نفس المنظمة.

وتقاس القيمة الاقتصادية المضافة بالمعادلة التالية:

القيمة الاقتصادية المضافة = الربح العامل الصافي بعد الضريبة – (رأس المال × تكلفة رأس المال)

حيث:

– الربح العامل الصافي بعد الضريبة هو معيار للأرباح الإقتصادية؛

---

[1] غدير محمود المهندي، استخدام مؤشرات التقييم المالية التقليدية والقيمة الإقتصادية لقياس التغير في القيمة السوقية للأسهم، رسالة ماجيستر غير منشورة، كلية التجارة المحاسبة والتمويل، الجامعة الإسلامية –غزة، فلسطين، 2014، ص43

[2] بن مراد زينب، مساهمة مؤشر القيمة الإقتصادية المضافة في تقييم الأداء المالي لمؤسسات القطاع الخاص، مذكرة ماستر غير منشورة، كلية علوم الإقتصادية التجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، الجزائر، 2014، ص6

*(EVA): Economic Value Added

– رأس المال وهو القيمة الدفترية لجميع عناصر رأس المال المتمثلة في كل من حقوق المساهمين مخصصات خسائر القروض (بعد طرح الضريبة المؤجلة)، أية أرصدة ضريبية مؤجلة أخرى بالإضافة إلى الشهرة المستهلكة.

فإذا كانت القيمة الإقتصادية المضافة موجبة فإن ذلك يعني أن الشركة ساهمت بشكل مباشر في التأثير في ثروة الملاك، ويعود ذلك إلى زيادة أرباح التشغيل بعد الضرائب أو إنخفاض كلفة الإستثمار أما لو كانت القيمة الاقتصادية المضافة سالبة فإن ذلك يعني أن الشركة تستهلك رأس المال المستثمر بشكل أكبر من ربح العمليات التشغيلية مما يؤثر سلبا في ثروة الملاك [1]، وتعتبر القيمة الاقتصادية المضافة:[2]

– مؤشر لقياس الأداء: لأنه يقيس أداء المسيرين أمام المساهمين، كما تدفعهم لبذل المزيد من الجهود لتحقيق أداء أفضل للمؤسسة؛

– طريقة تحفيز: يكون مؤشر القيمة الإقتصادية المضافة طريقة لتحفيز، إذا تم ربط الزيادة في هذا المؤشر بنظام المكافآت والحوافز؛

– طريقة للتسيير: يساهم هذا المؤشر في ترشيد القرارات التي يتخذها المسيرون.

وتكمن أهمية أسلوب القيمة الاقتصادية المضافة فيما يلي:[3]

– تستخدم كأساس لجميع عمليات صنع القرارات المالية ووضع الإستراتيجيات المالية؛

– تعتبر فعالة كبرنامج للحوافز؛

– وسيلة فاعلة للإتصالات الداخلية والخارجية؛

– يوضح هذا المعيار التحسن المستمر والحقيقي لثروة الملاك؛

– يستخدم كمؤشر حقيقي وللأداء المالي والإداري؛

– تضمن أساس لنظام منح الحوافز للعاملين داخل شركة الأعمال؛

– يعتقد البعض أن القوة الحقيقية لهذا الأسلوب تكمن في قدرته في تغيير السلوك وعلى كافة المستويات في الشركة؛

– يزيد من حث المدراء للمرؤوسين وتشجيعهم على العمل؛

---

[1] غدير محمود الهندي، مرجع سبق ذكره، ص51

[2] شريفة جعدي، مرجع سبق ذكره، ص126

[3] غدير محمود الهندي، مرجع سبق ذكره، ص، ص44، 45

– إن تطبيقها في شركات الأعمال يضمن الإستثمار في مشروعات ذات عائد أكبر من كلفة الإستثمار أو استعمال رأس مال أقل للحصول على ذات العائد؛

– أداة مهمة في إتخاذ القرارات الاستثمارية وقرارات التوسعات الإستثمارية؛

– الأسلوب الوحيد الذي يستعمل في التقييم الحقيقي لأصول شركة الأعمال خصوصا عند تقدير القيمة الحقيقية لأصول الشركة عند البيع.

ثانيا: تقييم أسلوب القيمة الإقتصادية المضافة

توجد مجموعة من المزايا تعطي للقيمة المضافة أهمية بالغة وعلى الرغم من هذه المزايا إلا أنها وجهت إليها مجموعة من الإنتقادات.

1– مزايا أسلوب القيمة الاقتصادية المضافة: تتمثل هذه المزايا فيما يلي:[1]

1–1 زيادة ثروة حملة الأسهم: الهدف في الفكر التمويلي لأي منشأة زيادة ثروة حملة الأسهم، وأسلوب القيمة الإقتصادية يحقق ذلك من خلال تعديل الربح المحاسبي ليتلاءم مع السوق ومع الأخذ في الإعتبار حساب المتوسط المرجح لكلفة رأس المال المستثمر؛

1–2 زيادة قيمة المنشأة: إذ تعتمد قيمة المنشأة على المدى الذي يتوقعه المستثمرين للأرباح المقبلة زيادة عن كلفة رأس المال، إذ زيادة القيمة الإقتصادية المضافة ينتج عنها زيادة في الحصة السوقية للمنشأة، فمستوى القيمة الإقتصادية المضافة ليس بأهمية مكان وإنما انعكاس ذلك على الأداء الحالي للسهم فالتحسن المستمر في القيمة الإقتصادية المضافة سيؤدي إلى زيادات مستمرة في ثروة حملة الأسهم؛

1–3 معيار يدل على نوعية السياسات الإدارية: يستخدم هذا الأسلوب في وضع الأهداف التنظيمية وتحديد الحوافز وتنمية دوافع المديرين وقياس الأداء وتقييم منشآت الأعمال وتقييم الأقسام والإدارات فيها وكذا تحليل حقوق الملكية وإعداد الموازانات الرأسمالية وتحقيق التكامل بين الإدارة والملكية.

2– إنتقادات أسلوب القيمة الاقتصادية المضافة: من بين الانتقادات الموجهة لأسلوب القيمة الاقتصادية المضافة نذكر ما يلي:[2]

– يتمثل الإنتقاد الأساسي الموجه لـ(EVA) كمؤشر لخلق القيمة في أنه لا يمثل سوى طريقة القيمة الحالية الصافية إذ لم يحمل أي إضافة؛

---

[1] نور محمد ثابث كاظم، تقييم فاعلية إدارة الإئتمان المصرفي ـ إطار مفاهيمي، مجلة جامعة الأنبار للعلوم الإقتصادية والإدارية، العراق، العدد العاشر، 2013، ص410

[2] بن مراد زينب، مرجع سبق ذكره، ص11

– يقيس أسلوب (EVA) الربحية فقط في الأجل القصير من ثم فإنه يجب تدعيمه بمؤشرات مالية أخرى تقيس مستوى الجودة ودرجة مرونة العمليات الإنتاجية وكفاءة عمليات التشغيل ودرجة رضا العاملين وولائهم؛

– إعتماده على البيانات المالية المعدة في نهاية الفترة يجعله لا يساعد المسيرين على تحديد الأسباب الحقيقية لعدم الكفاءة في النواحي التشغيلية، كما أنه يوفر معلومات قد تكون محدودة لأولئك الذين يتحملون مسؤولية إدارة عمليات المؤسسة وقد رد Stewart على هذا الإنتقاد بالتأكيد على أن الفائدة الكاملة من استخدام إطار أسلوب (EVA) لتقييم الأداء تتحقق فقط في حالة ربطه بمقاييس التشغيل الرئيسية والأهداف الاستراتيجية؛

– يتطلب حساب هذا الأسلوب القيام بالعديد من التعديلات على بيانات القوائم المالية كما إقترحها Stewart & Stern، لكن زيادة عددها يمثل عقبة أمام المؤسسة فهو يزيد من تعقيد وتكلفة تطبيقه، وهو الأمر الذي يؤدي بالعديد من المؤسسات إلى اجتناب تطبيقه، علما أن stewart رد على هذا الإنتقاد من خلال توضيحه أن معظم الوحدات لا تطبق كل التعديلات، حيث يتم إجراء بحدود 10 تعديلات في الحياة العملية طبقا للظروف الملائمة للمؤسسة؛

– صعوبة إختيار المشاريع والإستثمارات وفق هذا الأسلوب على أرض الواقع، لأنه يعتمد على حجم المبيعات أو العوائد التي يصعب التنبؤ بها في المستقبل؛

– يهتم هذا الأسلوب بالنتائج ولا يهتم بالأسباب وبالتالي فهو يوفر معلومات تفيد جانبا واحدا فقط للأداء وهو الجانب المالي، ولا يعكس الجوانب غير المالية للأداء؛

– على الرغم من إستناده إلى مفهوم الربح المتبقي (الدخل الاقتصادي المتبقي)، إلا أنه لا يقدم أي نموذج يمكن استخدامه لتسعير الأوراق المالية.

خلاصة الفصل

على ضوء ما تم تقديمه يمكن استنتاج أن البنوك التجارية ظلت تمارس دورها الأساسي المتمثل في عملية الوساطة المالية و قبول الودائع و منح القروض، فهي مؤسسات رأسمالها هدفها الأساسي تحقيق أكبر قدر ممكن من الأرباح و بأقل تكلفة و هذا من خلال تقديمها خدمات مصرفية و هي بذلك تؤثر في السياسة الإقتصادية للدولة غير أنها تساهم في دعم خطط التنمية الإقتصادية، وكل هذا من خلال إستخدامها لمواردها المتاحة حيث تتوقف هذه الأخيرة على أسس يجب مراعاتها عند توظيفها، كما تستخدم أدوات لتقييم أداء البنوك بهدف توجيه الإدارة العليا إلى مراكز المسؤولية التي تكون بحاجة إلى الإشراف و الرقابة، كما تساهم هاته الأساليب إلى التحكم في الازمات المالية التي تصيب البنوك .

الفصل الثاني

تمهيد

تعد الربحية من الأهداف الأساسية لأي بنك لأنها تضمن له البقاء والاستمرارية، كما تساهم في تعظيم ثروة الملاك، فهي بمثابة مؤشر هام لكل من المودعين والدائنين والمساهمين الحاليين والمرتقبين فالبنوك التجارية تواجه في سبيل تحقيق أهدافها مجموعة من العوامل الداخلية والخارجية يختلف تأثيرها على الربحية، وللإلمام أكثر بحيثيات هذا الفصل تم طرح الأسئلة التالية:

- ما لمقصود بربحية البنوك التجارية؟ وما هي الطرق المتبعة لتحسينها؟
- ما هي العوامل المؤثرة على الربحية؟
- ما هي علاقة الربحية بكل من السيولة والمخاطر والمديونية ورأس المال؟
- ما هي مؤشرات تقييم الربحية؟

وللإجابة على هذه الأسئلة تم تقسيم الفصل الى مباحث التالية:

المبحث الأول: عموميات حول ربحية البنوك التجارية

المبحث الثاني: علاقة الربحية بمتغيرات أخرى

المبحث الثالث: مؤشرات قياس الربحية

المبحث الأول: عموميات حول الربحية في البنوك التجارية

سوف يتم من خلال هذا المبحث، توضيح أهم المفاهيم المتعلقة بالربحية كونها إحدى أهداف البنك التجاري، كما سيتم التطرق إلى علاقتها مع مجموعة من المتغيرات التي تؤثر وتتأثر بها، بالإضافة إلى مؤشرات الربحية.

المطلب الأول: مفهوم الربحية في البنوك التجارية وطرق تحسينها

سيتم التطرق في هذا المطلب، إلى كل من تعريف الربحية وأهميتها، وإلى الطرق المتبعة لتحسينها.

أولا: مفهوم الربحية في البنوك التجارية

قبل التطرق إلى طرق تحسين الربحية سيتم تسليط الضوء على تعريف الربحية وأهميتها أولا.

1- تعريف الربحية: من بين أهداف البنوك التجارية تعظيم ثروة الملاك، وللوصول إلى هذا الهدف يجب التوقف على عدة عوامل من بينها قدرة البنك على تحقيق الربحية، حيث تعد هذه الأخيرة من أولويات العمل البنكي كونها ضرورية لمقابلة المخاطر التي يتعرض لها البنك، وللحصول على رأس المال اللازم مستقبلا لتمويل المشاريع وكذا منح المساهمين العوائد المقبولة ورفع ثقة المتعاملين مع البنك.

- تعرف الربحية بأنها عبارة عن العلاقة بين الأرباح التي تحققها البنوك والإستثمارات التي أسهمت في تحقيق هذه الربحية [1].

- كما تعرف أيضا بأنها المؤشر الكاشف لمركز البنك التنافسي في الأسواق البنكية، ولجودة إدارتها فهي توفر للبنك وقاء ضد المشكلات قصيرة الأجل [2].

- وتعرف من وجهة النظر المحاسبية على أنها عبارة عن زيادة الإيرادات الكلية عن التكاليف الكلية خلال فترة زمنية معينة، أما من الناحية الإقتصادية فهي عبارة عن الزيادة في الثروة والتي تتضمن زيادة الإيرادات المتحققة عن تكاليفها مضافا إليها تكاليف الفرص البديلة، وهذا يعني أن الربحية من الناحية الإقتصادية تكون أقل من الربحية من الناحية المحاسبية وهذا راجع لوجود هذه التكاليف المضافة [3].

---

[1] علي محمود محمد، سعر الفائدة وتأثيره في ربحية المصارف التجارية- دراسة حالة مصرف سورية والمهجر، مجلة جامعة دمشق للعلوم الإقتصادية والقانونية، سوريا، العدد الأول، 2014، ص542

[2] بلال نوري سعيد الكروي، تقييم ربحية المصارف باستخدام مؤشرات السيولة-دراسة مقارنة بين مصرفي الرافدين والرشيد، المجلة العراقية للعلوم الإدارية، العراق، العدد الرابع والعشرون، ص4

[3] مندر مرهج وآخرون، تحديد العوامل المؤثرة على ربحية المصارف التجارية باستخدام التحليل المتعدد المتغيرات - دراسة ميدانية في المصرف التجاري، مجلة الجامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية، سوريا، العدد الثاني، 2014، ص، ص 332، 333

من خلال ما سبق يمكن تعريف الربحية على أنها المؤشر الكاشف لأداء البنوك التجارية، فهي تعكس مدى كفاءة إدارة البنك التجاري على الإستغلال الأمثل للموارد المتاحة لديه، وتتحدد الربحية أساسا بالفرق بين متوسط العائد على الأموال المستثمرة وبين متوسط التكاليف للحصول على هذه الأموال ويطلق عليه بهامش الفوائد أو المدى.

حيث:

المدى = معدل العائد الإجمالي – معدل التكلفة الإجمالية

مع العلم أن:

معدل العائد الإجمالي = إجمالي العائد من الإستثمارات خلال العام / متوسط قيمة الإستثمارات خلال نفس العام

معدل التكلفة الإجمالية = الفوائد الكلية خلال العام /المتوسط السنوي للأموال التي يحصل عليها البنك من مصادر مختلفة

والمعادلة الأولى توضح أن المدى يتوقف على الكفاءة في اختيار الإستثمارات، وقدرة البنك على المفاضلة بين مصادر التمويل البديلة واختيار أقلها تكلفة، بالإضافة إلى هذين الأسلوبين هناك أساليب أخرى للمحافظة على هذا المدى وهي:[1]

1-1 أسلوب التغطية: بحيث يستطيع البنك من خلال هذا الأسلوب المحافظة على مستوى العائد ويتعداه فإذا أشارت التوقعات إلى إنخفاض معدل الفائدة السائد في السوق بما في ذلك الفوائد على الودائع، بشكل يدفع المودعين لسحب ودائعهم واستثمارها في مجالات أخرى بديلة، حينئذ يقوم البنك بتغطية النقص في الطاقة الإستثمارية بشراء أوراق المالية، يضمها إلى محفظة البنك تحمل معدلات الفائدة الجارية، وإذا تحقق التنبؤ وانخفضت أسعار الفائدة على الودائع وسحب المودعين جزء من ودائعهم، حينئذ يقوم البنك ببيع الأوراق المالية التي اشتراها، وتحقيق الربحية التي يمكن أن يحققها من جراء استثماره لهذه الودائع؛

1-2 أسلوب الموائمة بين الأصول والخصوم: يقوم على توزيع الموارد على الإستثمارات المتاحة التي تظهر في جانب الأصول، بشكل يحقق له الأهداف التي يسعى، إليها بصرف النظر عن طبيعة المصدر الذي

[1] منير إبراهيم هندي، إدارة البنوك التجارية ـ مدخل اتخاذ القرارات، الطبعة الثالثة، مركز الدلتا للطباعة، مصر، 2006، ص، ص383ـ 396

حصل منه البنك على هذه الموارد، وبصرف النظر عن تاريخ استحقاقها، ويعاب على هذا الأسلوب أنه يعرض البنك لمخاطر تغير أسعار الفائدة، خاصة إذا كان حجم الودائع المتوقعة غير مساو لحجم القروض التي ألتزم البنك بتقديمها على قيمة الودائع المتوقع الحصول عليها، مما يجبر البنك على الحصول على أموال من مصادر أخرى بتكلفة لا يمكن التنبؤ بمعدلها مقدما، وما إذا زادت الودائع عن القروض فسوف يواجه البنك مشكلة إستثمار الفائض.

وتجنبا لهذه المخاطر ظهر أسلوب بديل لاستثمار الموارد المتاحة، يطلق عليه أسلوب تخصيص الموارد، ويقوم هذا الأسلوب على مواءمة تواريخ استحقاق كل من الأصول والخصوم، أي الموارد المالية المستخدمة في تمويل تلك الإستثمارات؛

1-3 العائد الحدي والتكلفة الحدية: تبعا لهذا الأسلوب ينبغي توزيع الموارد على الإستثمارات، على ضوء مشاركة تلك الاستثمارات في الربحية، ويكون التخصيص سليم إذا كان معدل العائد على الإستثمار يعادل على الأقل التكلفة الحدية للموارد المالية المتاحة للبنك، وتحسب هذه الأخيرة من خلال المعادلة التالية:

التكلفة الحدية للمصدر = تكلفة المصدر (1/1-ي)

حيث:

ي= نسبة السيولة والإحتياط القانوني

كما يمكن للبنوك التجارية من تحقيق هدفها في الربحية من خلال قرارين هما:[1]

1-1 قرار الإستثمار: وهي مجموعة من القرارات، المتعلقة بكيفية إستخدام البنوك التجارية للموارد المتاحة لها لإقتناء مختلف أنواع موجوداتها، ويظهر أثر الإستثمار في الربحية من خلال التوزيع الأمثل للموارد المتاحة للبنك على مختلف أنواع الأصول، بطريقة توازن بين الإستثمار المناسب في كل بند من بنود الموجودات دون زيادة تؤدي إلى تعطيل الموارد، ودون نقصان يؤدي إلى فقدان الفرص، لأجل تمكين البنوك التجارية من تحقيق أفضل عائد ممكن دون التضحية بالسيولة؛

1-2 قرار التمويل: وهو المتعلق بكيفية إظهار المصادر التي سيتم الحصول منها على الأموال اللازمة للبنوك التجارية لتمويل الإستثمار في موجوداتها، وينعكس أثر القرار التمويلي على الربحية من خلال ترتيب مصادر الأموال (من ودائع وحقوق المالكين وديون) بشكل يمكن أصحاب المشروع من الحصول على أكبر عائد ممكن.

---

[1] مندر مرهج وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص333

2- أهمية الربحية: تعتبر الربحية الهدف الإستراتيجي الذي يمكن البنوك من النمو والاستمرارية، وذلك لأن الخسائر وعدم القدرة على تحقيق الربحية سوف يؤدي في النهاية إلى التأثير في حقوق الملاك وبالتالي التصفية، وللربحية أهمية بالغة تكمن فيما يلي:[1]

2-1 الربحية ضرورية لمقابلة الأخطار: من خلال الربحية التي يحققها البنك التجاري، يقوم بتغطية المخاطر، وبالتالي ضمان الإستمرارية والبقاء في نشاطه، فالمخاطر التي تتعرض لها البنوك التجارية متعددة ومنها ما يؤدي إلى الإفلاس؛

2-2 الربحية وسيلة لتنمية رأس المال: تعتبر الربحية ضرورية للبنوك، لأنها تساهم في تكوين الإحتياطات وتعتبر بمثابة مصدر تمويلي ذاتي، كما تساهم في تشجيع أصحاب رأس المال على الإكتتاب في أسهم البنك، وتعطي للمساهم عائدا مقبولا على رأسماله ينمي الثقة بالبنك الذي يساهم فيه؛

2-3 برهان على نجاح الإدارة: إذا زادت الربحية دل ذلك على فعالية جهود الإدارة، كما أن تحقيق الربحية يزيد من ثقة المساهمين وأصحاب الودائع بالبنك التجاري والمستثمرين؛

2-4 الربحية ضرورية للملاك حيث تزيد من قيمة ثرواتهم وإستثمارتهم في البنوك التجارية.

ثانيا: طرق تحسين الربحية

توجد طرق عدة لتحسين ربحية البنوك نذكر منها:[2]

- البحث عن فرص وخدمات جديدة يقدمها البنك في قطاعات وأنشطة جديدة أو في مناطق جغرافية جديدة أو لعملاء جدد أو خدمات جديدة للعملاء الحاليين؛

- رفع أسعار بعض الخدمات البنكية التي تسمح التشريعات البنكية بزيادتها، فمن المعروف أن معظم الفوائد والعمولات موحدة بين البنوك، إلا أن الممارسين غالبا ما يجدون لزيادة الإيرادات من هذا المدخل وخاصة أن أسعار الفائدة مثلا لها حد أدنى وأعلى، ويتوقف السعر على ظروف العميل والعملية؛

- الانتفاع الكامل بالأموال والأصول المتاحة تحت تصرف البنك؛

- الضغط على النفقات في أي مجال من المجالات، ولاسيما في مجال المصروفات العامة وهي التي تكون مجالا للإنفاق دون رقابة؛

- القدرة على الإدارة الجيدة للمخاطر؛

---

[1] هدى قرنوب، وفاء فنيط، أثر تقلبات سعر الصرف على ربحية البنوك، مذكرة ماستر غير منشورة، كلية العلوم الإقتصادية والتسيير والعلوم تجارية، جامعة جيجل، الجزائر، 2013، ص66

[2] حسن جميل البديري، البنوك مدخل محاسبي وإداري، الوراق للنشر والتوزيع، الأردن، 2013، ص، ص56، 57

– ترشيد القرارات التمويلية والاستثمارية بالشكل الذي يحقق أقصى ربحية ممكنة؛

– الإدارة الجيدة للأصول والخصوم؛

– وضع إستراتيجيات فعالة لدخول الأسواق المحلية والدولية.

ولهذه الإجراءات معوقات كثيرة منها ما يلي:[1]

– فيما يخص زيادة الإيرادات من الموجودات فإنه يحتم على البنوك التجارية زيادة موجوداتها ليتسنى لها الحصول على إيرادات أعلى من السابق، لأنه لا يمكن تحقيق زيادة في ربحيتها عند استقرار الإيرادات والتكاليف، وأن قيام البنوك بزيادة موجوداتها من القروض والإستثمارات يقف عند حدود معينة لا يستطيع تجاوزها، إضافة فإن زيادة ربحية البنك بهذه الطريقة سوف يكون على حساب تقليل سيولة البنك، وكذلك فإن توسع الإئتمان البنكي يخضع للسياسة النقدية التي يحددها البنك المركزي؛

– فيما يخص زيادة العوائد من خلال الفوائد التي يحصل عليها البنك على القروض والإستثمارات فإنه يخضع للسياسة النقدية والمالية للدولة، ودرجة المنافسة بين البنوك وباقي منشآت التمويل، وفي هذه الحالة تعمل البنوك على فرض أجور وعمولات معينة على زبائنها لقاء تقديم الخدمات البنكية لهم، كإجراء لزيادة الفوائد التي تتقاضاها وذلك لعدم إمكانية تجاوز تلك البنوك الحد معين لنسبة الفائدة المحددة بالقانون؛

– فيما يخص تقليل التكاليف فإن البنك يسعى لتقليل تكاليفها لزيادة ربحيته، ورغم ذلك فإنها في هذا المجال لا يستطيع الاستغناء عن موظفيه، وذلك لحاجة البنك لهم للقيام بالأعمال البنكية، حتى لو أدخلت تلك البنوك الحاسوب الآلي، كما أنه لا يستطيع الاستغناء عن تقديم بعض العمليات البنكية.

المطلب الثاني: العوامل المؤثرة على الربحية في البنوك

تواجه البنوك التجارية عند تحقيقها لهدفها المتمثل في الربحية العديد من العوامل المؤثرة في ربحيتها ويمكن تقسيم هذه العوامل إلى عوامل خارجية وداخلية.

أولا: العوامل الخارجية

تتمثل العوامل الخارجية المؤثرة في ربحية البنوك التجارية فيما يلي:

1- الظروف الإقتصادية والسياسية: تتأثر ربحية البنوك التجارية بمدى استقرار الظروف السياسية والإقتصادية للدول، فعدم الإستقرار السياسي والإقتصادي للبلد يؤثر سلبا على إجمالي موجودات ومطلوبات

[1] مروان محمد أبو عرابي، الخدمات المصرفية في البنوك الإسلامية والتقليدية، الطبعة الأولى، دار تنسيم للنشر والتوزيع، الأردن، 2006، ص، ص27، 28

البنك، مما يؤثر سلبا على توزيع الموارد المالية المختلفة لتلك البنوك، وبالتالي التأثير في ربحيتها، والعكس في حالة وجود الاستقرار السياسي والإقتصادي[1]؛

2- أسعار الفائدة: تزداد ربحية البنوك التجارية كلما زادت أسعار الفائدة على القروض، خصوصا عندما تكون أسعار الفائدة على الودائع منخفضة بمعنى أن الربحية تزداد كلما ازداد هامش سعر الفائدة [2]؛

3- السياسة النقدية: تلعب السياسة النقدية للبنوك المركزية في الدول دورا بالغ الأهمية، في التأثير على سياسات البنوك التجارية فيما يتعلق بإدارة موجوداتها ومطلوباتها، وبالتالي فإن ذلك يكون ذو تأثير في ربحيتها، وهناك العديد من الأدوات لتلك السياسة، سواء كانت أدوات الرقابة الكمية أو النوعية أو الرقابة المباشرة، يستخدمها البنك المركزي بهدف إحكام سيطرته على الإئتمان البنكي، وبالتالي إحكام السيطرة على عرض النقد، من أجل الوصول إلى الأهداف النهائية، وتختلف إجراءات السياسة النقدية للبنك المركزي من حيث أنها إجراءات تقييدية أو تتسم بطابع من التخفيف وذلك تماشيا مع الظروف والأوضاع الإقتصادية السائدة في البلد، إذ تعمل البنوك المركزية على تخفيض الفوائد على القروض وتخفيض سعر إعادة الخصم ومتطلبات الإحتياطي النقدي القانوني، بهدف تشجيع الطلب على القروض وتشجيع الإستثمار وأحيانا بهدف ضبط نمو السيولة المحلية وضبط الإئتمان البنكي، وكانت البنوك المركزية تعمل على رفع سعر إعادة الخصم ورفع متطلبات الإحتياطي القانوني لأجل الحد من التوسع في التسهيلات الإئتمانية، مما يحد من قدرة البنوك على التوسع في الإئتمان، وبالتالي الحد من إمكانية تحقيق ربحية مرتفعة؛

4- الثقافة الاجتماعية والوعي البنكي: تؤثر الثقافة الاجتماعية والوعي البنكي في ربحية البنوك التجارية، حيث تتأثر الحصة السوقية للبنوك التجارية من الودائع والقروض نتيجة تعامل بعض العملاء مع البنوك الإسلامية دون البنوك الربوية، مما يؤثر في ربحية البنوك التجارية، كما أن قوة الجهاز البنكي ومتانته توفر القناعة الكافية لدى الجمهور مما يؤدي إلى زيادة تعاملهم مع هذه البنوك، وكذلك زيادة ثقتهم بالتعامل معها، مما قد ينعكس بدوره على ربحية هذه البنوك، كما أن جهل الكثيرين بأهمية العمل البنكي يولد لدى بعض المتعاملين فكرة سلبية، فيما يتعلق بالتعامل مع البنوك بشكل عام وخاصة في مجال التماطل وسداد ما عليهم

---

[1] مندر مرهج آخرون، مرجع سبق ذكره، ص334

[2] سمير حسون، الإقتصاد السياسي في النقود والبنوك، الطبعة الثالثة، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، الأردن، 2004، ص211

من قروض، وهذا النوع من التماطل تزخر به معاملات البنوك التجارية، ويظهر ذلك جليا من خلال ارتفاع حجم مخصص الديون المشكوك في تحصيلها والديون المعدومة [1]؛

5- التشريعات القانونية والضوابط البنكية: تؤثر التشريعات القانونية والضوابط البنكية بدرجة كبيرة على أداء البنوك التجارية بشكل عام، فتعليمات الجهات الرقابية والضوابط البنكية تهدف إلى ضبط الأداء البنكي للمحافظة على سلامته المالية وحماية أموال المودعين، الأمر الذي قد يترتب عليه إلتزامات إضافية على بعض البنوك، تتمثل في قيود على حركة وحجم التسهيلات والإحتفاظ بأكبر قدر ممكن من السيولة وتكوين المخصصات الإضافية وغيرها؛

6- المنافسة: تؤثر المنافسة بين البنوك التجارية على ربحيتها، وذلك بسبب محدودية الموارد المتاحة لهذه البنوك، واضطرارها نتيجة لذلك إلى دفع معدلات فائدة عالية للحصول على هذه الموارد، الأمر الذي يؤدي إلى إنخفاض هامش العوائد، وبالتالي التأثير على صافي الربح ومعدلات الربحية[2]؛

7- الإندماج المصرفي: يحقق الإندماج المصرفي مزايا عديدة، تتركز في زيادة قدرة البنك على النمو والتوسع وفتح فروع جديدة في الداخل والخارج، وتحسين الربحية وزيادة قيمة الكيان المصرفي الجديد المندمج، والناتج عن زيادة الأرباح الصافية، وفي نفس الوقت زيادة قيمة السهم الجديد للكيان الجديد في البورصة، حيث يرتفع سعر السهم الجديد فتزداد الثقة في الكيان المصرفي المندمج، ومن ثم زيادة الإيرادات والمعاملات وتحسين الربحية هو ناتج لأمرين هما:[3]

7-1 الأثر التجميعي لعمليات الإندماج المصرفي: وهو ينطوي على الأثر التجميعي التشغيلي والذي ينتج عنه وفورات الحجم وزيادة القوة التسويقية؛

7-2 الأثر المالي: الذي يصب أيضا في الأثر التجميعي، حيث ينشأ الأثر التجميعي المالي من المزايا الضريبية، الوفر الضريبي، انخفاض تكاليف إصدار الأوراق المالية وانخفاض إحتمالات تحمل البنك المندمج لتكاليف الإفلاس؛

---

[1] مندر مرهج وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص، ص33، 335

[2] باسل جبر حسن أبو زعيتر، العوامل المؤثرة على ربحية المصارف التجارية العاملة في فلسطين (1997-2004)، مذكرة ماجيستر غير منشورة، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية بغزة، فلسطين، 2006، ص93

[3] عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سبق ذكره، ص، ص170-172

كما قد يترتب على الإندماج المصرفي أثار سلبية، ومنها تركز الصناعة المصرفية إلى درجة الحد من الاختيارات المتاحة أمام العملاء، وارتفاع معدلات الرسوم المصرفية، مما ينعكس سلبا على ربحية البنوك التجارية.

ثانيا: العوامل الداخلية

وتتمثل هذه العوامل فيما يلي:

1- هيكل الودائع: تركز البنوك التجارية على جذب ودائع التوفير والودائع لأجل، وذلك لأن هذه الودائع تعطي تلك البنوك مرونة أكبر في توظيفها في إستثمارات طويلة الأجل نسبيا، دون أي إعتبار لعامل السيولة وذلك في سبيل تحقيق ربحية أكبر، كما تؤثر تكلفة الودائع أيضا على ربحية البنوك التجارية لأنها تمثل الأعباء التي يتحملها البنك في سبيل حصوله على الأموال، فالبنوك التجارية تسعى عادة إلى تخفيض قيمة الفوائد المدفوعة على هذه الودائع إلى أقصى حد ممكن لتزيد من ربحيتها [1]؛

2- توظيف الموارد: توجه البنوك التجارية الجانب الأكبر من مواردها المالية للإستثمار في القروض والأوراق المالية، كونهما يعتبران من أهم مجالات الإستثمار للبنك التجاري، إذ أنه بزيادة نسبة الموارد المستثمرة في تلك الموجودات تزداد ربحية البنك التجاري، فالدخل المتولد عنهما يعتبر المصدر الأساسي لإيرادات البنك وبالذات الدخل المتولد من القروض، ويعتبر قرار إدارة البنك في توظيف موارده في القروض والإستثمارات المالية من القرارات التي تتوقف على عدة عوامل، أهمها حاجة البنك للسيولة ومدى توفر فرص إستثمارية جديدة مدرة للدخل، أما توظيفات البنك في الأصول الثابتة فنجد أنها يجب أن تكون محدودة وبالقدر الذي يلزم لممارسة العمل البنكي فقط، وذلك لأن هذه الأصول تعد من الموجودات الغير مدرة للدخل وكذلك الأمر بالنسبة للنقدية لها [2]؛

3- أرباح أو خسائر الأوراق المالية والقروض: تؤثر أرباح أو الخسائر الرأس مالية الناتجة عن ارتفاع أو إنخفاض أسعار الأوراق المالية في السوق المالي على ربحية البنك، ومن المعروف أن هدف البنوك التجارية من الإستثمار في الأوراق المالية ينصب في تأمين كل من هدفي السيولة والربحية[3]، أما أرباح أو خسائر القروض فهي تؤثر على ربحية البنك بشكل كبير، وذلك نتيجة لكبر حجم الموارد الموجهة نحو عمليات الإئتمان، حيث تؤثر هذه الأخيرة بصورة سلبية على ربحية البنوك، عندما يفقد المقترض قدرته على سداد

---

[1] مندر مرهج وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص336

[2] باسل جبر حسن أبو زعيتر، مرجع سبق ذكره، ص99

[3] مندر مرهج وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص335

القرض، أو يعد البنك التوسع في منح الإئتمان بطريقة غير مدروسة، أو استخدام التمويل في غير الغرض الموجه إليه، وغيرها من العوامل التي تؤدي إلى زيادة الديون المتعثرة والمعدومة والتي تؤثر سلبا على ربحية البنوك التجارية؛

4- حجم البنك وإدارته: يقاس حجم البنك عادة بمقدار ما يملكه من موجودات أو ما يملكه من حقوق الملكية، فكبر حجم البنك (مقاسا بالموجودات) يؤدي إلى إنخفاض معدل العائد على الموجودات، فهذا المعدل يكون كبيرا في البنوك الصغيرة مقارنة بالبنوك الكبيرة، كما أن زيادة حجم موجودات البنوك التجارية يزيد من قدرتها على الإستثمار، فمن المتوقع دائما أن زيادة موجودات البنك سوف تؤدي إلى ربحيتها، وفي حال قياس حجم البنوك بما يملكه من حقوق ملكية، نجد أن البنوك التي تملك حقوق ملكية كبيرة تكون الأموال المتاحة لديها أكبر وقدرتها على استثمار هذه الأموال أوسع، وزيادة حقوق الملكية تزيد من ثقة جمهور المتعاملين معها، مما قد ينعكس على حجم الودائع العملاء لديها، وبالتالي زيادة الرافعة المالية التي تؤدي بدورها إلى تعظيم معدل العائد على حقوق الملكية، أما بالنسبة لإدارة البنك بحيث تتأثر الربحية بها من خلال مدى قدرة هذه البنوك على الموازنة بين العائد والمخاطرة، وعلى تخفيض التكاليف وزيادة الإيرادات، وذلك من خلال خبرة الإدارة وقدرتها على التخطيط والتنظيم والتوجيه والرقابة، فقدرة إدارة البنك على إدارة هيكلها المالي بشقيه (إدارة الموارد وإدارة الإستخدامات) يعكس مدى نجاحها في تحقيق أهداف البنك، ففي حال تمكنت هذه الإدارة من تحقيق التوازن المطلوب في هيكلها المالي من خلال توظيف موارد البنك في موجودات ذات عوائد مجزية، تأخذ بعين الاعتبار محاولة تخفيض تكاليف تلك الموارد في الوقت الذي تسعى فيه لتعظيم إيرادات تلك الإستخدامات، فإن ذلك سيؤدي إلى زيادة ربحية هذه البنوك وتعظيم ثروة مالكيها[1]؛

5- عمر البنك وعدد موظفيه وفروعه: إن زيادة عمر البنك التجاري تلعب دورا كبيرا في التأثير على ربحيته، فالبنوك التي لها أعمار طويلة وحسنة السمعة تحوز على ثقة الجمهور أكثر من البنوك التجارية الجديدة، فالجمهور يطمئن للبنوك ذات الأعمار الطويلة، لعلمه وثقته بأن هذه البنوك قادرة على البقاء والإستمرار، كما أن لدى إدارتها الخبرة البنكية التي تؤهلها للعمل في مجال الصناعة البنكية، بالإضافة إلى أن البنوك تستهلك أغلب أصولها ومصاريف تأسيسها في السنوات الأولى لنشأتها، يجعلها تتحمل مصاريف أقل في السنوات التالية لذلك.

---

[1] باسل جبر حسن أبو زعيتر، مرجع سبق ذكره، ص، ص 97-100

أما بالنسبة لزيادة عدد موظفي البنك سوف يؤدي إلى زيادة الطاقة الإنتاجية له، وبالتالي زيادة ربحية البنك ذو الأعداد الكبيرة من الموظفين، التي تعكس انتشارا جغرافيا واسعا من خلال زيادة عدد الفروع أو زيادة خدمات البنك الفنية والتقنية وعملياته والتي تستهدف تقديم خدمات أوسع للعلاء، وفيما يخص عدد فروع البنك فإن الانتشار الجغرافي للبنك وخاصة في المناطق ذات الكثافة السكانية العالية سيعمل على زيادة عدد المتعاملين مع البنوك، فإيصال الخدمات البنكية لهذه التجمعات السكانية وخاصة إذا كانت تفصل بينها مسافات طويلة، سوف تجعل من البنوك ذات الإنتشار الواسع هدفا لتعامل الجمهور معها للإستفادة من خدماتها وخاصة في مجال السحب والإيداع والتحويلات المالية، وزيادة عدد المتعاملين سوف يؤدي إلى الزيادة في حجم الودائع وكذلك حجم التسهيلات وحجم عمليات البنك مما سيؤدي إلى زيادة ربحية البنك؛

6-السيولة: تمكن السيولة البنك من تجنب الخسارة التي قد تحدث نتيجة اضطرار البنك إلى تصفية بعض أصوله غير السائلة، حيث تمثل السيولة عنصر الحماية والأمان على مستوى البنك، مع المحافظة على قدرة الجهاز البنكي على تلبية طلبات الإئتمان في أي وقت، ونظرا لأهمية السيولة للبنوك فأنها تلتزم بالإحتفاظ بنسبة سيولة قانونية لا تقل عند حد أدنى من التزاماتها السائلة لمواجهة هذه المتطلبات، الأمر الذي يدعو إلى ضرورة تقدير احتياجات السيولة من خلال التنبؤ بالطلب على القروض والسلفيات ودراسة سلوك الودائع، وذلك حتى لا يضطر البنك إلى التصفية الإجبارية لبعض أصوله، ما قد يترتب على ذلك من مخاطر ويساعد هذا التقدير في الموازنة بين هدفي السيولة والربحية وهما هدفان متعارضان لكنهما متلازمان، بمعنى أن تحقيق أحدهما سيكون على حساب الآخر فزيادة الربحية تتطلب الإستثمار في المزيد من الأموال والأصول الأقل سيولة وهذا يتعارض مع هدف السيولة، وكذلك فإن الإحتفاظ بالأموال على شكل نقد أو شبه نقد يعني زيادة الأصول التي لا تحقق عوائد أو التي تحقق عوائد منخفضة، وهذا يتعارض مع هدف الربحية وهنا يجب على الإدارة البنكية خلق توازن بين السيولة والربحية[1]؛

7- إدارة المخاطر: إن التحديد والتحليل والاستجابة ومتابعة المخاطر، المتعلقة بأي مشروع بطريقة جيدة من شأنه تعظيم ربحية البنك التجاري، على عكس الإدارة غير سليمة للمخاطر؛

8- نظام الحوكمة: تختلف البنوك على باقي المؤسسات لأن انهيارها يؤدي إلى انهيار النظام المالي ككل مما يؤدي إلى حدوث أزمة المالية والتي قد تتحول إلى أزمة إقتصادية، فالأساليب التي تدر به البنوك من خلال مجلس الإدارة والإدارة العليا، والتي تحدد كيفية وضع أهداف البنك والتشغيل وحماية مصالح

[1] مندر مرهج وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 337

المساهمين وأصحاب المصالح، تؤثر على ربحية البنك التجاري، فإذا كان نظام الحوكمة غير سليم فسوف يؤثر سلبا على ربحية البنوك التجارية [1].

المطلب الثالث: الإيرادات والمصروفات في البنوك التجارية

إن الوظيفة الأساسية للبنوك التجارية هي القيام بجمع الأموال من مصادرها إدخارها، ويكون ذلك مقابل مصروفات تدفعها ثم تقوم باستثمارها في مجالات عدة مقابل إيرادات.

أولا: الإيرادات في البنوك التجارية

تمثل الإيرادات ما يحصل عليه البنك جراء استخدامه لأمواله، سواء كانت من خلال التسهيلات الإئتمانية التي يقدمها أم كانت من خلال المنافذ التي يوظف فيها أمواله [2]، حيث تتكون إيرادات البنوك التجارية من عنصرين أساسيين هما إيرادات استخدام الأموال، والفوائد والعمولات والأجور المحصلة عن الخدمات البنكية المختلفة المقدمة للعملاء المودعين والمقترضين.

1- إيرادات استخدام الأموال: سيتم التطرق إلى أثر كل من استخدامات وتوظيفات أموال البنوك التجارية على إيراداتها فيما يلي:

1-1 النقدية في الصندوق ولدى البنك المركزي: يحتفظ البنك التجاري في خزائنه بالنقدية اللازمة لمواجهة مسحوبات عملائه النقدية، ولمقابلة مدفوعاته إلى مورديه وموظفيه، وهي بطبيعة الحال عديمة الربحية أما الأرصدة النقدية لدى البنك المركزي تكون بدون فائدة [3]؛

1-2 الأرصدة الدائنة لدى البنوك المحلية والمراسلين في الخارج: بالنسبة للأرصدة الدائنة لدى البنوك المحلية فهي تنتج من العمليات المتبادلة المختلفة التي تتم بين البنوك المحلية، والناتجة عن ما يتوافر لديها أحيانا من مبالغ نقدية فائضة تتجاوز احتياطاتها النقدية (أي النقدية بالخزائن ولدى البنوك المركزية)، وبدلا من الإحتفاظ بهذه المبالغ عاطلة دون استخدامها، فإن البنوك التجارية تحاول إذا لم تجد لها إستثمار أفضل أن تودعها لدى إحدى البنوك المحلية الذي يكون محتاجا لها، وتحصل على فوائد بالسعر السائد للودائع لدى البنوك (إيداع بإخطار أو لأجل)، علما أن الآجال في مثل هذا النوع من الودائع تكون قصيرة في العادة

---

[1] شريقي عمر، دور وأهمية الحوكمة في استقرار النظام المصرفي، ملتقى الدولي حول الأزمة المالية والإقتصادية الدولية والحوكمة العالمية، جامعة فرحات عباس-سطيف، الجزائر، 2009، ص4

[2] جودت جعفر خطاب، مرجع سبق ذكره، ص 134

[3] صلاح الدين حسن السيسي، إدارة أموال وخدمات المصارف لخدمة أهداف التنمية الإقتصادية، الطبعة الأولى، دار الوسام للطباعة والنشر، لبنان 1998، ص41

أسبوع، أسبوعين وعدة أسابيع وأن الفوائد المستحقة عليها تكون بالتالي منخفضة [1]، أما بالنسبة للأرصدة الدائنة لدى المراسلين في الخارج والتي تنتج غالبا عن عمليات تتعلق بالتجارة الدولية، فليست هناك قاعدة من حيث إنتاجها للفوائد، بل يتوقف ذلك على العادات والتقاليد البنكية المتبعة في البلد، فهناك بلدان تمنح عليها فوائد و أخرى لا تمنح عليها فوائد[2]؛

1-3 الإستثمارات المالية (محفظة الأوراق المالية): تستثمر البنوك التجارية جانبا من أموالها في شراء الأوراق المالية، يتمثل أغلبها في أذن الخزينة، أوراق مالية حكومية وأوراق مالية غير حكومية، ويمكن توضيح أهم عناصر إيرادات الإستثمارات المالية فيما يلي:

1-3-1 ربحية الأسهم: وتعتبر من العناصر الرئيسية لإيرادات البنك التجاري، وهي غير ثابتة أو تتوقف على التوزيع السنوي، وتتبع طريقة الحصة الشهرية لربحية الأسهم في محفظة الأوراق المالية، حيث يفترض البنك التجاري أن ربحية السهم الذي لم يستحق بعد السنة المالية الحالية مماثلا لربحية السهم عن السنة المالية السابقة، حيث يقوم بتثبيت هذه الربحية وعندما تقرر ربحية هذه الأسهم يعدل البنك التجاري ما سبق أن أثبته بدفاتره، وعند استلام قيمة ربحية هذه الأسهم يقيدها في حسابه لدى البنوك المحلية أي أن البنك التجاري يقوم بما يلي:[3]

- يثبت في دفاتره شهريا هذه الربحية المقدرة بالقيد التالي: ح/إحتياطي ربحية الأسهم (مدين)، ح/ربحية الأسهم (دائن)؛

- وعندما تقرر ربحية هذه الأسهم يعدل البنك التجاري ما سبق أن أثبته بدفاتره بالقيد التالي:

في حالة زيادة الربحية المقرر عن الربحية المقدر: ح/إحتياطي ربحية الأسهم (مدين)، ح/ربحية الأسهم (دائن)؛

أما في حالة نقص الربحية المقرر عن الربحية المقدر:

ح/ربحية الأسهم (مدين)، ح/إحتياطي ربحية الأسهم (دائن)؛

---

[1] أحلام بوعبدلي، خليل عبد الرزاق، تقييم أداء البنوك التجارية العمومية الجزائرية من حيث العائد والمخاطرة ـ دراسة حالة القرض الشعبي الجزائري (1997-2000)، ملتقى المنظومة المصرفية الجزائرية والتحولات الإقتصادية واقع وتحديات، جامعة الأغواط، الجزائر، ص 100

[2] صلاح الدين حسن السيسي، مرجع سبق ذكره، ص43

[3] المرجع نفسه، ص43، 44

– وعند استلام البنك التجاري قيمة ربحية الأسهم نقدا أو يقيدها في حسابه لدى البنوك المحلية: ح/الخزينة أو ح/المصارف المحلية (مدين)، ح/إحتياطي ربحية الأسهم (دائن).

1-3-2 الفوائد الرأس المالية من الإستثمارات في السندات

1-4 الفوائد المتحصلة من القروض التي يمنحها البنك: يعتمد دخل البنك التجاري من الفوائد على حجم قروضه وعلى سعر الفائدة، وحجم القروض يقرره حجم الطلب عليها، أما سعر الفائدة على الإقتراض فعدم تحديده من قبل الدولة يخضع لعدة اعتبارات هي مدة القرض والقابلية الإقراضية للبنك ودرجة المخاطرة الائتمانية، درجة الضمان، حجم القرض، المركز المالي للمقترض والمنطقة الجغرافية...الخ [1]؛

1-5 الأوراق التجارية المخصومة: عند خصم الأوراق التجارية فإن البنك التجاري يقوم بدفع القيمة الحالية للورقة التجارية، وذلك بعد استبعاد الفوائد المستحقة عن الفترة الممتدة ما بين تاريخ الخصم وتاريخ الإستحقاق بالإضافة إلى العمولات والمصاريف الأخرى؛

2- العمولات والرسوم عن الخدمات البنكية للعملاء: وتكون مقابل فتح الإعتمادات المستندية وإصدار خطابات الضمان أو الكفالات، الكمبيالات والحوالات المالية الداخلية والخارجية، الشيكات السياحية، عمولة بيع وشراء الأوراق المالية لصالح العملاء وعمولة طرح الإكتتاب بالأوراق المالية [2]، بالإضافة إلى تحصيل قيمة كوبونات الأوراق المالية حيث تقوم البنوك التجارية بتقديم هذا النوع من الخدمات لعملائها، حيث تتولى تحصيل قيمة كوبونات الأوراق المالية نيابة عن العملاء، التي غالبا ما يودعها العملاء لدى البنك بصفة أمانة أو كتأمين السلف، وعندما تعلن الجهات عن نيتها في توزيع الربحية وفوائد الأوراق المالية سواء كانت هذه الجهات بنوك أخرى أو شركات مساهمة أو هيئات أخرى فليس على البنك إلا أن يفصل هذه الكوبونات ويفرغها في كشوف معدة لهذا الغرض وتقدمها إلى هذه الجهات، وبمجرد تسلمها لإشعارات الإضافية بقيمة الكوبونات المحصلة تضاف القيمة على الحسابات الجارية للعملاء بعد استقطاع عمولتها ومصاريف التحصيل، وغالبا ما تكلف هذه البنوك لتأدية هذه الخدمات حيث أن تكلفة تنفيذها زهيدة للغاية إذا ما قورنت بالتكاليف التي يتحملها العميل إذا ما أداها بنفسه[3].

---

[1] شاكر القزويني، مرجع سبق ذكره، ص 35

[2] حسين بني هاني، إقتصاديات النقود والبنوك ـالأسس والمبادئ، الطبعة الأولى، دار الكيندي للنشر والتوزيع، الأردن، 2002، ص225

[3] مكرم عبد المسيح باسيلي، المعاملات المصرفية المحاسبة والإستثمار وتحليل القوائم المالية، المكتبة العصرية، مصر، 2008، ص116

وعمولة دفع توزيعات الأسهم وفوائد السندات، حيث تكلف كثيرا من الشركات والهيئات البنوك التجارية التي تتعامل معها بدفع كوبونات الأسهم وفوائد السندات التي أصدرتها في المواعيد المحددة لدفعها، عن طريق إيداع المبالغ اللازمة في البنك الذي يقوم بهذه العملية، وذلك من خلال خصم هذه المبالغ من حساب الشركة أو الهيئة المصدرة، حيث يقوم البنك بهذه المهمة مقابل عمولة يحصلها من الشركة أو الهيئة التي كلفته القيام بها، بالإضافة إلى تأجير الخزائن الحديدية، فتقوم بعض البنوك التجارية بتجهيز عدد من الخزائن الحديدية تكون محصنة ضد الحريق لتأجيرها للأفراد، ليحتفظوا فيها بالمستندات والحلي التي يخشون عليها من السرقة أو الضياع أو الحريق نظير إيجار سنوي، ويستلم العميل مفتاحا لخزينته ويحتفظ البنك بمفتاح آخر بحيث لا يمكن فتح الخزينة إلا بالمفتاحين معا، وتحصل قيمة الإيجار السنوي إما نقدا أو بالخصم من الحساب الجاري للعميل[1].

ثانيا: المصروفات في البنوك التجارية

تمثل المصروفات والنفقات التي يتحملها البنك خلال فترة زمنية معينة، حيث تتكون هذه المصروفات من ثلاثة عناصر أساسية وهي مصروفات مصادر الأموال، العمولات المدفوعة، المصاريف الإدارية بالإضافة إلى مصاريف أخرى [2].

1- مصروفات مصادر الأموال: وتشمل مصادر أموال البنك التجاري التي تعكس مصروفاتها فيما يلي:[3]

1-1 حسابات الودائع تحت الطلب (الحسابات الجارية الدائنة): لا تمنح البنوك التجارية فائدة على هذه الحسابات، ماعدا حسابات محددة يتفق فيها على منح فائدة بمعدل منخفض لتتجاوز أرصدتها أرقاما معينة؛

1-2 ودائع التوفير: وهذه الحسابات تتميز بسعر فائدة ما بين 2 بالمائة و3 بالمائة تشجيعا للإدخار؛

1-3 الودائع بإخطار ولأجل: ونظرا لأن العميل الذي يودع أمواله في حساب وديعة بإخطار ولأجل يتنازل عن إجراء مسحوبات من حسابه لمدة معينة، فيمنحه البنك فائدة يختلف معدلها باختلاف مدة الإيداع، فيرتفع معدل فائدة الوديعة كلما طالت مدتها؛

1-4 قروض البنك المركزي: تلجأ البنوك التجارية أحيانا إلى البنك المركزي، لطلب قروض تساعدها على تمويل عملياتها، إذا لم تكفي الودائع لديها في مواجهة طلبات القروض والسلف المقدمة إليها من عملائها

---

[1] صلاح الدين حسن السيسي، مرجع سبق ذكره ص، ص48، 49

[2] جودت جعفر خطاب، مرجع سبق ذكره، ص134

[3] صلاح الدين حسن السيسي، مرجع سبق ذكره، ص، ص49، 50

وأسعار فائدة قروض البنك المركزي عادة تكون أعلى من أسعار فائدة الودائع، لذلك فإن العائد الذي تحصل عليه البنوك التجارية من إقراضها، يكون أقل من ذلك الذي تحصل عليه من إقراض ودائع عملائها؛

1-5 الأرصدة المستحقة للمصارف المحلية والمراسلين في الخارج: ويشمل هذا الجانب الأرصدة المدينة للبنك التجاري، لدى البنوك المحلية والمراسلين في الخارج وكذا الأرصدة الدائنة لهذه البنوك والمراسلين لدى البنك التجاري حيث تدفع فوائد عليها.

2- العمولات المدفوعة: وهي العمولات التي يدفعها البنك التجاري إلى البنوك المحلية وإلى المراسلين في الخارج، نظير توسطها في تنفيذ عمليات كلفها البنك بتنفيذها في مناطق أو بلدان ليس له فيها فروع، والبنك التجاري يدفع هذه العمولات من العمولات التي حصلها من عميله الذي كلفه بالعملية، وعادة ما تحدد تعريفة الخدمات البنكية أسعار الخدمات التي تحصلها البنوك المحلية بعضها من البعض، وكذلك يزود المراسلون في الخارج البنوك المحلية المتعاملة معها بتعريفة أسعار خدماتها البنكية[1].

3- المصروفات الإدارية والعمومية: وتتضمن الرواتب والأجور، مصروفات الضمان الاجتماعي، مزايا المهنة للعاملين كالمكافآت، مصاريف النقل والمطعم بالإضافة إلى مصروفات أخرى متعلقة بالتأمين على العاملين والبنك ضد السرقة، خيانة الأمانة والأخطاء الإدارية، كذلك مصروفات مخصصات مجلس الإدارة والدعاية، نفقات الصيانة، أدوات الكتابة والمطبوعات بالإضافة إلى مصاريف متعلقة بالكهرباء، الماء والهاتف...الخ؛

4-مصروفات أخرى: وتتضمن مصروفات عقارية، حيث تعطي البنوك أهمية لأبنيتها لأنها تحب الظهور بمظهر السلامة المالية والضخامة أمام الجمهور، بالإضافة إلى مصروفات الخسائر الإستثنائية كالخسائر من القروض الميؤوس منها، والخسائر الناجمة عن تزوير الشيكات ...الخ [2].

5- الفوائد المدفوعة على الإقتراض واحتياطي خسائر القروض.

المبحث الثاني: علاقة الربحية بمتغيرات أخرى

سوف يتم التطرق في هذا المبحث إلى كل من علاقة الربحية بالسيولة البنكية ورأس المال بالإضافة إلى علاقتها بالمديونية والمخاطرة.

---

[1] صلاح الدين حسن السيسي، مرجع سبق ذكره، ص50

[2] شاكر القزويني، مرجع سبق ذكره، ص35

المطلب الأول: علاقة الربحية بالسيولة

يقوم البنك بمجموعة من الأعمال، يهدف من وراءها إلى تحقيق أقصى حد من الربحية إلا أنه يراعي بعض المتغيرات عند قيامه بذلك مثل السيولة، حيث سوف يتم التطرق في هذا المطلب إلى كل من مفهومها والعوامل المؤثرة عليها بالإضافة إلى علاقتها بالربحية.

أولا: مفهوم السيولة

وجود السيولة بالبنوك التجارية يعتبر عملية ضرورية ولذلك سيتم توضيح مفهومها.

1- تعريف السيولة: يوجد عدة تعاريف للسيولة البنكية فهناك من يعرفها على:

- أنها قدرة أي من الموجودات على التحول إلى نقد بسرعة وبدون خسارة عن سعر السوق وهناك درجات متعددة من السيولة فالنقد هو السائل المطلق الذي تقاس به سيولة بقية الموجودات في حين هناك موجودات تقترب في سيولتها من النقد وموجودات أخرى متوسطة السيولة وموجودات تتصف بصعوبة تسيلها في الأمد القصير [1]؛

- كما تعني سيولة الجهاز البنكي الفرق بين الموارد المتاحة والأموال المستخدمة في مختلف أنواع الموجودات ضمن التوازن الذي تفرضه الأصول البنكية المتعارف عليها، وتكون المصارف في حالة وفرة في السيولة عندما تكون الأموال المتاحة فائضة عن قدرة البنك على الإقراض وعن حدود الإستثمار المتوازن في بنود الميزانية الأخرى بحيث يضطر أن يستثمر هذه الفوائض ضمن الأصول السائلة [2]؛

ومنها نستنتج أن السيولة هي مدى قدرة الموجودات على التحول إلى نقد بسرعة وفي أي وقت وبدون خسارة عن سعر السوق.

فمعايير تحديد درجة سيولة الموجودات هي:[3]

1-1 تكلفة المعاملات أو تكلفة التحويل: أي تكلفة تحويل الموجودات أو الأصول إلى نقد، مثل أجور الوساطة المالية، تكاليف العمليات البنكية، الرسوم والضرائب المبيعات على الموجودات المالية، نفقات الإتصالات ونقل المعلومات، والوقت والجهد وكلما كانت تكلفة المعاملات منخفضة تزداد سيولة الأصل أي أنه يصبح أكثر قربا من النقود؛

---

[1] وسام ملاك، النقود والسياسات النقدية الداخلية، الطبعة الأولى، دار المنهل اللبناني، لبنان، 2000، ص 100

[2] خليل محمد حسن الشماع، إدارة السيولة في المصرف التجاري، مجلة إضاءات مالية ومصرفية، الكويت، العدد الثاني، 2012، ص2

[3] هيل عجمي جميل الجنابي، رمزي ياسين يسع أرسلان، مرجع سبق ذكره، ص، ص 98، 99

1-2 خسائر التحويل: عند التحويل يمكن أن ينشأ خطر إنخفاض القيمة السوقية للأصل أو الموجودات عن القيمة الإسمية وهذا ما يحصل في بعض الأحيان عند تحويل السندات إلى نقود والتي تقل قيمتها السوقية عن قيمتها الأصلية عند الإصدار، ويحدث هذا عندما يرتفع سعر الفائدة على الإصدارات الجديدة منها.

2-أهمية السيولة: وتكمن أهمية السيولة البنكية في:[1]

- تعزز ثقة كل من المودعين والمقترضين واستجابة لمتطلباتهم في الوقت المناسب؛
- تعتبر مؤشر إيجابي للسوق المالية والمحللين والمودعين والإدارة؛
- تأكيد القدرة على الوفاء بالالتزامات والتعهدات؛
- تجنب البيع الجبري لبعض الأصول وما يترتب عليها من سلبيات؛
- تجنب اللجوء إلى الإقتراض من البنك المركزي وسلبيات ذلك؛
- تجنب دفع كلفة أعلى على الأموال.

ثانيا: مكونات السيولة البنكية

يمكن تصنيف مكونات السيولة حسب توفيرها إلى مكونين هما:[2]

1- السيولة الحاضرة: عبارة عن نقدية لدى البنك وتحت تصرفه وتشمل ما يلي:

1-1 النقدية بالعملة الأجنبية: وهي الأموال الموجودة في خزائن البنك في صورة سائل من عملات رسمية ومساعدة محلية وأجنبية، وقد يجد البنك صعوبة في تقدير رقم هذا البند ولكن الخبرة السابقة له دور في تقديره؛

1-2 الودائع لدى البنك المركزي والبنوك الأخرى: حيث يلتزم البنك وفقا للقوانين المنظمة بالإحتفاظ لدى البنك المركزي بأموال سائلة في شكل إحتياطي التي يحددها البنك المركزي، بالإضافة إلى أن البنك قد يحتفظ ببعض ودائعه في شكل ودائع قصيرة الأجل لدى البنوك الأخرى، وبذلك يلجأ إلى هذه الأرصدة عند الحاجة إليها، وتكمن تسييلها لدى البنوك المركزي والحصول على المقابل النقدي؛

1-3 الشيكات تحت التحصيل: وهي شيكات مقدمة من عملائه لتحصيل وإضافة قيمتها إلى حسابات العملاء بالبنك، وتحدد البنوك نسبة من هذه الشيكات لتدخل تحت نطاق السيولة وفقا للخبرة السابقة، وبذلك لا يأخذ في الحسبان الشيكات التي يحتمل رفضها لسبب أو لأخر، وتعتبر الشيكات التي يمكن تحصيلها عن

---

[1] خليل محمد حسن الشماع، مرجع سبق ذكره، ص3

[2] عبد الغفار حنفي، إدارة المصارف السياسات المصرفية ـ تحليل القوائم المالية-الجوانب التنظيمية للبنوك الإسلامية والتجارية، دار الجامعية الجديدة للنشر، مصر، 2007، ص، ص188، 189

طريق غرف المقاصة أكثر سيولة من غيرها، وكلما كانت الشيكات مسحوبة على عملاء من نفس البلد اعتبرت أكثر سيولة من تلك التي تسحب على أفراد من بلد أخر؛

2- السيولة شبه النقدية: تتكون السيولة في هذه الحالة من الأصول التي يمكن تصنيفها، أي بيعها أو رهنها مثل أدون الخزانة والكمبيالات المخصومة والأوراق المالية، ويسمى بالأصول الإستثمارية لخدمة السيولة، فهي تتميز بقصر أجل الإستحقاق وإمكانية الصرف السريع سواء بالبيع أو الرهن مع ملاحظة أنه كلما كانت هذه الإستثمارات حكومية أو مضمونة من الحكومة، كلما كانت أسهل للتصرف فيها.

ثالثا: العوامل المؤثرة على السيولة البنكية

تتمثل أهم العوامل المؤثرة على السيولة البنكية في:

1- عمليات الإيداع والسحب على الودائع: في الوقت التي تؤدي فيه عمليات السحب على الودائع نقدا إلى تخفيض نقدية الصندوق واحتياطات البنك التجاري لدى البنك المركزي، وبالتالي إلى تقليص سيولته على عكس عمليات الإيداع التي تعمل على تحسين سيولة البنك التجاري[1].

2- رصيد عمليات المقاصة بين البنك: تزداد سيولة البنك التجاري إذا ظهر أن رصيد حسابه الجاري دائن لدى البنك المركزي، نتيجة تسوية حساباته مع البنوك التجارية الأخرى العاملة في البلد، ففي هذه الحالة تضاف موارد نقدية جديدة إلى احتياطاته النقدية التي يحتفظ بها لدى البنك المركزي، مما يزيد من أرصدته النقدية، ويجب الملاحظة هنا أن عمليات المقاصة التي تجرى على مستوى الجهاز البنكي التجاري تؤدي إلى إحداث تغير في توزيع السيولة المتاحة بين البنوك، دون أن يصاحب ذلك أي تغير في الكمية الإجمالية للسيولة البنكية، أما على مستوى البنك التجاري الواحد فإن حجم السيولة المتوفرة سيتأثر نتيجة عمليات المقاصة، فالبنك الذي يحقق رصيدا دائنا قبل البنوك الأخرى سيشهد تحسنا في سيولته وبالعكس؛

3- موقف البنك المركزي بالنسبة للبنك: يمتلك البنك المركزي كممثل للسلطة النقدية قدرة التأثير في السيولة البنكية، من خلال تزويد البنوك التجارية بالنقد المطلوب من النقود الورقية والمعدنية، فإذا اعتمد البنك المركزي سياسة تقليص عرض العملة فإنه سيعمل على تخفيض حجم الأرصدة النقدية الحاضرة والإحتياطات النقدية المتوفرة لديه، ويقلل قابليتها على منح القروض، وتعتمد سياسة البنك المركزي هذه على رفع سعر إعادة الخصم وبيع السندات الحكومية في السوق المفتوحة ورفع نسبة الإحتياطي النقدي القانوني، ويحصل

[1] رضا صاحب أبو أحمد، إدارة المصارف، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، 2002، ص185

العكس في حالة توسيع عرض العملة، لأن ذلك يؤدي إلى زيادة الأرصدة النقدية للبنوك ويوسع سيولتها البنكية، مما يسمح في تحليل قدرتها الإقراضية ومواجهة مختلف السحوبات من العملة؛

4- رصيد رأس المال الممتلك: يؤثر رأس المال الممتلك في سيولة البنك، حيث أنه كلما زاد رصيد رأس المال الممتلك زادت السيولة، وبالعكس ومن ثم تحدد قدرته الإقراضية؛

توجد عوامل أخرى تؤثر على السيولة في البنوك التجارية تتمثل في شروط الدفع القانونية، القواعد المنظمة للعقود، تحديد أسعار الصرف [1].

رابعا: مؤشرات السيولة البنكية

تستخدم هذه المؤشرات كأدوات لتقييم المركز الإئتماني للبنوك، والذي يعبر عليه عادة عن مدى قدرة البنك بالوفاء بإلتزامات قصيرة الأجل [2]، فهذه المؤشرات تهدف إلى تحليل وتقييم الأصول والخصوم المتداولة بهدف الحكم على قدرة البنك على الوفاء بإلتزاماته [3].

وتتمثل هذه المؤشرات في:[4]

1- نسبة النقد وشبه النقد إلى الودائع تحت الطلب: تقيس لنا هذه النسبة قدرة البنك على تلبية سحوبات المودعين، في أي وقت وبأي حجم من الودائع، وتأتي أهمية هذه النسبة لأنها تربط بين النقد المتاح في البنك وبين الودائع تحت الطلب التي تخضع للسحب الفوري من قبل مودعيها.

ويمكن حسابها وفق العلاقة التالية:

النقد إلى الودائع تحت الطلب = (أرصدة نقدية + أرصدة شبه نقدية) / الودائع تحت الطلب) x 100

ويتكون بسط هذه النسبة من العناصر التالية:

- الأرصدة النقدية في الخزينة؛
- الرصيد لدى البنك المركزي بالإضافة إلى الإحتياطي؛

---

[1] شيماء يونس كاظم، أثر السيولة النقدية في مستوى أداء المصارف، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة سانت كليمنتس البريطانية، العراق، 2014، ص، ص68، 69

[2] محمد مطر، الإتجاهات الحديثة في التحليل المالي والإئتماني، الطبعة الثالثة، دار وائل للنشر، الأردن، 2010، ص34

[3] عمار أكرم عمر الطويل، مدى إعتماد المصارف على التحليل المالي للتنبؤ بالتعثر، رسالة ماجيستر غير منشورة، كلية التجارة، جامعة الإسلامية بغزة، فلسطين، 2008، ص29

[4] دريد كامل أل شيب، مرجع سبق ذكره، ص، ص105-107

- صافي الودائع لدى البنوك الأخرى؛
- المستحق من الشيكات والحوالات وكوبونات الأوراق المالية؛
- أذونات خزانة أوراق حكومية مضمونة أو بكفالة الحكومة؛
- أوراق تجارية مخصومة (3 شهور)؛
- الإستثمارات في الأوراق المالية.

2-النقد وشبه النقد إلى إجمالي الودائع: وتحسب هذه النسبة من خلال العلاقة التالية:

نسبة السيولة = ((أرصدة نقدية+ شبه نقدية) / إجمالي الودائع)) ×100

ويتكون بسط النسبة من العناصر التي يتكون منها بسط النسبة السابقة (نسبة النقد وشبه النقد إلى إجمالي الودائع) أما المقام فيتكون من إجمالي الودائع وهي الودائع تحت الطلب، الودائع لأجل؛

3- نسبة السيولة التجارية: وهي النسبة التي تيم حسابها بقسمة الأصول السائلة في البنك وهي النقد والشبه النقد المتاح إلى إجمالي المطلوبات، وتبين قدرة البنك على التسديد إلتزاماته من أصوله السائلة، وتحسب من خلال العلاقة التالية:

السيولة التجارية = (الأصول السائلة / إجمالي المطلوبات) × 100

إجمالي المطلوبات هي:

- إجمالي الودائع؛
- الأرصدة الدائنة؛
- أرصدة البنوك الأخرى لدى البنك التجاري؛
- الحوالات الواردة؛
- القروض من البنوك التجارية والبنك المركزي؛
- أية إلتزامات أخرى ومن ضمنها التأمينات.

4- نسبة السيولة القانونية: تستخدم نسبة السيولة القانونية ضمن قواعد الرقابة على البنوك من طرف البنك المركزي، من خلال تحديد نسبة ونوع الأموال السائلة التي يجب أن تحتفظ بها البنوك التجارية، ويمكن حساب نسبة السيولة القانونية كما يلي:

نسبة السيولة القانونية = (رأس المال / إجمالي إلتزامات البنك) ×100

خامسا: السيولة البنكية وتحقيق الربحية

إن البنوك التجارية تعمل على تحقيق هدف الربحية، من خلال التوظيفات أو الأصول، فهي تعتمد في ذلك على أموال المودعين، ومن ثم فأن هدف تحقيق الحد الأقصى من الربحية قد يدفعها إلى التوسع في حجم التوظيف والإئتمان دون مراعاة لمصالح المودعين، أو بتوفير ضمانات ضد خطر السيولة أو العجز عن الدفع واسترداد الودائع، وعليه على البنك التجاري التوفيق بين السيولة والربحية من جهة وحماية حقوق المودعين من جهة أخرى[1]، حيث يشار إلى وجود علاقة عكسية بين السيولة والربحية فاحتفاظ البنك بموارد سائلة تفوق الطلب المتوقع يعني عدم الإستغلال الأمثل لهذه الموارد، مما يعني عدم إستغلال فرص التوظيف المتاحة، كما أن وجود عجز بالسيولة يحتم على البنك اللجوء إلى سوق الإقراض فيما بين البنوك للحصول على السيولة المطلوبة بفوائد أعلى نسبيا، أو بيع بعض الأصول بأقل من قيمتها والذي ينعكس حتما بآثار سلبية على ربحية البنك[2].

ولتحقيق الموازنة بين السيولة والربحية يجب مراعاة ما يلي:[3]

1- مصادر الربحية للبنك: إن أصول البنك تتدرج في قدرتها على تحقيق دخل والربحية، فالبنك التجاري يمتلك أصول تدر دخلا وربحية عالية وكثيرة، وأخرى لا تدر أي دخل أو ربحية، يجب على البنك في هذه الحالة إستغلال الأصول المتاحة لديه أحسن إستغلال، مما قد ينعكس بالإيجاب على ربحية البنك التجاري ويجنب البنك التجاري في نفس الوقت اللجوء إلى الإقتراض (الإحتفاظ بنسبة مقبولة من السيولة)؛

2- تدرج مخاطر الإحتفاظ بالأصول: حيث أن أصول البنك تتمتع بدرجات مختلفة من المخاطر في الاحتفاظ بقيمتها، فالخسارة في قيمة الأصول لها أثرها السيئ على جانب الخصوم، بحيث أن الأصول دائما تعادل الخصوم، فانخفاض قيمة الأصول لابد وأن يؤثر على قيمة الخصوم، وبانخفاض هذه القيمة يعجز البنك عن الوفاء بإلتزاماته، وإذا حدث شك من جانب عملاء البنك في قدرته على الوفاء بإلتزاماته فأن ذلك يؤدي إلى اندفاعهم نحو البنك لسحب ودائعهم، وحيث لا يقوى البنك على الوفاء بها في وقت واحد، مما يؤدي بالبنك التجاري إلى انهيار وقد يفلس، ويتضح من ذلك أن البنك في اختياره للأصول المختلفة يجب أن

---

[1] أسامة كامل، عبد الغني حامد، مرجع سبق ذكره، ص 121

[2] عبد الحميد الشواربي، محمد الشواربي، إدارة مخاطر التعثر المصرفي من وجهتي النظر المصرفية والقانونية، المكتب الجامعي الحديث، مصر، 2007، ص268

[3] عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سبق ذكره، ص، ص215-217

يراعي إحتمالات الخسارة التي تتعرض لها هذه الأصول، وبالتالي لا يستطيع البنك أن يغالي في قبول وعود بالدفع قد تزيد من ربحية، ولكنها تعرضه للمخاطر، لذلك من ضروري أن يحتفظ البنك بقدر من أصوله في حالة نقدية سائلة، حتى يتمكن أن يواجه طلبات العملاء والمودعين من نقد سائل بسرعة ودون خسارة تذكر، وحتى تستعمل هذه القيمة النقدية في مواجهة طلبات العملاء من النقد فورا عند الطلب؛

3- ضرورة الحفاظ على سلامة الأصول: ويقصد بسلامة الأصول ثبات واستقرار قيمة الأصل على مرور الزمن، حيث يوجد خطرين في كل عملية توظيف أموال في شكل قروض، الخطر الأول يتمثل في عدم القيام بسداد أصل الدين والفوائد المستحقة، والخطر الثاني في احتمال ارتفاع أسعار الفائدة، وبالتالي إنخفاض القيمة الرأس مالية للأصل، وحتى لو قام المديرين بدفع كافة ما عليه من ديون، وهكذا يتوقف تقدير المخاطرة في أصول معينة إلى حد ما على التوقعات التي تتعلق بمستوى أسعار الفائدة في المستقبل وبالتالي يجب على البنوك الحفاظ على سلامة الأصول من المخاطر؛

4- زيادة قدرة البنك التجاري على تحمل المخاطر: في حالة إنخفاض قيمة أصول البنك لتصبح أقل من قيمة خصومه والتزاماته ناحية المودعين، فإن ذلك قد يضطر البنك إلى غلق أبوابه في مثل هذه الحالة فحينما تنخفض قيمة رأس المال فإن البنك يواجه بتشكك العملاء في ملاءته المالية، ويواجه صعوبة في اجتذاب ودائع جديدة، بل حتى في الاحتفاظ بالودائع القائمة، وكل هذه الأوضاع لها آثارها السلبية على قدرة البنك على منح الإئتمان مما يهدد بإنهيار إقتصاديات تشغيله.

المطلب الثاني: علاقة الربحية بالمخاطر

إن تحديد مفهوم المخاطرة، وتحديد مؤشرات قياسها أصبح يعتبر أمرا ضروريا في البنوك التجارية، من أجل تحقيق أهدافها وخاصة هدف الربحية.

أولا: تعريف المخاطرة وأنواعها

قبل التطرق إلى مؤشرات قياس المخاطرة يجب تعريف بها ومعرفة أنواعها.

1- تعريف المخاطرة: وردت عدة تعاريف للمخاطرة تختلف باختلاف وجهة نظر كل كاتب فهناك من يعرفها على أنها:

- احتمال وقوع الخسارة في الموارد المالية أو بشرية نتيجة عوامل متوقعة في الأجل الطويل أو القصير[1]؛

[1] عبد الحميد طلعت أسعد، الإدارة الفعالة لخدمات البنوك الشاملة، مكتبة الشقري، مصر، 1998، ص 100

– على أنها الخسارة المادية المحتملة نتيجة لوقوع حادث معين، فهي في هذا التعريف بيان لنوع الخسارة فقد تم حصرها على أنها خسارة مادية قابلة للقياس بشكل كمي [1].

2- أنواع المخاطر: تقسم المخاطر من حيث تأثيرها على مختلف القطاعات إلى:

2-1 المخاطر النظامية: وهي مخاطر التي تتعرض لها كافة القطاعات الإقتصادية، نتيجة تغير الظروف الإقتصادية والسياسة العامة، وهذه المخاطر تسمى بمخاطر السوق، وهي تشمل كل من مخاطر دورة النشاط والأعمال، معدلات سعر الفائدة، معدل أسعار الصرف، التضخم، تقلبات المناخ الإقتصادي العام وهذه المخاطر لا يمكن تجنبها من خلال عمليات التنويع [2]؛

2-2 المخاطر غير نظامية: هي المخاطر الناجمة عن تذبذب عائد الأسهم، المرتبطة بمخاطر الأحداث والتصرفات الخاصة بالمؤسسة البنكية القابضة كافة، وأن المدراء البنوك يمكن لهم أن يتأثروا بالمخاطر النظامية بتركيز محفظة الإئتمان في قطاع محدد أو زيادة نسبة الرافعة المالية للبنك [3].

كما يوجد من يقسمها إلى:[4]

2-1 مخاطر مالية: تتجسد هذه المخاطر في مخاطر الإئتمان، مخاطر السيولة، مخاطر أسعار الفائدة، مخاطر اسعار الصرف، مخاطر السوق.

2-1-1 مخاطر الإئتمان: يعتبر التوسع في منح الإئتمان النشاط الرئيسي لمعظم البنوك التجارية، وهذا يتطلب منها الإنتباه إلى المقدرة الإئتمانية للمقترضين عند منحهم الإئتمان، إذ من المحتمل أن تتغير تلك المقدرة وتنخفض بعد فترة زمنية معينة نتيجة لعوامل مختلفة، وبالتالي تنعدم قدرتها على السداد، وتعتبر مخاطر الإئتمان أو مخاطر فشل العميل في الوفاء بإلتزاماته التعاقدية مع البنك من أهم المخاطر التي توجه البنك، إضافة إلى مخاطر التركز الإئتماني التي تنشأ بسبب تركز تعامل البنك مع عميل واحد أو مجموعة

---

[1] شقيري نوري موسى وآخرون، إدارة المخاطر، الطبعة الأولى، دار الميسرة للنشر والتوزيع والطباعة، الأردن، 2012، ص، ص 25، 26

[2] محمد دواد عثمان، إدارة وتحليل الإئتمان ومخاطره، الطبعة الأولى، دار الفكر، الأردن، 2013، ص217

[3] حاكم محسن الربيعي، حميد عبد الحسين راضي، حوكمة البنوك وأثرها في الاداء والمخاطرة، الطبعة الأولى، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، الأردن، 2011، ص159

[4] فائزة لعراف، مدى تكييف النظام المصرفي الجزائري مع معايير لجنة بازل وأهم إنعاكسات العولمة، دار الجامعة الجديدة، الجزائر، 2013، ص، ص 57-59

محددة من العملاء، أو نتيجة عدم التنويع والإهتمام بصناعات محددة أو قطاعات إقتصادية أو أقاليم جغرافية أو مجموعة من الأنشطة ذات الحساسية لعوامل إقتصادية واحدة، حيث إذا فشلة أحد هذه الأنشطة وعجز عن سداد المستحق عليه تنتقل العدوى إلى الأنشطة الرديئة سواء القروض أو الأوراق المالية، وكذلك المخاطر الناجمة عن عدم الدقة في إعداد دراسة الجدارة الإئتمانية للعميل؛

2-1-2 مخاطر السيولة: هي المخاطر الحالية والمستقبلية، التي لها تأثير على إيرادات البنك ورأس ماله الناشئة عن عدم مقدرة البنك على مقابلة إلتزاماته عند إستحقاقها، بدون تكبد خسائر غير مقابلة، وتظهر مخاطر السيولة عندما لا يكون حجم السيولة لدى البنك كافيا لمقابلة الإلتزامات، ولا يمتلك القدرة للحصول على الأموال اللازمة، سواء بزيادة الإلتزامات أو تسيل الفوري للموجودات بتكلفة معقولة، وهذا سينعكس على ربحيته، وفي الحالات الشديدة وقد يؤدي إلى إعسار البنوك التجارية؛

2-1-3 مخاطر سعر الفائدة: يتعرض البنك لخطر سعر الفائدة عند حدوث تقلبات في السعر، إذ يعرف هذا الخطر بالخسارة المحتملة للبنك، والناجمة عن التغيرات غير الملائمة لسعر الفائدة، ويتمثل في مدى حساسية التدفقات النقدية سلبيا للتغيرات التي تطرأ على مستوى أسعار الفائدة؛

2-1-4 مخاطر أسعار الصرف: هي المخاطر التي تنشأ نتيجة التقلبات أو التغيرات العكسية المحتملة في أسعار صرف العملات أو في المراكز المحتفظ بها من تلك العملات، فإذا كان البنك يحتفظ بموجودات من عملة معينة أكبر من المطلوبات من نفس العملة، فإن الخطر يكمن في إنخفاض سعر الصرف، وإذا كان العكس أي أن المطلوبات من عملة معينة أكبر من الموجودات منها، فإن الخطر يكمن في ارتفاع أسعار الصرف لهذه العملة؛

2-1-5 مخاطر السوق: تواجه البنوك خطر خسارة جزء من أصولها نتيجة لتحركات الأسعار في السوق وتتمثل هذه المخاطر في إمكانية تكبد البنك لخسائر نتيجة للتغيرات المعاكسة في الأسعار السوقية وتنشأ من التذبذبات في المراكز المأخوذة في أسواق السندات، الأسهم، العملات والبضائع؛

2-2 المخاطر غير مالية: وتشمل مخاطر الإستراتيجية، مخاطر التشغيلية، مخاطر السمعة.

ثانيا: مؤشرات المخاطرة

يمكن توضيح هذه المؤشرات من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (2-1): مؤشرات قياس المخاطرة

نوع المخاطر	المؤشر	شرح المؤشر
مخاطر الإئتمان	القروض قصيرة الأجل / إجمالي الموجودات	تشير إلى قدرة البنك على توظيف أمواله المتاحة في عملية الإقراض قصير الأجل بحيث يستطيع استرداد أمواله في فترة قصيرة دون أن يتعرض إلى مخاطر عالية.
	الموجودات الخطرة /إجمالي الموجودات	تقيس هذه النسبة حجم الموجودات الموظفة في الأصول الخطرة التي تعكس المخاطر التي قد يتعرض إليها البنك في حالة عدم القدرة على استرداد تلك الديون.
مخاطر معدل الفائدة	الموجودات الحساسة تجاه سعر الفائدة/ إجمالي الأصول أما النسبة الثانية هي: المطلوبات الحساسة تجاه سعر الفائدة/إجمالي المطلوبات	هي تتمثل في تراجع الإيرادات أو زيادة الأعباء نتيجة للتحركات غير الإيجابية لأسعار الفائدة حيث أن أسعار الفائدة بطبيعتها غير مستقرة لذلك فأن الإيرادات المتولدة عن الموجودات أو التكاليف المستحقة على المطلوبات تكون غير مستقرة.
مخاطر السيولة	(نقديات + الأصول غير النقدية شديدة السيولة) / (إجمالي الودائع + المستحق للبنوك وللبنك مركزي)	تشير إلى نسبة النقدية التي يوجه بها البنوك درجة سحوبات المودعين.

المصدر: علي عبد الله شاهين، بهية مصباح صباح، أثر إدارة المخاطر على درجة الأمان في الجهاز البنكي الفلسطيني، مجلة جامعة الأقصى، فلسطين، العدد الأول، 2011، ص، ص11 -13

ثالثا: الربحية والمخاطرة

تعتبر العلاقة بين الربحية والمخاطرة ذات أهمية كبيرة خاصة عند تحديد تشكيلة الإستثمار في الأوراق المالية، فإذا أراد البنك تحقيق أعلى معدلات الربحية فيجب أن يكون على استعداد لتحمل أعلى درجة من

المخاطرة، ويجب أن تتخذ الإدارة قرارات بالنسبة للربحية ومخاطرة، تشكيلة الإستثمار على أساس مدى تأثير هذه الإستثمارات على إستثمارات البنك ككل، أي أثر مخاطر الإستثمار في ورقة معينة على ربحية ومخاطرة باقي تشكيلة الإستثمار، ويرتبط كل من الربحية والمخاطرة معا في علاقة طردية، بمعنى أنه كلما ارتفع طموح البنك في تحقيق أعلى معدلات الربحية توجب عليه تحمل مخاطرة أعلى والعكس صحيح، ومن جانب آخر توجد علاقة موجبة بين المخاطرة والبعد الزمني للإستثمار، فكلما طالت الفترة الزمنية المتاحة لتحقيق التدفقات النقدية ازدادت درجة المخاطرة والعكس صحيح[1].

من أجل تحقيق الموازنة بين الربحية والمخاطرة يجب إتباع الخطوات التالية:[2]

1-الخطوة الأولى: يجب على إدارة البنك أن تفحص مسلك البنوك المناظرة، ومداخل اتخاد القرارات للمواءمة بين المخاطرة والربحية، الحصول على المعلومات المتعلقة بالبنوك الأخرى من اتحاد البنوك وغيرها، وتشير تقارير البنوك السنوية إلى مقارنات الأداء للبنك بغيره من البنوك أو بالأداء الماضي؛

2-الخطوة الثانية: هي مقارنة أداء البنك (العائد والربحية) بعدد من البنوك المناظرة المختارة، على أن يتم تحديد المبررات التي توضح سبب التباينات في الربحية، فقد ترجع هذه الإختلافات لعديد من الاسباب لإختلاف المجال أو الأسواق أو أسلوب وفلسفة الإدارة وهكذا ....الخ، ولا شك أن ذلك يقود البنك إلى عدد من المجالات أو الجوانب الي تستلزم الدراسة والتطوير؛

3- الخطوة الأخيرة: هي وضع أهداف معقولة أي تمثل تحديات، ولكنها قابلة للتنفيذ والتحقق، أخذا في الحسابان أداء البنك في الماضي، وأداء البنوك المناظرة، والبيئة التي يعمل فيها البنك.

المطلب الثالث: علاقة الربحية برأس المال

يعبر رأس المال البنك التجاري أهم بنود الخصوم، وذلك نظر للأهمية البالغة وتأثيرها على أداء البنوك التجارية، لهذا سوف يتم تطرق بنوع من التفصيل إلى رأسمال البنك التجاري.

---

[1] سيرين سميح أبو رحمة، السيولة المصرفية وأثرها في العائد والمخاطرة، مذكرة ماجيستر غير منشورة، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، فلسطين، 2009، ص 57

[2] عبد الغفار حنفي، مرجع سبق ذكره، ص373

أولا: مفهوم رأس المال البنك التجاري

إن إدارة البنك تولي إهتمامها لتحديد حجم رأس المال عند تأسيسه، ومقارنته مع حجم عمليات البنك إذ ينظر إلى رأس المال على أنه يقي من المخاطر، سواء الإدارة أو التوظيفات غير الرشيدة أو الخسارة التي يمكن أن يتكبدها المودعين[1]، لرأس المال أهمية قد لا تتوافر لغيره من بنود الميزانية:[2]

– يؤثر حجم رأس المال البنك التجاري على العوائد التي يحصل عليها المساهمين (حملة الأسهم)؛

– تفرض معظم السلطات النقدية وجوب توافر حد أدنى من رأس المال حتى يستطيع البنك ممارسة نشاطه (ما يعرف بمتطلبات رأس المال)؛

ثانيا: وظائف رأس المال

تتلخص وظائف رأس المال البنك التجارية فيما يلي:[3]

1- وظيفة الحماية أموال المودعين: اذ تمول الودائع ما يقارب من نسبة 85 بالمائة من أصول البنك التجاري، لذلك فإن الوظيفة الأساسية للجزء الرئيسي من حقوق الملكية هي حماية أموال المودعين من مخاطر الإنخفاض في قيمة هذه الأصول، ويعني ذلك الأداء الكامل لأموال المودعين، إن وظيفة رأس المال لا تقتصر فقط على الحماية من أجل ضمان أموال المودعين في حالة التصفية، بل تشمل أيضا قدرة البنك على أداء إلتزاماته، بحيث يستطيع رغم تعرضه للخسائر أن يمارس وظائفه؛

2- الوظيفة التشغيلية: ومصدر هذه الوظيفة إلتزام البنوك التجارية نحو المجتمع، لذا لابد أن يكون البنك قادرا على ممارسة نشاطاته، وأن يكون رأس المال كافيا لمقابلة ذلك وخاصة في بداية نشأته، ومن هذا المنطلق يوجد العديد من القوانين والإجراءات للرقابة على أنشطة هذه البنوك، بضرورة وجود حد أدنى في رأس المال، ولاشك أن زيادة رأس المال يؤدي إلى زيادة القروض والسلف وتنمية المجتمع؛

3- وظيفة الضمان لدائني البنك: فنسبة رأس المال البنك إلى مجموع موارد البنك، تظل محور تركيز المسؤولين ولذا فإن رأس المال البنك لابد أن يكون ضمانا لمن منح البنك التجاري دينا؛

4- تمويل المباني والتجهيزات الرأس المالية التي يستخدمها البنك: حيث لا تمول هذه البنود عن طريق الودائع، ولكنها تمول عن طريق رأس المال المدفوع، لأنها تمثل أصولا ثابتة لا تحول إلى نقدية إلا عند التصفية، ورأس المال هو البند الوحيد الذي لا يتم أدائه إلا عند تصفية البنك؛

---

[1] سامر جلدة، البنوك التجارية والتسويق المصرف، الطبعة الأولى، دار أسامة للنشر والتوزيع، الأردن، 2009، ص174

[2] محمود يونس، كمال أمين الوصال، إقتصاديات نقود والبنوك وأسواق مالية، الناشر قسم إقتصاد، مصر، 2005، ص251

[3] حسن جميل البديري، مرجع سبق ذكره، ص، ص60، 61

5- التوظيف في بداية حياة البنك: إذ يصعب على البنك في بداية نشأته الحصول على الأموال من مصادر أخرى غير رأس المال، وما قد يرد إليه من ودائع لذلك فإن لرأس المال دور أساسيا في تمويل النشاط الإقراضي والإستثمار للمصرف خلال الفترة الأول من نشأته.

ثالثا: مؤشرات رأس المال

يتكون رأس المال البنك التجاري من رأس المال المدفوع والإحتياطات والمخصصات والربحية المحتجزة وعلاوة الإصدار، ويتصف رأس المال البنك التجاري بالصغر النسبي مقارنة بالودائع، وهذا مايؤدي إلى إضعاف هامش الأمان للمودعين، لذا فإن الحفاظ على ملاءة رأس المال في البنك التجاري يعد أمرا هاما وضروريا لدعم ثقة المودعين، وتتمثل هذه المؤشرات في:[1]

1- نسبة حق الملكية إلى إجمالي الموجودات: تبين هذه النسبة مدى إعتماد البنك على رأسماله في تكوين الموجودات، ويحاول البنك الإحتفاظ بهذه النسبة عند معدلاتها الثابثة وعدم إنخفاضها عن معدلاتها في السنوات السابقة، ومراعاة مايقرره البنك المركزي، الذي يدعم رفعها لتوفير الحماية اللازمة لأموال المودعين وتحسب هذه النسبة من خلال العلاقة التالية:

نسبة حق الملكية إلى إجمالي الموجودات = (حق الملكية / إجمالي الموجودات) × 100

2- نسبة حق الملكية إلى إجمالي الودائع: تبين هذه النسبة مدى إعتماد البنك التجاري على حقوق الملكية بصفتها مصدرا من مصادر التمويل، ومدى قدرته على رد الودائع من الأموال المملوكة له، إن ارتفاع هذه النسبة يعني توفير الحماية اللازمة لأموال المودعين.

وتحسب من خلال العلاقة التالية:

نسبة حق الملكية إلى إجمالي الودائع = (حق الملكية / إجمالي الودائع) × 100

3- نسبة حق الملكية إلى إجمالي القروض: توضح هذه النسبة مدى قدرة البنوك التجاري على مقابلة مخاطر الإستثمار في القروض والسلفيات، من حقوق الملكية دون المساس بالودائع، كما تعكس هذه النسبة درجة الخطر المتوقع في محفظة القروض ويجب على كل بنك الإحتفاظ بنسبة معينة من الإستثمار في كل

[1] نصر حمود مزنان، أثر السياسات الاقتصاديات في أداء المصارف، الطبعة الاولى، صفاء للنشر والتوزيع، الأردن، 2009، ص، ص 65، 66

نوع من أنواع محفظة القروض على شكل إحتياطات، بهدف تغطية مخاطر الإئتمان وعدم السداد، حيث تحسب هذه النسبة من خلال العلاقة التالية:

نسبة حق الملكية إلى إجمالي القروض = (حق الملكية / إجمالي القروض) × 100

4- نسبة خطر الإئتمان: تقيس هذه النسبة نسبة القروض المتأخرة عن السداد إلى إجمالي القروض في البنك التجاري، فزيادة هذه النسبة تعني إنخفاض كفاءة البنك التجاري في إدارة الإئتمان وتحليله ومتابعته لذلك يفضل دائما أن تقل هذه النسبة إلى أقل حد ممكن، وتحسب من خلال العلاقة التالية:

نسبة خطر الإئتمان = (القروض المتأخرة عن السداد / محفظة القروض) × 100

5- نسبة حق الملكية إلى الإستثمارات المالية: تبين هذه النسبة مدى قدرة البنك التجاري على مقابلة مخاطر الإستثمار في محفظة الأوراق المالية، والتي تنجم عن إنخفاض قيمة هذه المحفظة، وذلك من حقوق الملكية دون المساس بالودائع، وتحسب هذه النسبة من خلال العلاقة التالية:

نسبة حق الملكية إلى الإستثمارات المالية = (حق الملكية /إجمالي إستثمارات في الأوراق المالية) ×100

رابعا: الربحية ورأس المال

بعدما تم التطرق إلى علاقة الربحية بكل من السيولة والمخاطرة، استوجب التطرق إلى علاقة الربحية برأس المال، حيث توجد علاقة طردية بين هذه الأخيرة والربحية عندما يكون رأس المال أقل من الحد الأمثل ووجود علاقة سلبية عندما يكون رأس المال البنك التجاري أكبر عن الحد الأمثل[1].

المطلب الرابع: علاقة الربحية بالمديونية

كتاب أدب التمويل يدفعون بأن أداء البنك هو أحد أهم محددات لسلوك البنك تجاه هيكلها التمويلي فالبنوك التي توصف أن لها أداء جيد وتحقق ربحية عالية هي أقل عرضة لمخاطر الإفلاس، وبالتالي يمكن لها الإستعانة بحجم أكبر من الديون، أي أن هناك علاقة طردية بين الربحية كمقياس للأداء وحجم الديون كما يوجد هناك من يرى أن العلاقة بين الربحية والمديونية علاقة عكسية وليست طردية، وتفسير ذلك بالقول أن البنوك الناجحة والتي تحقق مستويات عالية من الربحية، لا تحتاج لأن تعتمد كثيرا على التمويل

[1] سعود موسى الطيب، محمد عيسى شحاتيت، تحليل قياسي لتطبيق كفاية رأس المال على ربحية البنوك التجارية، مجلة دراسات العلوم الإدارية، الأردن، العدد الثاني، 2011، ص361

الخارجي، وأنها تعتمد أكثر على مصادرها الداخلية وما تحتجزه من ربحية، بحيث أن البنوك تفضل أولا الإعتماد على الربحية المحتجزة في تمويل نشاطها ثم بعد ذلك الديون وأخيرا طرح الأسهم[1].

المبحث الثالث: مؤشرات تقييم الربحية

سوف يتم التطرق في هذا المبحث إلى مؤشرات الربحية، أي سوف يتم التطرق إلى كل من معدل العائد على الأصول، معدل العائد على حقوق الملكية، معدل العائد على الأموال المتاحة، معدل هامش الربحية، وأخيرا معدل العائد على الودائع.

المطلب الأول: مؤشر العائد على حقوق الملكية (ROE)*

في عام 1972م استنتج دافيد كول نموذج لتقييم البنوك التجارية، وذلك من خلال تحليل النسب، والذي سمى بنموذج العائد على حقوق الملكية[2]، ويعتبر هذا المعدل أو نموذج ديبون(system DUPONT) واحد من أهم النماذج المستخدمة في تقييم الأداء، حيث اقتصر في بادئ الأمر على قياس معدل العائد على الإستثمار من خلال اشتقاقه من نسبتين، تعبر النسبة الأولى عن كفاءة الإدارة في تحقيق الربحية وهي نسبة صافي الربحية إلى إجمالي المبيعات، فيما تعبر النسبة الثانية عن كفاءة الإدارة في إستخدام موجوداتها وهي نسبة صافي المبيعات إلى إجمالي الموجودات، ثم تم تطوير النموذج ليتحول من معدل العائد على الإستثمار إلى معدل العائد على حقوق الملكية، عن طريق إضافة نسبة ثالثة له تخص المخاطرة وهي النسبة المتعلقة بمضاعف الرفع المالي[3].

فقد أعتبر نموذج العائد على حقوق الملكية لفترة طويلة مؤشرا متكاملا لوصف وقياس العلاقة المتبادلة بين العائد والمخاطرة، يمكن إبراز مؤشرات هذا النموذج في مجموعتين من النسب، مجموعة تتعلق بقياس العائد والربحية ومجموعة تقيس المخاطرة المختارة.

المجموعة الأولى: يمكن توضيح العلاقة بين هذه المؤشرات من خلال نموذج ديبون، حيث يوضح هذا الأخير الأثر المزدوج للكفاءة والإنتاجية على ربحية الأصول أو مؤشر العائد على الأصول، كما يبين قدرة الرافعة المالية على رفع العائد على حق الملكية إلى مستوى أعلى من العائد على الأصول، أما المساهمة

---

[1] محمد فرج حمد، الصالحين قاطش الفخاخري، محددات الهيكل التمويلي للبنوك ـدراسة تطبيقية على البنوك التجارية البريطانية، مجلة دراسات الإقتصادية والاعمال، العدد الأول، 2015، ص، ص43، 44

[2] طارق عبد العال حماد، تقييم أداء البنوك التجارية ـ تحليل العائد والمخاطرة، الدار الجامعية للنشر، مصر، 1999، ص77

[3] علاء عبد الحسين صالح، عدي صفاء الدين فاضل، تقييم أداء الشركات العراقية باستخدام نموذج العائد على حقوق الملكية، مجلة الغري للعلوم الإقتصادية والإدارية، العراق، العدد الخامس والعشرون، 2008، ص 148

*(ROE): Return On Equity

الثانية لهذا النموذج هي شرح وتوضيح العلاقة بين معدل العائد على الأصول ومعدل العائد على حقوق الملكية، حيث ينبع الفرق في إستخدام الرافعة المالية

حيث أن:

معدل العائد على حقوق الملكية = مضاعف حقوق الملكية × العائد على الأصول

ما يستفاد من هذه الصيغة أنها تفسر الأداء بشكل أفضل، فإذا حقق بنك ما عائد على حقوق الملكية مرتفع أو منخفض، فأنه يمكن تتبع أو إرجاع سبب هذا الإرتفاع أو الإنخفاض إلى العائد على الأصول أو الرافعة أو لكليهما [1].

أي أن:

معدل العائد على حقوق الملكية = ((صافي الربح / إجمالي الأصول) × (إجمالي الأصول / إجمالي حقوق الملكية)) × 100

ومنه نستنتج أن:

معدل العائد على حقوق الملكية = (صافي الربح / حق الملكية) × 100

من خلال هذا المؤشر يمكن قياس النسبة المئوية للعائد لكل وحدة نقدية من حقوق الملكية، فهو يدل على مدى إعتماد البنك على رأس ماله في تمويل الأصول، كلما كانت النسبة منخفضة دل ذلك على لجوء البنك إلى أمواله الذاتية لتمويل أصوله، وكلما ارتفع هذا العائد كلما كان أفضل بالنسبة للبنك، لأن هذا يعني أنه بإمكانه (البنك) توزيع المزيد من الأرباح على المساهمين، وإضافة المزيد إلى الأرباح المحتجزة.

وتكمن أهمية هذا المؤشر في تحليل الربحية، من خلال تأكيد أن الملاك لن يتحملوا المخاطر إلا إذا اعتقدوا أن جهودهم سوف تعود عليهم بمكافأة كافية ومستمرة، وتأخذ شكل الربحية، بالإضافة إلى ذلك فأن أي بنك تجاري لا يمكنه مقابلة التوسع في نشاطه بدون مشاركة فعالة من ربحية العمليات التشغيلية في زيادة حق الملكية، كما أنها لن تتمكن من جذب الأموال جديدة دون وجود أرباح، أو على الأقل توقع تحقيق الأرباح في المستقبل [2].

---

[1] محمد جموعي قريشي، تقييم أداء المؤسسات المصرفية ـ دراسة حالة مجموعة من البنوك التجارية الجزائرية خلال الفترة (1997ـ 2000)، مجلة الباحث، الجزائر، العدد الثالث، 2004، ص، ص90، 91

[2] حمزة محمد الزبيدي، إدارة المصارف، الطبعة الأولى، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، الأردن، 2004، ص، ص66، 67

أما **المجموعة الثانية:** فهي مؤشرات لقياس المخاطر الرئيسية التي تواجه أي بنك تجاري، ويمكن التعبير على هذه المؤشرات بنسبة واحدة أو عدة نسب، وذلك حسب العناصر المكونة أو المرتبطة بمخاطرة معينة.

المطلب الثاني: مؤشر هامش الربح (PM)*

يقاس هامش الربحية بالعلاقة التالية:

هامش الربح = (الدخل الصافي / إجمالي الإيرادات) × 100

يبين هامش الربح قدرة البنك على الرقابة والسيطرة على النفقات وتخفيض الضرائب، وذلك لأن صافي الدخل يساوي إجمالي الإيرادات مطروحا منها المصروفات والضرائب، وكلما كبر هامش الربح كلما دل ذلك على كفاءة البنك في خفض المصروفات والضرائب، فعلى سبيل المثال لنفترض أن هناك بنكين يولدان نفس إجمالي الإيرادات ولكن احدهما يحقق دخلا صافيا ضعف حجم صافي الدخل للبنك الأخر، هذا يعني أن هامش الربح للبنك الأول أكبر من هامش الربح للبنك الأخر مرتين[1]، ولكي ينتج هذا الفارق فيجب أن يكون البنك صاحب النصيب الأكبر من هامش الربح، قد حقق مستويات مصروفات أقل أو ضرائب أقل أو كلاهما معا، وللحصول على مزيد من نسب فأنه يتم تحليل الأنواع المختلفة من المصروفات والضرائب حيث يتم ذلك كما يلي:

نسبة مصرفات الفوائد = (مصروفات الفوائد / إجمالي الإيرادات) × 100

من خلال هذه العلاقة يمكن قياس النسبة المئوية لمصروفات الفوائد بالنسبة لكل وحدة نقدية من إجمالي الإيرادات.

نسبة المصروفات الأخرى بخلاف الفوائد = (المصروفات الأخرى بخلاف الفوائد / إجمالي الإيرادات) × 100

من خلال هذه العلاقة يمكن قياس النسبة المئوية للمصروفات الأخرى بخلاف الفوائد بالنسبة لكل وحدة نقدية من إجمالي الإيرادات.

نسبة الضريبة = (ضرائب الدخل / إجمالي الإيرادات) × 100

ومجموع هذه النسب وهامش الربح يساوي واحد صحيح، وكلما إنخفضت أي نسبة من النسب السابقة كلما أدى ذلك إلى ارتفاع ربحية البنك التجاري، عند القيام بمقارنة كل نسبة بالنسب المماثلة في البنوك

[1] طارق عبد العال حماد، مرجع سبق ذكره، ص84

*(PM): Profit Margim

الأخرى، فأن ذلك يوضح لنا ما إذا كان هناك أنواع معينة من المصروفات أو الضرائب لها دور في التأثير على أداء البنك أم لا.

حينما تختلف النسب فأنه يجب على المحلل أن يفحص نسب إضافية لتبين له السبب ومكان حدوث هذا الإختلاف، والتي يمكن أن يرجع إلى:[1]

1- تأثير النسب: يمكن أن يرجع الإختلاف بين النسب في البنوك المختلفة إلى إختلاف متوسط تكلفة تمويل الأصول، والتي ترجع إلى إختلاف المخاطرة، واستقبال السوق لجودة أصول البنك، والمخاطر الكلية التي يتعرض لها، وكلما زادت المخاطرة واستقبال السوق لجودة أصول البنك والمخاطرة الكلية التي يتعرض لها كلما ارتفعت تكلفة الخصوم، فالبنوك توضع توقيتات لقروضها تختلف وفقا لدورة معدلات الفائدة، فإذا اقتراض أحد البنوك في توقيتات إنخفاض معدل الفائدة، فأن مصروف الفوائد لديه يقل عن البنوك الأخرى التي أصدرت قروضا جديدة في أوقات ارتفاع معدلات الفائدة، كذلك تستخدم البنوك علاوات مختلفة للودائع والقروض، وتدفع معدلات مختلفة وفقا لمنحنى العائد وأجال الإستحقاق المختلفة وتوقيتات الإصدار؛

2- تأثير المكونات: يؤدي اختلاف مكونات الخصوم في البنك إلى اختلاف الفوائد، فعلى سبيل المثال فأن البنوك التي تملك قدرا كبيرا من الودائع تحت الطلب سوف تدفع فوائد أقل لأن هذه الودائع عادة لا تحصل على فائدة، كذلك تؤثر أجال الودائع على الفوائد التي يتحملها البنك، فالفوائد على الودائع طويلة ومتوسطة الأجل تكون أكبر من الفوائد المسددة للودائع قصيرة الأجل؛

3- تأثير الحجم: تعمل البنوك بمقادير مختلفة من الديون وحقوق الملكية، وهكذا تدفع فوائد مختلفة حسب مقدار الديون ويظهر ذلك من خلال مضاعف حقوق الملكية، فحينما يرتفع مضاعف حقوق الملكية فأن مصروف الفوائد يكون مرتفعا، وهو ما يعكس القدر الكبير من الديون، وحينما ينخفض مضاعف حقوق الملكية فأن مصروف الفائدة سوف يكون منخفضا بطبيعته، وكذلك يمكن تحليل مكونات المصاريف الأخرى بخلاف الفوائد أو كما يطلق المصاريف الإضافية من خلال مصاريف العمالة والتي تشمل المرتبات والمزايا المدفوعة ومصاريف التشغيل الأخرى وربما تختلف المصاريف الإضافية بين البنوك ويعتمد ذلك على المكونات الخصوم.

[1] طارق عبد العال حماد، مرجع سبق ذكره، ص، ص 84، 85

المطلب الثالث: مؤشر منفعة الأصول ومؤشر العائد على الأصول

تعتمد البنوك التجارية لمعرفة مدى قدرة البنوك التجارية على إستغلال أصولها، على كل من معدل منفعة الأصول، ومعدل العائد على الأصول.

أولا: مؤشر منفعة الأصول (AU)*

يحسب هذا المؤشر وفق الصيغة التالية:

منفعة الأصول = (إجمالي الإيرادات / إجمالي الأصول) × 100

يقيس لنا هذا المؤشر حجم الإيراد الكلي لكل وحدة نقدية من الأصول التي تم إمتلاكها خلال فترة زمنية محددة، حيث كلما كان مرتفعا دل على قدرة البنك فتحقيق إيرادات مرتفعة على توظيف أمواله، وكلما كان منخفضا دل ذلك على قصور في إستخدام توظيف الأموال.

ثانيا: معدل العائد على الأصول (ROA)*

يعتبر معدل العائد على الأصول مقياسا جيدا للربحية والكفاءة الإدارية، حيث يدل على مدى إستخدام البنك لأصوله في توليد الربحية، أي أن هذا المؤشر يدل على الإستغلال الأفضل للأصول [1]، ويتحدد معدل العائد على الأصول بمؤشرين هما مؤشر هامش الربح ومنفعة الأصول.

فهو يقيس صافي الدخل المحقق لكل وحدة نقدية من إجمالي الأصول التي تم إمتلاكها خلال فترة زمنية محددة، حيث كلما كان هذا المؤشر مرتفع يدل على كفاءة البنك في إدارة أصول وحسن توظيفها، أي قدرته على توظيف أمواله توظيفا أمثلا.

ويحسب معدل العائد على الأصول من خلال العلاقة التالية:[2]

معدل العائد على الأصول = (الدخل الصافي / إجمالي الإيرادات) × (إجمالي الإيرادات / إجمالي الأصول) ×100

ومنه نستنتج أن:

معدل العائد على الأصول = (الدخل الصافي / إجمالي الأصول) × 100

[1] رايس عبد الحق وآخرون، دور البنوك الأجنبية في تمويل الإقتصاد وتقييم أدائها من حيث العائد والمخاطرة، الطبعة الأولى، مكتبة الوفاء القانونية، مصر، 2014، ص98

[2] محمد جموعي قريشي، مرجع سبق ذكره، ص91

*(ROA): Return On Assets
*(AU): Asset Utiligation

العلاقة السابقة أعلاه تركز الإنتباه إلى مصدر الأداء الأفضل أو الأداء السيء، فمثلا إذا حقق البنك ما عائد على الأصول مرتفع فيكون سببه أنه أكثر كفاءة في التحكم ومراقبة التكاليف، وهو ما يعكسه مؤشر هامش الربح المرتفع، أو باستخدام أفضل للأصول، وهو ما يعكسه مؤشر منفعة الأصول، أو عن طريق التحسين في كلا المجالين، بالمقابل فأن الأداء الضعيف قد يعود لجانب منهما أو لكليهما ويمكن للبنوك زيادة هذا المعدل من خلال ما يلي:[1]

– تخفيض التكاليف الكلية التي يتحملها البنك، وأن لا يكون ذلك على حساب الإيرادات والجودة؛

– تخفيض مقدار الإستثمار في رأس المال العامل والثابت إلى أدنى مستوى ممكن.

أن معدل العائد على الأصول يتأثر بنوعين رئيسين من العوامل هما:[2]

العامل الأول: العامل البيئي غير خاضع لعملية الرقابة، ويتمثل في الظروف التي لا يمكن التنبؤ بها كالظروف الطبيعية، وما ينتج عنها من نقص في حجم إيرادات النشاط الفلاحي، وبالتالي تقليص حجم القروض الفلاحية تجنبا لخطر عدم التسديد، أو حالات عدم الإستقرار السياسي والقانوني؛

العامل الثاني: يتمثل في العوائد الكمية المتعلقة بمختلف الأنشطة المالية، والتي يمارسها البنك ويوجه لها موارده المالية، مثل تفضيل الإستثمار في الأوراق المالية على الإقراض أو المزج بينهما.

كما سبق الذكر هناك ارتباط بين معدل العائد على الأصول(ROA) ومعدل العائد على حقوق الملكية (ROE)، ويكون هذا من خلال معامل الرفع أو مضاعف حق الملكية (EM)، حيث يقوم مضاعف الملكية بمقارنة أصول البنك التجاري بأمواله الخاصة، وهو ناتج عن التكاليف الثابتة لمصادر التمويل المتمثلة في فوائد القروض المدينة والسندات وتوزيعات لأسهم الممتازة، حيث تشير القيمة الأكبر من هذا المضاعف إلى درجة أكبر من التمويل بالديون مقارنة بحقوق الملكية، أما إذا كان منخفض فيدل ذلك على إعتماد البنك في تمويل أصوله عن طريق حقوق الملكية، ويمثل هذا المعدل مقياسا للعائد والمخاطرة، حيث يؤثر مضاعف حقوق الملكية على أرباح البنك، لأنه ذو تأثير مضاعف على العائد على الأصول التي تساهم في تحديد العائد على حق الملكية الخاصة بالبنك ولكن في نفس الوقت، فمعدل الرفع المالي يمثل مقياسا للمخاطرة لأنه يعكس حجم الأصول التي يمكن خسارتها قبل أن يصل البنك إلى مرحلة العجز عن الوفاء بالإلتزامات، كما أن الرفع المالي المرتفع يؤدي إلى زيادة حقوق الملكية، وذلك في الحالات التي يكون فيها الربح الصافي

---

[1] باسل جبر حسن أبو زعيتر، مرجع سبق ذكره، ص87

[2] رايس عبد الحق وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص، ص99، 100

موجبا، كما ذلك يشير في نفس الوقت إلى أن مخاطر رأس مال مرتفعة[1]، ونحصل على هذا معدل الرفع المالي كما يلي:

معدل الرفع المالي = (إجمالي الأصول / إجمالي حقوق الملكية) × 100

المطلب الرابع: معدل العائد على الودائع والأموال المتاحة

تعتمد البنوك التجارية على معدل العائد على الودائع ومعدل العائد على الأموال المتاحة لتوظيف لمعرفة مدى قدرة إدارة البنك على إستغلال كل من الودائع والأموال المتاحة في توليد الربحية.

أولا: معدل العائد على الودائع

يستخدم معدل العائد على الودائع لقياس مدى نجاح إدارة البنك في توليد الربحية من الودائع التي إستطاع الحصول عليها وسيحسب وفق الصيغة التالية:

معدل العائد على الودائع = (صافي الدخل بعد الضريبة / إجمالي الودائع) × 100

ثانيا: معدل العائد على الأموال المتاحة للتوظيف

حيث يقيس هذا المؤشر كفاءة إدارة البنك في توليد الربحية من الأموال المتاحة للتوظيف في البنك وهي تشمل على الودائع وحقوق الملكية ويلاحظ أنه لا تدخل في الأموال المتاحة للتوظيف الأرصدة المستحقة للبنك، فهي ليست للتوظيف ولكن لمتطلبات التشغيل العادي بين البنوك، كما تعتبر الخصوم الأخرى أمولا مستحقة للتوظيف وإنما تنشأ نتيجة تصرفات إدارية معينة[2]، يستخرج معدل العائد على المتاحة من خلال المعادلة التالية:

معدل العائد على الأموال المتاحة = صافي ربح / (حقوق الملكية + مجموع الودائع) × 100

[1] طارق عبد العال حماد: مرجع سبق ذكره، ص، ص82-85

[2] حسن جميل البديري، مرجع سبق ذكره، ص55

خلاصة

على ضوء ما سلف تقديمه يمكن استخلاص أن ربحية البنوك التجارية تتأثر بمجموعة من العوامل، يمكن تصنيفها الى عوامل داخلية و خارجية، كما يراعي البنك التجاري عند تحقيقه هدفه المتمثل في الربحية مجموعة من المتغيرات مثل السيولة والمخاطرة ...ألخ، بالإضافة الى ان تحليل ربحية البنك من خلال مؤشر العائد على حقوق الملكية يبين كفاءة إدارة البنك في استغلال الأموال وقدرتها على توليد الأرباح وكذا مؤشر العائد على الأصول يقيس كفاءة إدارة البنك لاستخدامه لأصوله ومدى توليدها للأرباح بالإضافة الى مؤشر هامش الربح الذي يقيس مدى قدرة البنك على رقابته و سيطرته على النفقات و القدرة على تخفيضها.

الفصل الثالث

تمهيد

إن تعظيم الربحية في البنوك التجارية تقيدها العديد من الإعتبارات، والتي تحد من قدرتها على زيادة قيمة ثروة حملة الأسهم وتعظيم الإيرادات وترشيد النفقات، فالبنوك التجارية الجزائرية سواء كانت عامة أو خاصة تهدف إلى تحقيق الربحية عن طريق حسن استخدام مواردها والتحكم الجيد في تكاليفها.

فبعدما تم التطرق في الفصلين النظرين إلى البنوك التجارية وربحيتها، سنحاول من خلال هذا الفصل إسقاط تلك المفاهيم على البنوك التجارية الجزائرية العمومية والخاصة محل الدراسة، والمتمثلة في بنك البركة الجزائري، بنك السلام الجزائر، البنك الخارجي الجزائري والبنك الوطني الجزائري خلال الفترة الزمنية الممتدة من سنة 2012م إلى غاية سنة 2015م، وللإحاطة أكثر بالموضوع تم طرح التساؤلات التالية:

-ما هي البنوك التي إقتصرت عليها دراستنا؟

- ماهي البنوك التجارية المدروسة التي حققت أعلى المعدلات؟

وبغرض الإجابة على هذه التساؤلات تم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث:

المبحث الأول: تقديم البنوك التجارية محل الدراسة.

المبحث الثاني: تقديم وتفسير مؤشرات تقييم الربحية للبنوك التجارية محل الدراسة.

المبحث الثالث: مقارنة النتائج.

المبحث الأول: تقديم البنوك التجارية محل الدراسة

اقتصرت دراستنا على بنكين خاصين وهما بنك البركة الجزائري وبنك السلام و بنكين عامين وهما البنك الخارجي الجزائري والبنك الوطني الجزائري.

المطلب الأول: تقديم بنك البركة الجزائري

إن بنك البركة الجزائري يعتبر أول بنك إسلامي أنشئ ليتيح فرصة العمل المصرفي الإسلامي المبني وفق قواعد الشريعة الإسلامية للمتعاملين الذين يسعون إلى التعامل وفق هذه القواعد.

أولا: تعريف بنك البركة الجزائري

يعتبر بنك البركة الجزائري شركة ذات أسهم، خاضعة لأحكام الأمر رقم 03 -11 المؤرخ في 08/26 /2003 المتعلق بالنقد والقرض، والمقيدة بالسجل التجاري بالجزائر تحت رقم 00/B/001429 طبقا لأحكام اتفاقية 1990/03/01، فهو يعتبر أول بنك إسلامي أنشئ في الجزائر وذلك في 1991/05/20، يبلغ رأس المال الإجتماعي للبنك 500 مليون دينار جزائري، مقسمة إلى 500 ألف سهم، قيمة كل سهم 1000 دينار جزائري، يشترك فيه كل من شركة دلة البركة القابضة الدولية بنسبة 50 بالمائة وبنك الفلاحة والتنمية الريفية بنسبة 50 بالمائة، وفي فيفري 2006 تم القيام بتعديل القانون الأساسي للبنك، حيث رفع رأسمال البنك إلى ما يعادل 2,5 مليار دينار جزائري مما نتج عنه تغيير في توزيع حصص المساهمين، حيث أصبح بنك الفلاحة والتنمية الريفية يساهم بنسبة 44 بالمائة ومجموعة البركة المصرفية بنسبة 56 بالمائة.

فسلسلة الإصلاحات التي عرفتها المنظومة المصرفية إبتداءا من سنة 1986م وصولا إلى قانون 90–10 المؤرخ في 19 رمضان 1410 الموافق لـ 19 أفريل 1990 الدور الكبير في فتح المجال أمام القطاع الأجنبي للاستثمار في المجال المصرفي بالجزائر.

ثانيا: الخدمات التي يقدمها بنك البركة الجزائري وأهدافه

ويمكن إيجازها فيما يلي:[1]

1- الخدمات التي يقدمها البنك: يقدم بنك البركة الجزائري على غرار خدمات الإيداع والسحب سواء بالعملة الصعبة أو الوطنية، تسديد الشيكات والقيم، تحويلات وا ٍسترادات، مجموعة متنوعة من خدمات تتوافق مع مبادئ الشريعة الإسلامية، تتمثل في:

[1] الموقع الإلكتروني: **w w w.bank albaraka . dz** ، تاريخ الإطلاع 04/ 2017/05 على الساعة 15:30

1-1 الخدمات النقدية: وضع بنك البركة الجزائري تحت تصرف زبائنه الذين يملكون حساب شيكي بطاقة السحب البركة، والذي تمكنهم من سحب النقود في أي وقت ومن أي موزع آلي؛

2-1 حسابات الودائع: يتلقى البنك الودائع من الأفراد والمؤسسات، ويقوم بفتح الحسابات سواء بالدينار أو بالعملة الصعبة، وهي:

1-2-1 حسابات الشيكات: يفتح للأشخاص الطبيعيين بناء على طالبهم، يسمح لهم بإجراء كافة العمليات الشخصية ذات الطابع غير التجاري، وبالخصوص دفع وسحب دينار، التحويلات والوضع تحت التصرف دفع وتحصيل الشيكات؛

2-2-1 حساب بالعملة الصعبة: يفتح هذا الحساب للأشخاص الطبيعيين المقيمين وغير مقيمين بالجزائر مما يسمح من خلاله بإجراء كافة العمليات الشخصية ذات الطابع غير تجاري، محررة حصريا بالعملة الصعبة وبالخصوص دفع وسحب بالدينار، استلام التحويلات من الخارج، إجراء تحويلات نحو الخارج؛

3-1 تقديم التمويل: وتضم هذه الخدمة بدورها كل من تمويل الاستثمارات، تمويل العقارات، تمويل من خلال الإمضاء، بالإضافة إلى تمويل السيارات (تمويل السيارات السياحية والنفعية الموجهة للمهنيين) وتمويل التجهيزات لأصحاب المهن الحرة والحرفين؛

4-1 الخدمات الاجتماعية: ينص القانون الأساسي لبنك البركة الجزائري على كون البعد الإجتماعي والتضامني محورا إستراتيجيا لنشاط البنك، لذلك يحرص بنك البركة الجزائري على تقديم خدمات ذات طابع اجتماعي، تتمثل هذه الخدمات في:

-إنشاء وا إدارة الصناديق المخصصة لمختلف الغايات الإنتاجية؛

- تقديم القرض الحسن للغايات الإنتاجية.

5-1 الخدمات الدولية: بالإضافة إلى الخدمات الأخرى يقدم البنك مجموعة من الخدمات على المستوى الدولي تضم هذه الخدمات:

1-5-1 ضمانات التصدير: وتشمل ضمانات التصدير، كفالة المناقصة، كفالة استرجاع التسبيقة وكفالة حسن التنفيذ، ومن خصائص هذه الخدمة:

- ضمان للشريك الأجنبي استرداد الأموال المدفوعة بصدد الضمانات الممنوحة له؛
- كما أن ضمانات التصدير متوفرة لعملاء البنك الذين لديهم حسابات جارية ويمارسون نشاط التصدير؛
- ائتمانية عالية معترف بها من قبل شبكة من المراسلين الأجانب من الدرجة الأولى؛

- بنك امن يضع تحت تصرفكم شبكة دولية واسعة تضم أكثر من 150 مراسلا أجنبيا في جميع أنحاء العالم.

1-5-2 ضمانات الاستيراد: وتشمل هي أيضا كل من كفالة المناقصة، كفالة استرجاع التسبيقة وكفالة حسن التنفيذ، ومن خصائص هذه الخدمة:

- متوفر لعملاء البنك الذين لديهم حسابات جارية ويمارسون الأعمال التجارية أو صناعية؛

- استرجاع المبلغ المدفوع بصدد الضمانات الممنوحة؛

1-6 خدمات المساعدة: يقدم بنك البركة الجزائري النصح والاستشارة لزبائنه، عن طريق أشخاص مكلفين بذلك.

2- أهدافه: يمكن تلخيص أهم أهداف بنك البركة الجزائري فيما يلي:

- تحقيق ربح حلال من خلال استقطاب الموارد وتشغيلها بالطرق الإسلامية؛

- توفير التمويل اللازم لسد احتياجات القطاعات المختلفة؛

- تطوير أشكال التعامل مع البنوك والمؤسسات المالية الإسلامية في كافة المجالات؛

- تحديد مجالات التعامل مع البنوك التقليدية وفق الصيغ الشرعية؛

- إنشاء وتطوير النماذج المالية والمصرفية وفق مبادئ الشريعة الإسلامية باستخدام أحدث الطرق والأساليب.

ثالثا: الهيكل التنظيمي لبنك البركة الجزائري

الشكل الموالي يوضح الهيكل التنظيمي لبنك البركة الجزائري:

الشكل رقم (3-1): الهيكل التنظيمي لبنك البركة الجزائري

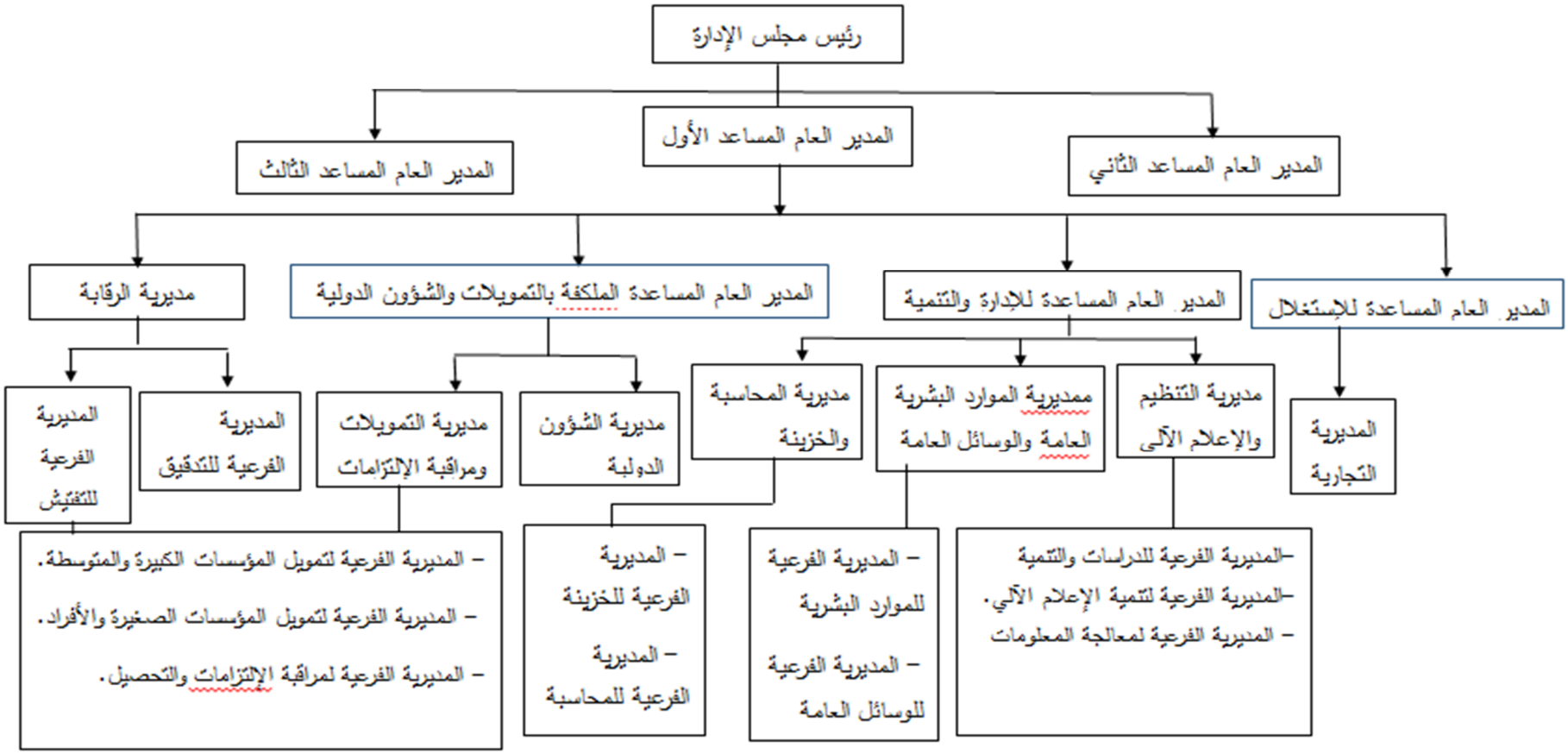

المصدر: الموقع الالكتروني: www.benk el baraka.dz. **تاريخ الاطلاع 2017/05/17 على الساعة: 15:00.**

المطلب الثاني: تقديم بنك السلام الجزائر

كان لصدور قانون النقد والقرض 90-10الأثر البالغ على تحرير القطاع المصرفي الجزائري فمن خلاله أصبح بالإمكان إنشاء بنوك خاصة وطنية أو أجنبية.

أولا: تعريف بنك السلام الجزائر

بنك السلام الجزائر هو بنك شمولي، يعمل طبقا للقوانين الجزائرية، ووفقا لأصالة الشعب الجزائري في كافة تعاملاته، كما يعمل هذا البنك وفق إستراتيجية واضحة تتماشى ومتطلبات التنمية الإقتصادية في جميع المرافق الحيوية بالجزائر، من خلال تقديم خدمات مصرفية عصرية تنبع من المبادئ والقيم الأصلية الراسخة لدى الشعب الجزائري، وذلك بغية تلبية حاجيات السوق والمتعاملين والمستثمرين.

تم الإعلان عن تأسيس بنك السلام الجزائر بتاريخ 2008/06/08، حيث اعتمد من قبل بنك الجزائر بتاريخ 2008/09/10، برأس مال اجتماعي قدره 7,2 مليار دينار جزائري، ثم تم رفعه سنة 2009م إلى10 مليار (دج)*، ليبدأ مزاولة نشاطه بتاريخ 2008/10/20، مستهدفا خدمات مصرفية مبتكرة، ويعتبر هذا البنك كثمرة للتعاون الجزائري الإماراتي.

ثانيا: الخدمات المقدمة من طرف بنك السلام الجزائر

يقدم بنك السلام الجزائر منتجات وخدمات مبتكرة مما صاغته الصيرفة المعاصرة، كما يحرص أيضا على حسن تقديمها، ويمكن إيجازها فيما يلي:[1]

1- عمليات التمويل: يمول بنك السلام الجزائر المشاريع الاستثمارية، وكذا الاحتياجات الجارية في مجال الإستغلال والإستهلاك، لعملائها باقتراح عدة صيغ للتمويل كالمشاركة، مضاربة، إجارة، مساومةوإستصناع بالإضافة إلى بيع السلم وبيع بالتقسيط وبيع الأجل؛

2- التجارة الخارجية: يقوم بنك السلام الجزائر بتمويل مختلف عمليات التجارة الخارجية، وذلك من خلال وسائل الدفع على المستوى الدولي مثل العمليات المستندية، التعهدات وخطابات الضمان البنكية؛

3- الإستثمار والإدخار: يقوم بنك السلام الجزائر بفتح دفتر التوفير اليومي "أمنيتي"، اكتتاب سندات الإستثمار، وحسابات الإستثمار...إلخ؛

---

[1] الموقع الإلكتروني: **w w w. Bank al salam. Dz** ، تاريخ الإطلاع 2017/05/08 على الساعة 22:00

* (دج): دينار جزائري

4- الخدمات والمنتجات: يستفيد عملاء بنك السلام الجزائر من مجموعة من الخدمات، أهمها خدمة تحويل الأموال عن طريق أدوات الدفع المالي، الخدمات المصرفية عن بعد(السلام مباشر)، بطاقة الدفع الإلكترونية "أمنة"، خزانات الأمانات "أمان"، ماكينات الدفع الآلي وماكينات الصراف الآلي...إلخ.

وفي 2017/01/14 تم توقيع مذكرة تفاهم بين بنك السلام الجزائر والنقابة الوطنية لشركة سوناطراك، من خلال هذه المذكرة يمكن الإستفادة أيضا من منتجات وخدمات أهمها:

4-1 منتج تسيير السلام: الخاص بالتمويل الإستهلاكي، وفقا لصيغة ادفع بالتقسيط، يسمح بتمويل جميع السلع المصنعة من قبل الشركات التي تمارس نشاطها، والتي تنتج أو تركب منتجات متعلقة بالإستهلاك الفردي في الجزائر؛

4-2 منتج دار السلام: المتعلق بالتمويل العقاري، يقترح عدة صيغ كالبيع الآجل، الإستصناع، الإجارة وغيرها من الصيغ، وذلك عن طريق تمويل شراء أو تهيئة أو بناء أو توسيع عقار بما فيها صيغة الترقوي العمومي لمبلغ يصل إلى 60 مليون دج تناسبا مع الدخل الفردي، وعمر الموظف، ومدة التمويل التي تمتد لغاية 25 عام، وهذا التمويل المقترح يمكن أن يصل إلى 100 بالمائة من تكلفة العقار، حسب قدرة المديونية للموظف؛

5- الخدمات المصرفية المبتكرة: يحرص بنك السلام الجزائر على تقديم تشكيلة متنوعة من الخدمات المصرفية المبتكرة، وذلك بغية تلبية حاجيات المتعاملين معه، تمثل هذه الخدمات في:

5-1 الخدمات المصرفية عن بعد: يقدم بنك السلام الجزائر أكثر من 20 خدمة مصرفية عبر الأنترنت 24سا/24سا و7أيام/7أيام بغض النظر عن مكان تواجد العميل؛

5-2 بطاقة الدفع الإلكترونية: تعطى هذه البطاقة لعملاء البنك مجانا بسقف غير محدود؛

5-3 خدمة الدفع عبر الأنترنت: لتسديد الفواتير والمشتريات 24/24سا و7/7يوم.

رابعا: الهيكل التنظيمي لبنك السلام الجزائر

يتكون الهيكل التنظيمي لبنك السلام الجزائر من مجلس الإدارة، إدارة الرقابة الشرعية التي تتدرج تحتها هيئة الرقابة الشرعية وا ٍدارة التدقيق الداخلي، وكذا المدير العام بالإضافة إلى أربع إدارات وهي الإدارة التجارية وحجم الفروع، إدارة الموارد البشرية، إدارة التجارةالخارجية وا ٍدارة الرقابة المالية، والشكل الموالي يوضح ذلك:

الشكل رقم (3-2): الهيكل التنظيمي لبنك السلام الجزائر

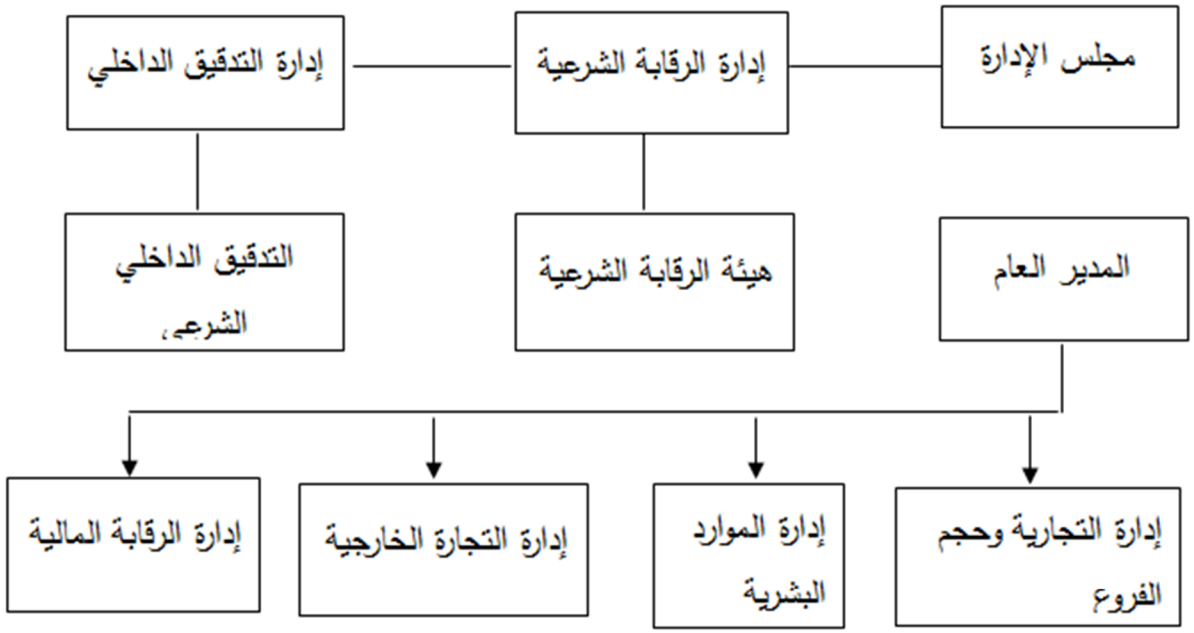

المصدر: الموقع الالكتروني: www.benk el salem.dz تاريخ الإطلاع 2017/05/08 على الساعة 21:00

المطلب الثالث: تقديم البنك الخارجي الجزائري

يعتبر البنك الخارجي الجزائري والذي يتخصص في تمويل التجارة الخارجية من بين البنوك التجارية الستة المتواجدة في الجزائر، والتي تتمثل في البنك الوطني الجزائري، القرض الشعبي الجزائري و البنك الخارجي الجزائري، بنك الفلاحة والتنمية الريفية، صندوق التوفير والإحتياط، بنك التنمية المحلية.

أولا: تعريف البنك الخارجي الجزائري

البنك الخارجي الجزائري هو شركة مساهمة تعود ملكيته للدولة، تم تأسيسه في 01 /1967/10 طبقا للمرسوم رقم 67-204، برأسمال مبدئي يقدر بـ20 مليون دج، ثم تم رفعه إلى 10 مليار دج، ثم إلى 16 مليار دج سنة 1991م، يختص هذا البنك في تسهيل وتنمية العلاقات الإقتصادية الجزائرية مع بقية العالم، حيث يمكن له إقامة وكالات وفروع خارج البلد ودخلها بموافقة وزير المالية.

البنك الخارجي الجزائري هو ثالث وأخر بنك تجاري تم تأسيسه تبعا لقرارات تأميم القطاع البنكي فقد تم إنشاؤه على أنقاض خمسة بنوك هي القرض الليوني، الشركة العامة، البنك الشمالي للتسليف، البنك الصناعي الجزائري، بنك باركليز الفرنسي.

ثانيا: الخدمات التي يقدمها البنك الخارجي الجزائري

يقدم البنك الخارجي الجزائري تشكيلة متنوعة من الخدمات، يمكن إيجازها فيما يلي: [1]

- ترقية علاقات الجزائر الخارجية من خلال الاستيراد والتصدير؛
- تمويل التجارة الخارجية، وتقديم كل المعلومات المتعلقة عن المصدرين والمستوردين للمتعاملين مع البنك، بالإضافة تسير المديونية الخارجية لزبائن البنك؛
- معالجة جميع عمليات الصرف سواء الصرف الجاري أو لأجل.

مع صدور قانون النقد والقرض الذي ينص على إلغاء مبدأ التخصص أصبح بإمكان البنك الخارجي الجزائري كغيره من بنوك الودائع أن يؤدي الأنشطة مثل قبول الودائع تحت الطلب ولأجل وفتح الحسابات بالعملة المحلية والأجنبية، تأجير الخزائن الحديدية وبيع الشيكات السياحية، يمنح القروض الإستثمارية متوسطة الأجل وطويلة الأجل؛

ثالثا: الهيكل التنظيمي للبنك الخارجي الجزائري

الشكل الموالي الهيكل التنظيمي للبنك الخارجي الجزائري:

---

[1] الموقع الإلكتروني: **w w w.bank bea.dz** تاريخ الإطلاع 2017/05/22 على الساعة 13:45

الشكل رقم (3-3): الهيكل التنظيمي للبنك الخارجي الجزائري

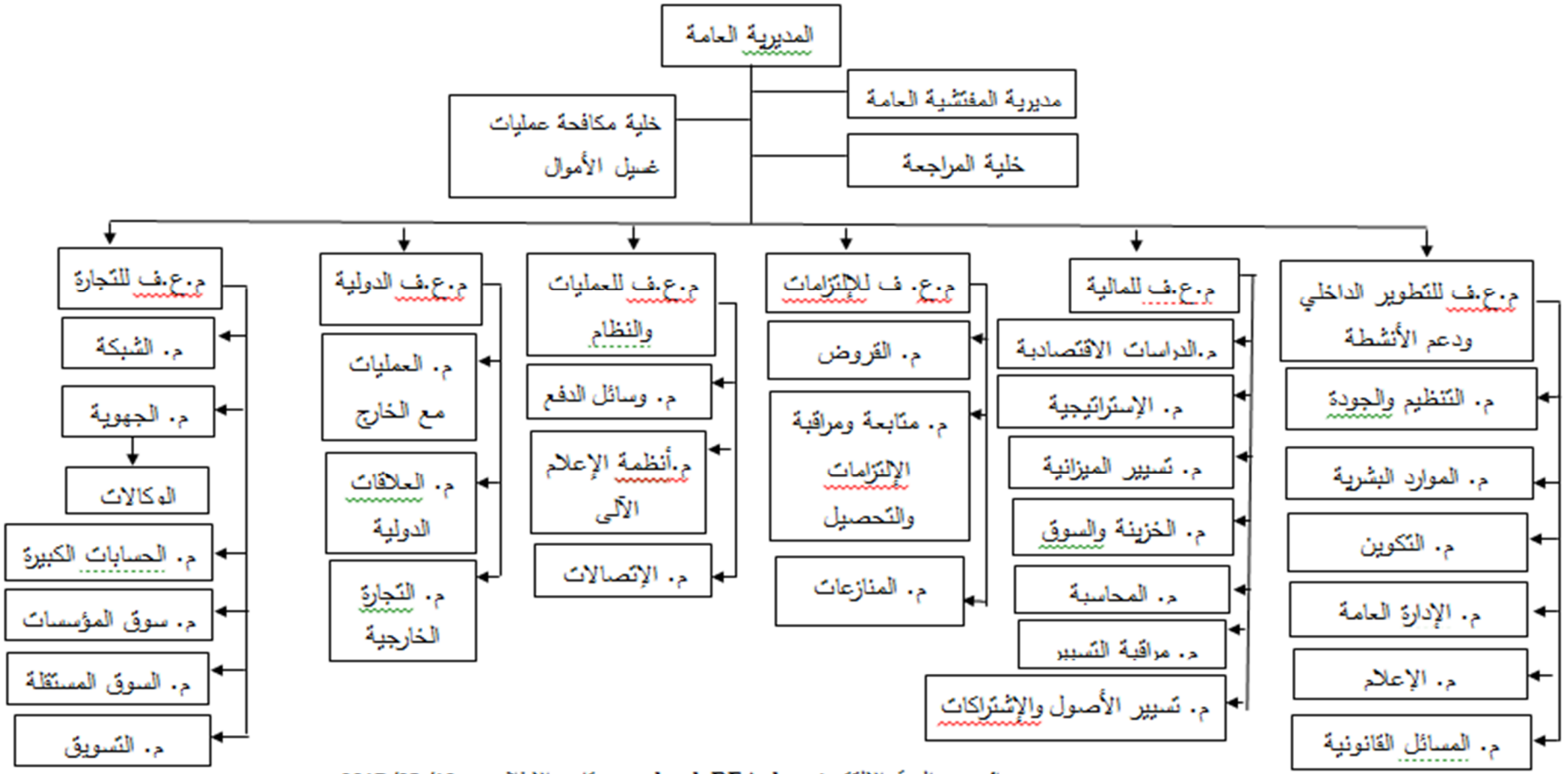

المصدر: الموقع الالكتروني: www.benk BEA.dz تاريخ الإطلاع يوم: 13/ 05/ 2017.

المطلب الرابع: تقديم البنك الوطني الجزائري

يعتبر البنك الوطني الجزائري أول البنوك التجارية التي تم تأسيسها في الجزائر المستقلة.

أولا: تعريف البنك الوطني الجزائري

هو عبارة عن شركة أسهم، تأسس هذا البنك بعد تأميم النظام البنكي الجزائري، بموجب الأمر رقم 178/66 الصادر في 13 جوان 1966م، برأس مال قدره 20 مليون دج، وحددت مدته بـ 99 سنة ابتداءا من التسجيل الرسمي بالسجل.

أسس البنك الوطني الجزائري بمرسوم 66-178 بتاريخ 1966/06/13على شكل شركة وطنية تسيّر بواسطة القانون الأساسي لها، والتشريع التجاري، والتشريع الذي يخص الشركات الخفية، مالم تتعار ض مع القانون الأساسي المنشئ لها، وعلى الرغم من أنها أسست على شكل شركة وطنية، برأس مال قدره 20 مليون دج، إلا أن هذه الوضعية أخلت بعض الشئ بمفهوم شركة وطنية، حيث سمح للجمهور بالمساهمة في رأس المال بمعدل قدره 5 بالمائة، ويمكن أن يصل أيضا إلى حد مبلغ مساهمة الدولة في رأسماله، وتم وضع حد لهذه المساهمات الخاصة في رأسمال البنك بحلول عام 1970م، أين تم شراء جميع هذه المساهمات من طرف الدولة ليصبح البنك ملك للدولة، حسب القانون الأساسي فإن البنك يسيّر من قبل رئيس مدير عام ومجلس إدارة، ويعمل كبنك ودائع قصيرة وطويلة الأجل، وتمويل مختلف حاجيات الإستغلال والاستثمارات لجميع أعوان الاقتصاد، لجميع القطاعات الإقتصادية كالصناعة، التجارة والزراعة...الخ، كما أنها استخدمت كأداة لتحقيق سياسة الحكومة في التخطيط المالي، يوضح القروض على المدى القصير والمساهمة مع الهيئات المالية الأخرى لوضع القروض الطويلة والمتوسطة الأجل، وحتى سنة 1982م قام البنك الوطني الجزائري بكل الوظائف كأي بنك تجاري إلا أنه كان له حق الامتياز في تمويل القطاع الزراعي، بمد الدعم المالي والقروض، وهذا تطبيقا لسياسة الحكومة في هذا المجال، وفي 16 فيفري 1989م أصبح البنك الوطني الجزائري مؤسسة عمومية إقتصادية على شكل شركة الأسهم تسيّر وفقا لقوانين 88-01 و88-04 لـ12 /1988/01م، وقانون 88-119 المؤرخ في 21 /1988/06م وقانون 88-177 لـ 28 /1988/09م بالقانون التجاري، وبقيت تسميته بالبنك الوطني الجزائري وبالإختصار ب. و. ج.

ثانيا: الخدمات التي يقدمها البنك الوطني الجزائري وأهدافه

يسعى البنك الوطني الجزائري لتحقيق جملة من الأهداف وذلك من خلال تقديمه مجموعة من الخدمات، يمكن إيجازها فيما يلي: [1]

1- الخدمات التي يقدمها البنك: للبنك الوطني الجزائري مجموعة من الخدمات يقوم بها أهمها:

- استقبال الودائع المتعلقة برؤوس الأموال من طرف الأشخاص، كما أن البنك يسمح بالتسديد إما نقدا أو لأجل أي عند حلول آجال الاستحقاق، وكذلك يصدر وصولات استحقاق وسندات؛

- استقبال عمليات الدفع التي تتم نقدا أو عن طريق الشيك، والمتعلقة بعمليات التوطيد والتحصيل ورسالة القرض وجميع عمليات البنك؛

- يضمن جميع العمليات المتعلقة بالقروض وذلك لحساب مؤسسة مالية أو لحساب الدولة؛

- توزيع رؤوس الأموال للأفراد ومراقبة استعماله والتمويل بشتى طرق لعمليات التجارة الخارجية؛

- يقوم بجميع العمليات المتعلقة بالإكتتاب، الخصم وصولات دفعات المبالغ؛

- يقوم بدور البنك المراسل مع البنوك الأخرى كما يتوسط عمليات الشراء أو البيع؛

- يقوم بعمليات التبادل سواء كانت نقدا أو لأجل وكذلك عمليات التعاقد من أجل الإقراض و الإقتراض؛

- اكتساب أموال من عمليات البيع بالإيجار وجميع العمليات المنقولة وغير المنقولة التي تخص نشاط البنك أو المتعاملين معه؛

- البنك الوطني الجزائري يقوم بجميع المهام مهما كان شكلها والتي لها فوائد متعلقة بمؤسسات أو شركات جزائرية كانت أو أجنبية تسعى إلى تحقيق أهدافه وتطوير الأعمال الخاصة بيه.

2- أهداف البنك الوطني الجزائري: للبنك الوطني الجزائري جملة من الأهداف أهمها:

- محاولة التوسع بفتح المزيد من الوكالات في كل ولايات الوطن؛

- إدخال تقنيات ووسائل حديثة لمواكبة التقدم التكنولوجي في ظل الإصلاحات النقدية؛

- ترقية العمليات المصرفية المختلفة كمنح القروض وجذب الودائع...إلخ؛

- احتلال مكانة إستراتيجية ضمن الجهاز المصرفي.

ثالثا: الهيكل التنظيمي للبنك الوطني الجزائري

الشكل التالي يوضح الهيكل التنظيمي للبنك الخارجي الجزائري:

---

[1] الموقع الإلكتروني: **w w w.bank bna.dz**، تاريخ الإطلاع 2017/05/25 على الساعة 14:00

شكل رقم (3-4): الهيكل التنظيمي للبنك الوطني الجزائري

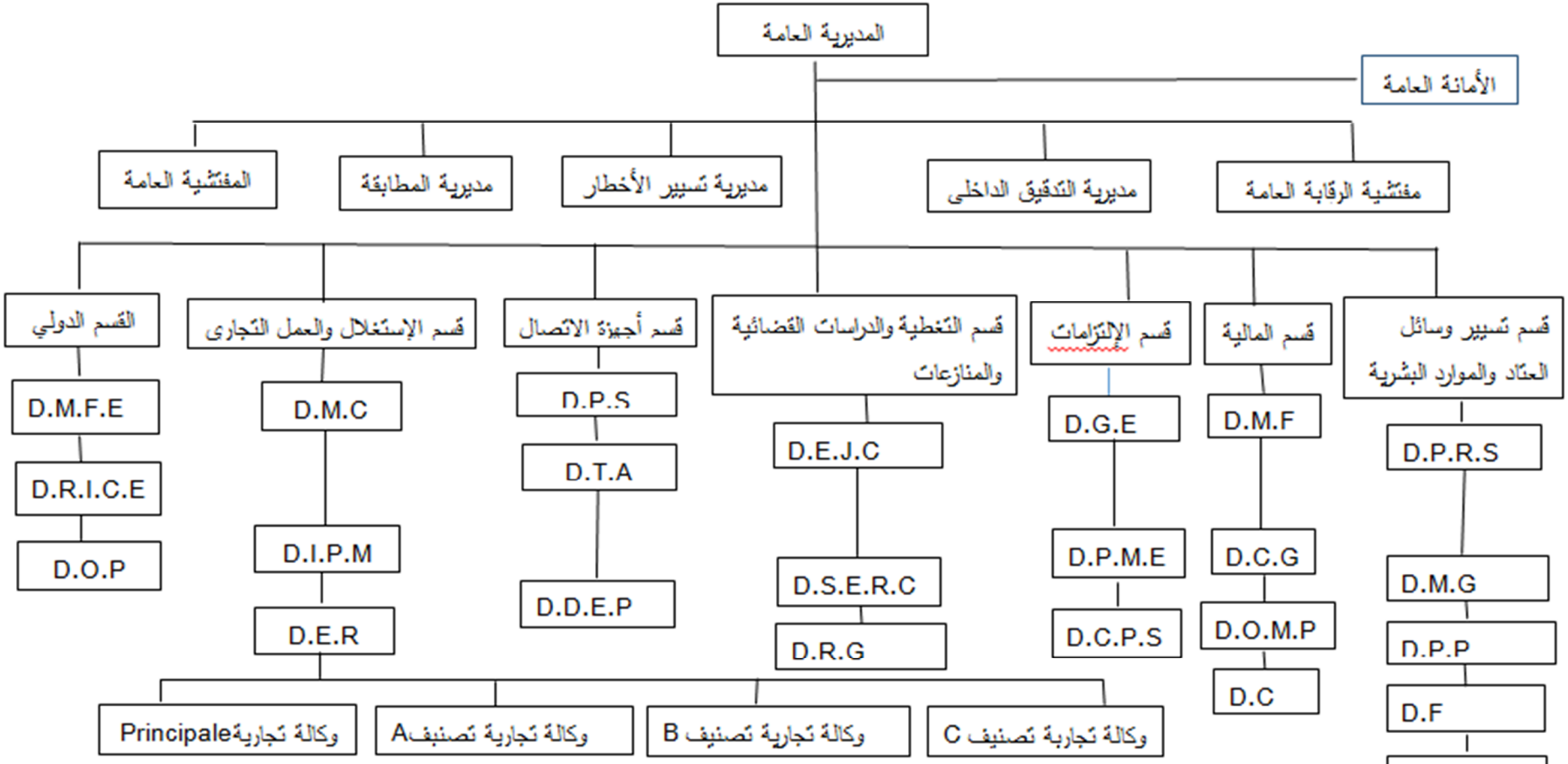

المصدر: الموقع الإلكتروني: www.benkBNA.DZ تاريخ الاطلاع: 2017/05/25. على الساعة 17:00

حيث أن:

1-الهياكل الملحقة بالمديرية العامة: تتمثل هذه الهياكل في الأمانة العامة، مفتشية الرقابة العامة، المفتشية العامة، مديرية التدقيق الداخلي، مديرية تسير الأخطار، مديرية المطابقة.

2-الهياكل التابعة للقسم الداخلي وهي:

DMFE: مديرية التحركات المالية مع الخارج؛

DRICE: مديرية العلاقات الدولية والتجارة الخارجية؛

DOD: مديرية العمليات المستندية.

3- الهياكل الملحقة بقسم الإستغلال والعمل التجاري وهي:

DER: مديرية تأطير الشبكات؛

DMC: مديرية التسويق والاتصال؛

DIPM: مديرية وسائل الدفع والنقد.

4- الهياكل الملحقة بقسم أجهزة الإعلام وتشمل:

DDEP: مديرية تطوير الدراسات والمشاريع؛

DTA: مديرية التكنولوجيات والهندسة؛

DPS: مديرية الإنتاج والخدمات.

5- الهياكل الملحقة بقسم التغطية والدراسات القانونية والمنازعات وهي:

DSERC: مديرية المتابعة والتغطية وتحصيل القروض؛

DEJG: مديرية الدراسات القانونية والمنازعات؛

DRG: مديرية تحصيل الضمانات.

6- الهياكل الملحقة بقسم الالتزامات وهي:

DGE: مديرية المؤسسات الكبرى؛

DPME: مديرية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛

DCPS: مديرية القروض للأفراد والقروض الخاصة.

7- الهياكل الملحقة بقسم المالية وهي:

DC: مديرية المحاسبة؛

DOMP: مديرية تنظيم المناهج والإجراءات؛

DCG: مديرية مراقبة التسيير؛

DMF: مديرية السوق المالي.

8- الهياكل الملحقة بقسم تسير وسائل العتاد والموارد البشرية وهي:

DPRC: مديرية الموظفين والعلاقات الاجتماعية؛

DMG: مديرية الوسائل العامة؛

DPP: مديرية المحافظة على التراث؛

DF: مديرية التكوين؛

CGOS: مركز تسير الخدمات الاجتماعية.

9- شبكة الإستغلال: تظم شبكة الإستغلال بالبنك الوطني الجزائري 17 مديرية جهوية للاستغلال تشرف على 211 وكالة تجارية من مختلف الفئات موزعة على كافة التراب الوطني.

المبحث الثاني: تقديم وتفسير مؤشرات تقييم الربحية للبنوك التجارية المدروسة خلال مدة الدراسة

بعدما تم تقديم البنوك التجارية محل الدراسة، أستوجب علينا تقديم وتفسير مؤشرات تقييم الربحية لكل من بنك البركة الجزائري، بنك السلام الجزائري، البنك الوطني الجزائري والبنك الخارجي الجزائري، وذلك خلال المدة الممتدة من سنة 2012م إلى غاية سنة 2015م.

المطلب الأول: تقديم وتفسير مؤشرات تقييم الربحية لبنك البركة الجزائري خلال مدة الدراسة

يعتبر كل من معدل العائد على حقوق الملكية، معدل العائد على الأصول، معدل هامش الربح بالإضافة إلى معدل العائد على الودائع والأموال المتاحة، وأخيرا معدل مضاعف حقوق الملكية أكثر المؤشرات استخدما لتقييم ربحية البنوك التجارية، لذلك ارتأينا للاعتماد عليها في تقييم الربحية بنك البركة الجزائري خلال مدة الدراسة.

أولا: مؤشر العائد على حقوق الملكية لبنك البركة الجزائري خلال مدة الدراسة

يحسب هذا المعدل بنسبة صافي الربح على حقوق الملكية، وهو بذلك يقيس مدى قدرة البنك على تحقيق الأرباح باستعمال الأموال المقدمة من طرف المساهمين من جهة، ومن جهة أخرى يعبر عن العائد الذي يتوقع المساهمين الحصول عليها نظير استثمار أموالهم، ويحسب وفق الصيغة التالية:

معدل العائد على حقوق الملكية = (صافي الربح / حقوق الملكية) ×100

والجدول التالي يوضح ذلك:

الجدول رقم (3-1): معدل العائد على حقوق الملكية لبنك البركة الجزائري خلال مدة الدراسة

الوحدة: ألف دج

البيان	2012	2013	2014	2015
صافي الربح	4.190.030,19	4.092.000	4.306.000	4.108.000
حق الملكية	22.110.000	22.965.000	23.810.000	23.463.000
ROE	%18,9	%17,8	%18	%17,5

المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على التقارير السنوية لبنك البركة الجزائري للسنوات المذكورة أعلاه

يلاحظ من خلال الجدول أن أعلى نسبة لمعدل العائد على حقوق الملكية لم تتجاوز حوالي 18,9 بالمائة، أي أن بنك البركة الجزائري حقق صافي ربح قدره 0,189 وحدة نقدية لكل وحدة نقدية من حقوق الملكية وذلك خلال سنة 2012م، فحين قدرت أدنى نسبة بحوالي 17,5 بالمائة سنة 2015م، والشكل التالي يوضح ذلك:

الشكل رقم(3-5): معدل العائد على حقوق الملكية لبنك البركة الجزائري خلال مدة الدراسة

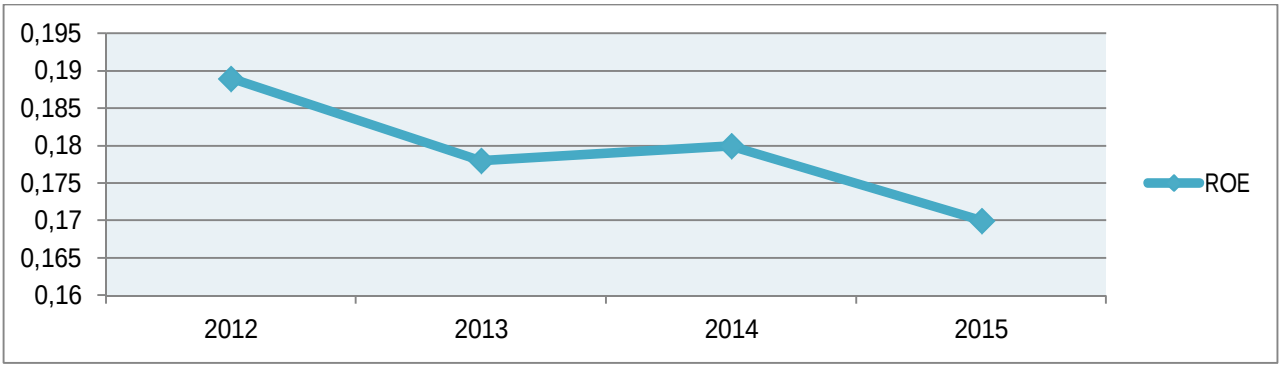

المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على الجدول رقم (3-1)

يظهر الشكل أعلاه أن معدل العائد على حقوق الملكية كان متذبذبا بين الزيادة والنقصان، ويمكن إرجاع هذا التذبذب إلى صافي الربح، فحقوق الملكية عرفت زيادة مستمرة قدرت بـ 1.353 مليون دينار جزائري خلال أربعة سنوات أي خلال الفترة (2012-2015)، فهذه الزيادة في حقوق الملكية تزيد من ثقة المتعاملين مع بنك البركة الجزائري مما ينعكس على حجم الودائع.

إن التذبذب في صافي الربح يمكن أن يكون سببه الوضع الإقتصادي الغير مستقر، والناجم عن تهاوي أسعار المحروقات التي تعد مصدر تهديد بارز، وما ينتج عليها من انخفاض لإيرادات الدولة من العملة الأجنبية، وتدهور قيمة العملة الوطنية مقارنة بأهم العملات الأجنبية، بالإضافة إلى تأثير معدل التضخم الذي استقر عند 2,92 بالمائة في ديسمبر 2014م مقابل نسبة 3,26 بالمائة في ديسمبر 2013م

أي بانخفاض طفيف قدره 0,34 بالمائة، وزيادة نمو إستيراد السلع إذ بلغت 59,44 مليار دولار خلال عام 2014م مقابل 54,99 مليار دولار خلال عام 2013م، الذي حقق خلاله بنك البركة جزائري معدل عائد على حقوق الملكية منخفض، ويدل هذا على عدم كفاءة قرارات التشغيل والإستثمار المنتهجة خلال هذه السنة، بالإضافة إلى سنة 2015م، على عكس سنة 2012م وسنة 2014م الذي حقق بنك البركة فيهما معدل مرتفع نسبيا مقارنة بالسنوات الأخرى.

وإذا ما حللنا نتائج معدل العائد على حقوق الملكية لبنك البركة الجزائري إلى مصادرها، أي إلى المؤشرين المساهمين في تحقيقها وهما معدل العائد على الأصول ومضاعف حقوق الملكية، نجد أن معدل العائد على حقوق الملكية يعود بدرجة كبيرة إلى مضاعف حقوق الملكية وبدرجة أقل إلى معدل العائد على الأصول في تحقيق معدلات العائد على حقوق الملكية خلال سنوات الدراسة المستهدفة لتقييم ربحية بنك البركة الجزائري.

ثانيا: مؤشر هامش الربح لبنك البركة الجزائري خلال المدة (2012-2015)

يبين هذا المؤشر قدرة البنك على الرقابة والسيطرة على المصروفات والضرائب، وكلما إرتفع معدل هامش الربح دل ذلك على كفاءة البنك في خفض المصروفات والضرائب.

1- المصروفات: تتمثل المصروفات التي يتحملها بنك البركة الجزائري خلال الفترة الممتدة من سنة 2012م إلى غاية سنة 2015م في تكاليف الاستغلال، تكاليف العمولات، تكاليف النشاطات الأخرى وتكاليف الإستغلال العامة بالإضافة إلى تكاليف غير عادية والجدول التالي يوضح ذلك:

الجدول رقم (3-2): مصرفات بنك البركة الجزائري خلال الفترة (2012-2015)

الوحدة: دج

البيان	2012	2013	2014	2015
تكاليف الاستغلال	1.578.289.454,23	1.745.678.777,4	1.949.578.908,27	2.078.442.335,66
العمولات	333.183.095,46	346.559.443,98	345.451.065,37	363.150.907
تكاليف النشاطات الأخرى	33.031.474,98	1.340.174,27	13.822.912,26	52.730.300,13
تكاليف استغلال	2.216.114.793,25	2.478.058.083,9	2.476.435.295,42	2.729.989.163,52

عامة				
تكاليف غير عادية	000	000	000	000
المجموع	4.160.618.818	4.571.636.480	4.785.288.181	5.224.312.706

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على التقارير السنوية لبنك البركة الجزائري للسنوات المذكورة أعلاه

يلاحظ من الجدول أعلاه أن مصروفات بنك البركة الجزائري كانت مرتفعة خلال الفترة الممتدة من سنة 2012م إلى غاية سنة 2015م، فقد قدرت أعلى قيمة لها بـ5.224.312.706 دج وأدني قيمة لها بـ 4.160.618.818 دج، والشكل الموالي يوضح ذلك:

شكل رقم (3-6): مصرفات بنك البركة الجزائري خلال الفترة(2012-2015)

الوحدة: مليون دج

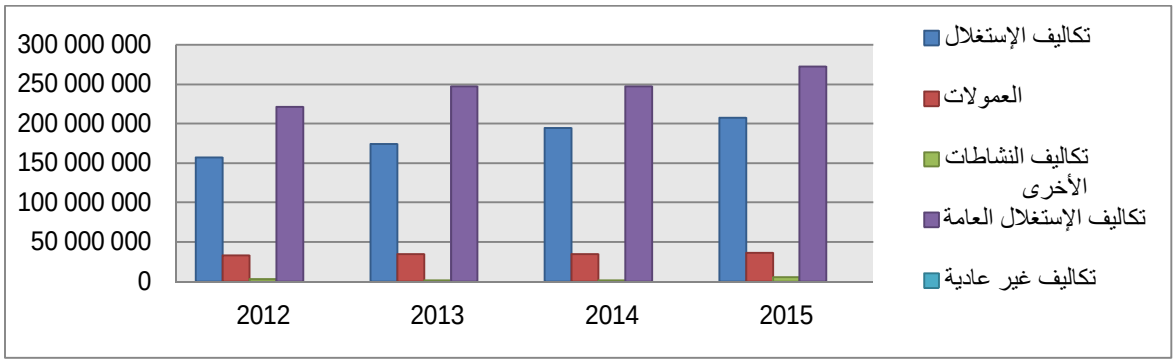

المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على الجدول رقم (3-2)

يظهر الشكل السابق أن مصروفات بنك البركة الجزائري خلال مدة الدراسة المستهدفة لتقييم ربحيته في تزايد مستمر، ويعود ذلك بشكل أكبر إلى ارتفاع كل من تكاليف الإستغلال وتكاليف الإستغلال العامة، وبشكل أقل إلى العمولات وتكاليف النشاطات الأخرى، حيث عرفت هاتين الأخيرتين تذبذبا خلال فترة الدراسة، أما تكاليف غير عادية فقد كانت معدومة على مدار سنوات الدراسة، فارتفاع هذه مصروفات البنك قد يكون سببه زيادة عدد موظفي البنك، وزيادة الديون، بالإضافة إلى زيادة عدد الفروع والوكالات التابعة للبنك.

ولمعرفة أي نسبة من نسب المصروفات أكثر تأثيرا على ربحية البنك البركة الجزائري، يجب حساب كل من نسبة المصروفات الفوائد ونسبة المصروفات بخلاف الفوائد ونسبة الضريبة، حيث كلما انخفضت أي نسبة من النسب السابقة أدى ذلك إلى ارتفاع ربحية بنك البركة الجزائري.

1-1 نسبة مصروفات الفوائد: تحسب هذه النسبة من خلال العلاقة التالية:

نسبة مصروفات الفوائد = (مصروفات الفوائد / إجمالي الإيرادات) × 100

الجدول التالي يوضح نسبة مصروفاتالفو ائد في بنك البركة الجزائري خلال المدة الدراسة:

الجدول رقم (3-3): نسبة مصروفات الفوائد لبنك البركة الجزائري خلال المدة(2012-2015)

الوحدة: ألف دج

البيان	2012	2013	2014	2015
مصروفات الفوائد	1.578.289,45	1.745.678,78	1.9949.578,9	2.078.442,34
إجمالي الإيرادات	8.285.828,93	7.760.000	7.473.000	7.818.000
النسبة	%19	%22.4	%26	%26,5

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على التقارير السنوية لبنك البركة الجزائري للسنوات المذكورة أعلاه

يظهر هذا جدول ارتفاعا واضحا لنسبة مصروفات الفوائد خلال مدة الدراسة، فقد قدرت نسبة المئوية لكل وحدة نقدية من إجمالي الإيرادات سنة 2012م بحوالي 19 بالمائة وهي أدنى نسبة حققت خلال الفترة الممتدة من سنة 2012م إلى غاية سنة 2015م، فحين قدرت أعلى نسبة بـ26,5 بالمائة، والشكل الموالي يوضح ذلك:

الشكل رقم (3-7): نسبة مصروفات الفوائد لبنك البركة الجزائري خلال مدة الدراسة

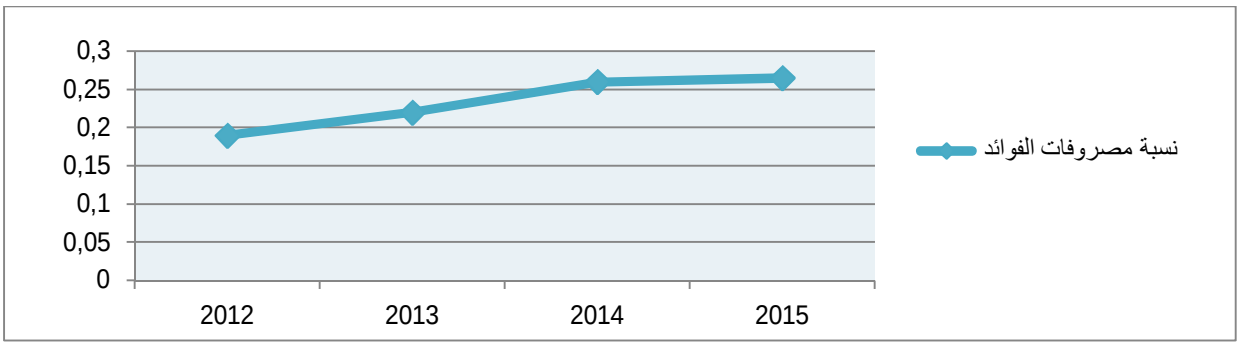

المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على الجدول رقم (3-3)

يظهر الشكل أعلاه أن نسبة مصروفات الفوائد عرفت إرتفاعا مستمرا خلال مدة الدراسة، فالبنك البركة الجزائري يعمل بمقادير مختلفة من الديون وحقوق الملكية، وهكذا يدفع فوائد مختلفة حسب مقدار الديون، ويظهر ذلك من خلال مضاعف حقوق الملكية، فحينما يرتفع مضاعف حقوق الملكية فأن مصروف الفوائد يكون مرتفعا، وهو ما يعكس القدر الكبير من الديون.

2-1 نسبة المصروفات الأخرى بخلاف الفوائد: تحسب من خلال الصيغة التالية:

نسبة مصروفات الفوائد = (المصروفات الأخرى بخلاف الفوائد / إجمالي الإيرادات) × 100

والجدول التالي يبين نسبة المصروفات الأخرى بخلاف الفوائد في بنك البركة خلال مدة الدراسة:

الجدول رقم (3-4): نسبة المصروفات الأخرى بخلاف الفوائد لبنك البركة الجزائري خلال مدة الدراسة

الوحدة: ألف دج

البيان	2012	2013	2014	2015
المصروفات الأخرى بخلاف الفوائد	2.582.329,36	2.825.957,7	2.835.709,27	3.145.870,37
إجمالي الإيرادات	8.285.828,93	7.760.000	7.473.000	7.818.000
النسبة	%31,1	%36,4	%37,9	%40,2

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على التقارير السنوية لبنك البركة الجزائري للسنوات المذكورة أعلاه

يظهر الجدول أعلاه أن نسبة المصروفات الأخرى بخلاف الفوائد عرفت ارتفاع محسوسا خلال مدة الدراسة، فقد قدرت أدنى نسبة بحوالي 31,1 بالمائة وذلك سنة 2012م وبحلول سنة 2013م بدئت هذه النسبة في الارتفاع إلى أن وصلت إلى نحو 40,2 بالمائة سنة 2015م، وهي بذلك أعلى نسبة للمصروفات الأخرى بخلاف الفوائد خلال الفترة الممتدة من سنة 2012م إلى غاية سنة 2015م، وهو ما يمكن توضيحه من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم(3-8): نسبة المصروفات الأخرى بخلاف الفوائد لبنك البركة الجزائري

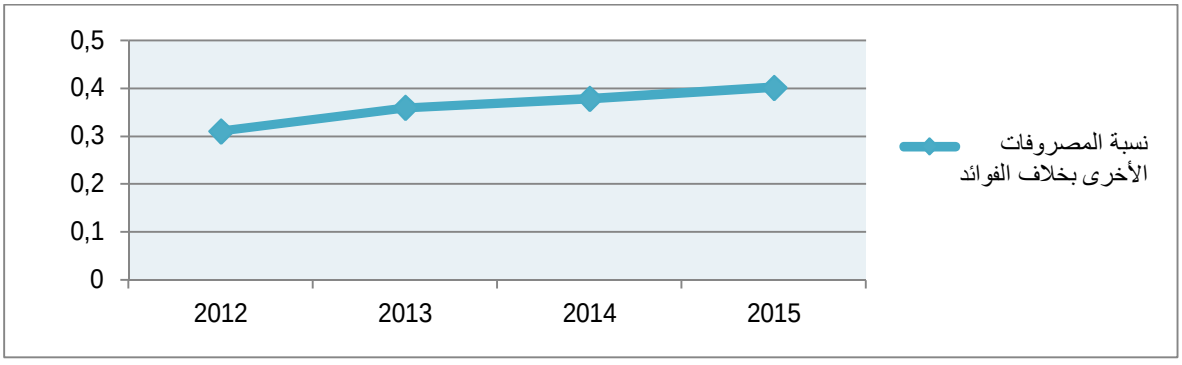

المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على الجدول رقم (3-4)

يظهر الجدول أعلاه أن نسبة المصروفات الأخرى بخلاف الفوائد عرفت زيادة مستمرة خلال مدة الدراسة، ويرجع ارتفاع هذه النسبة إلى ارتفاع مصاريف العمالة والتي تشمل المرتبات والمزايا المدفوعة ومصاريف التشغيل الأخرى.

3-1 نسبة الضريبة: هي عبارة عن حاصل قسمة ضرائب الدخل على إجمالي الإيرادات، والجدول التالي يوضح ذلك:

الجدول رقم (3-5): نسبة الضريبة لبنك البركة الجزائري خلال المدة (2012-2015)

الوحدة: ألف دج

البيان	2012	2013	2014	2015
ضرائب الدخل	1.483.260	1.360.335,87	1.055.846,33	1.585.869,6
إجمالي الإيرادات	8.285.828,93	7.760.000	7.473.000	7.818.000
النسبة	%17,9	%17,5	%14,1	%20,2

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على التقارير السنوية لبنك البركة الجزائري للسنوات المذكورة أعلاه

يلاحظ من الجدول أعلاه أن نسبة الضريبة تفوق 10 بالمائة في جميع سنوات الدراسة، فأدنى نسبة قدرت حوالي 14,1 بالمائة، وأعلى نسبة لها كانت في حدود 20,2 بالمائة، أي أن البنك حقق ضرائب دخل قدرها 0,202 وحدة نقدية لكل وحدة نقدية من إجمالي الإيرادات سنة 2012م، والشكل التالي يوضح ذلك:

شكل رقم (3-9): نسبة الضريبة لبنك البركة الجزائري خلال الفترة (2012-2015)

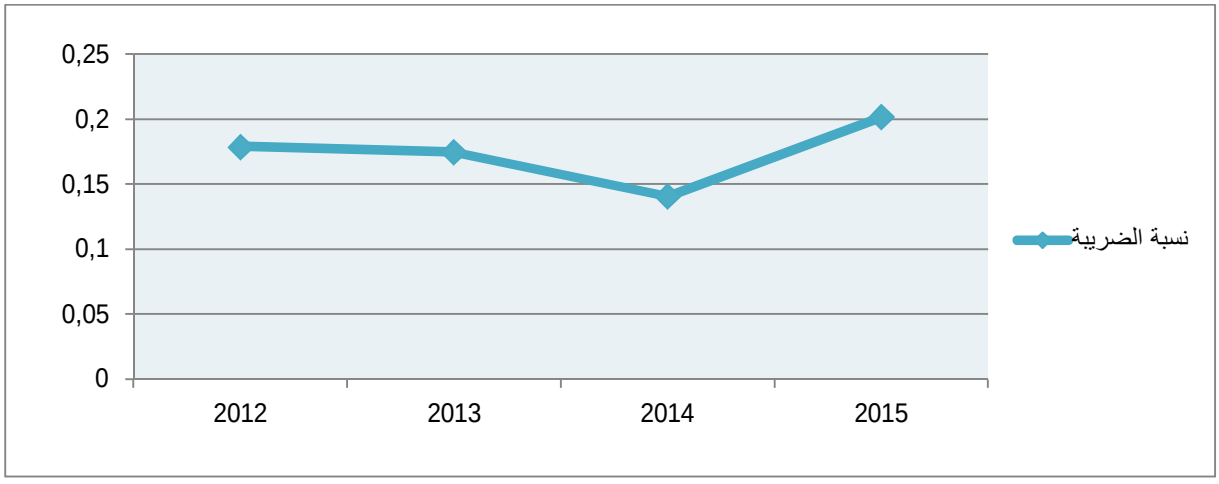

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على الجدول رقم (3-5)

يظهر الشكل أعلاه إنخفاض نسبة الضريبة سنة 2013م وسنة 2014م إلى حوالي 17,5 بالمائة و14,1 بالمائة، لتعود الإرتفاع سنة 2015م إلى نحو 20,2 بالمائة.

2- الدخل الصافي: هو عبارة عن إجمالي الإيرادات مطروحا منها المصروفات والضرائب، والجدول التالي يبين ذلك:

جدول رقم (3-6): الدخل الصافي لبنك البركة خلال المدة (2012.2015)

الوحدة: دج

البيان	2012	2013	2014	2015
إجمالي الإيرادات	8.285.828.929,12	7.760.000.000	7.473.000.000	7.818.000.000
المصروفات	4.160.618.818	4.571.636.480	4.785.288.181	5.224.312.706
الضرائب	1.483.260.001,55	1.360.335.873,08	1.055.846.328	1.585.869.604
الدخل الصافي	2.641.950.110	1.828.027.647	1.631.865.490	1.007.817.690

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على التقارير السنوية لبنك البركة الجزائري للسنوات المذكورة أعلاه

يوضح الجدول أعلاه أن هنالك إنخفاضا مستمرا في الدخل الصافي لبنك البركة الجزائري خلال مدة الدر اسة، ففي سنة 2012م بلغت قيمته 2.641.950.110 دج، وبحلول سنة 2013م بدأ في الانخفاض إلى أن وصل سنة 2015م إلى 1.007.817.690دج.

3- معدل هامش الربح: بعدما تم حساب الدخل الصافي و نسب المصروفات ونسبة الضريبة، أستوجب حساب معدل هامش الربح لبنك البركة الجزائري خلال مدة الدراسة، وفق الصيغة التالية:

معدل هامش الربح = (الدخل الصافي / إجمالي الإيرادات) × 100

و الجدول التالي يوضح ذلك:

الجدول رقم (3-7): مؤشر هامش الربح لبنك البركة الجزائري خلال فترة الدراسة

الوحدة: ألف دج

البيان	2012	2013	2014	2015
الدخل الصافي	2.641.950,11	1.828.027,65	1.631.865,49	1.007.817,69
إجمالي الإيرادات	8.285.828,93	7.760.000	7.473.000	7.818.000
PM	%31,8	%24,4	%21,8	%12,8

المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على التقارير السنوية لبنك البركة الجزائري للسنوات المذكورة أعلاه

يلاحظ أن هنالك إنخفاضا مستمرا في معدل هامش الربح، ويتضح هذا جليا من خلال التفاوت بين المعدلات المحققة على مدار سنوات الدراسة، فأكبر نسبة لهامش الربح كانت في حدود 31,8 بالمائة سنة 2012م، أي أنه حقق دخل صافي قدره 0,318 وحدة نقدية لكل وحدة نقدية من إجمالي الإيرادات، فحين أن أدنى نسبة قدر ت بحوالي 12,8 بالمائة سنة 2015م، والشكل التالي يوضح ذلك:

الشكل رقم(3-10): معدل هامش الربح لبنك البركة الجزائري خلال مدة الدراسة

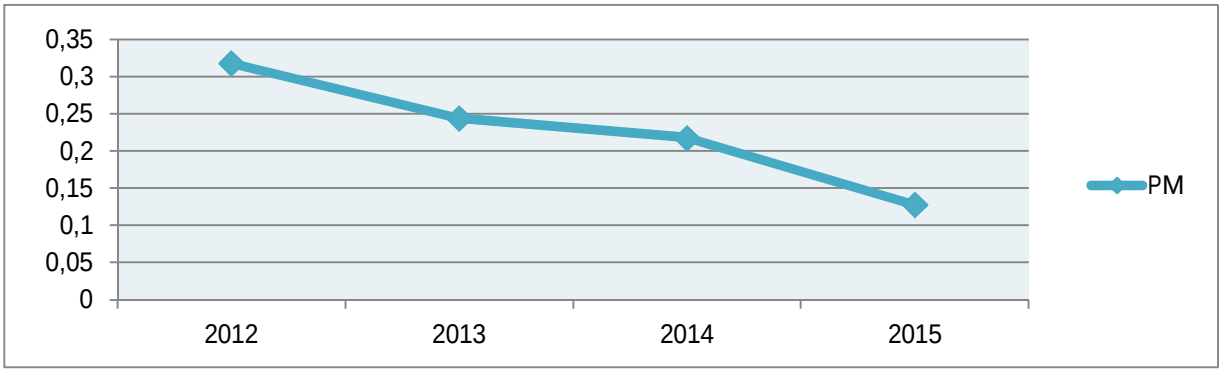

المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على الجدول رقم (3-7)

يظهر الشكل أعلاه أن معدل هامش الربح سجل انخفاض ملحوظ أثناء مدة الدراسة، فقد بلغ سنة 2012م حوالي 31,8 بالمائة وهي أعلى نسبة حققها بنك البركة الجزائري خلال مدة الدراسة، ثم إنخفضت هذه النسبة سنة 2013م إلى نحو 24,4 بالمائةوا إلى 21,8 بالمائة سنة 2014م، ليستمر هذا المعدل فالإنخفاض ليصل إلى 12,8 بالمائة سنة 2015م وهي أدنى نسبة لهامش الربح خلال فترة الممتدة من سنة 2012م إلى غاية سنة 2015م.

ويعود الإنخفاض في معدل هامش الربح إلى الضرائب والمصروفات، وذلك لأن صافي الدخل يساوي إجمالي الإيرادات مطروحا منها الضرائب والمصروفات، فهذه الأخيرة حققت زيادة مستمرة قدرت بحوالي 1.063.693.888 دج خلال مدة الدراسة أي خلال أربعة سنوات، ويمكن إرجاع الزيادة في المصروفات إلى عدد الفروع والوكالات التابعة لبنك البركة الجزائري، التي بلغت 26 فرعا سنة 2012م أما في سنة 2015م كان عدد الفروع التابعة لبنك البركة الجزائري 30 فرعا، فزيادة حجم البنك ترتب عليه زيادة حجم التكاليف، التي أثرت بدورها على هامش الربح، كما يمكن إرجاع زيادة المصروفات إلى زيادة عدد الموظفي البنك.

ففي سنة 2013م و2014م كان الإنخفاض في هذا المعدل سببه ارتفاع المصروفات، أما انخفاض هامش الربح في سنة 2015م كان سببه ارتفاع كل من المصروفات والضرائب، فارتفاع هذه الأخيرة أثر بشكل كبير على معدل هامش الربح الذي تراجع من 21,8 بالمائة سنة 2014م إلى 12,8 بالمائة سنة 2015م، ويدل هذا الإنخفاض على عدم كفاءة إدارة البنك في مراقبة وخفض وتدنية المصروفات والضرائب، حيث تعتبر كل من نسبة مصروفات الفوائد ونسبة المصروفات بخلاف الفوائد أكثر تأثير على ربحيته مقارنة بنسبة الضريبة التي حققت معدلات منخفضة خلال السنوات الأولى من مدة الدراسة المستهدفة لتقييم ربحية بنك البركة الجزائري.

ثالثا: معدل العائد على الأصول لبنك البركة الجزائري خلال المدة (2012-2015)

يدل هذا المعدل على مدى كفاءة البنك في استخدام أصوله في توليد الربحية، يتحدد معدل العائد على الأصول بمؤشرين هما هامش الربح ومنفعة الأصول.

1-معدل منفعة الأصول: يحسب هذا المؤشر وفق الصيغة التالية:

معدل منفعة الأصول = (إجمالي الإيرادات / إجمالي الأصول) × 100

و الجدول التالي يوضح ذلك:

الجدول رقم (3-8): معدل منفعة الأصول لبنك البركة الجزائري خلال المدة (2012-2015)

الوحدة: ألف دج

البيان	2012	2013	2014	2015
إجمالي الإيرادات	8.285.828,93	7.760.000	7.473.000	7.818.000
إجمالي الأصول	150.787.878	157.073.195	162.772.728	193.573.058
AU	%5,4	%4,9	%4,5	%4

المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على التقارير السنوية لبنك البركة الجزائري للسنوات المذكورة أعلاه

من خلال الجدول السابق نلاحظ أن حجم الإيراد الكلي لكل وحدة نقدية من إجمالي التي تم إمتلاكها البنك سنة 2012م يساوي 0,054 وحدة نقدية، وهي الأعلى بالنسبة للسنوات الأخرى، والشكل الموالي يوضح ذلك:

الشكل رقم(3-11): معدل منفعة الأصول لبنك البركة الجزائري خلال مدة الدراسة

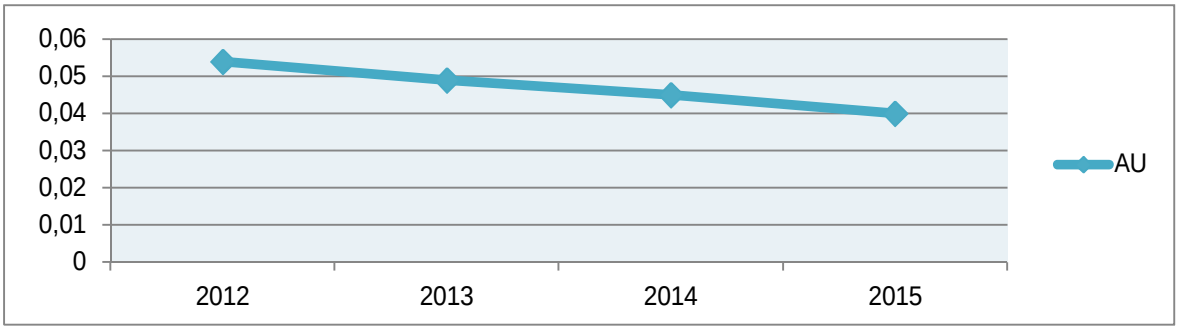

المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على الجدول رقم (3-8)

يلاحظ من خلال الشكل أعلاه أن أعلى قيمة لمنفعة الأصول قدرت بحوالي 5,4 بالمائة لتتنقص في باقي السنوات إلى أن وصلت إلى حوالي 4 بالمائة سنة 2015م.

2-معدل العائد على الأصول: يحسب وفق الصيغة التالية:

معدل العائد على الأصول = هامش الربح × منفعة الأصول

والجدول التالي يوضح قدرة بنك البركة الجزائري على توليد الربحية من الأصول:

الجدول رقم (3-9): معدل العائد على الأصول لبنك البركة الجزائري خلال الفترة (2012-2015)

البيان	2012	2013	2014	2015
PM	0,318	0,244	0,218	0,128
AU	0,054	0,049	0,045	0,04
ROA	%1,7	%1,1	%0,9	%0,5

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على التقارير السنوية لبنك البركة الجزائري للسنوات المذكورة أعلاه

يظهر الجدول أعلاه أن معدل العائد على الأصول كان منخفض على مدار أربع سنوات، فقد قدرت أعلى نسبة له بنحو 1,7 بالمائة وأدنى نسبة بحوالي 0,5 بالمائة، والشكل التالي يوضح ذلك:

الشكل رقم(3-12): معدل العائد على الأصول لبنك البركة الجزائري خلال مدة الدراسة

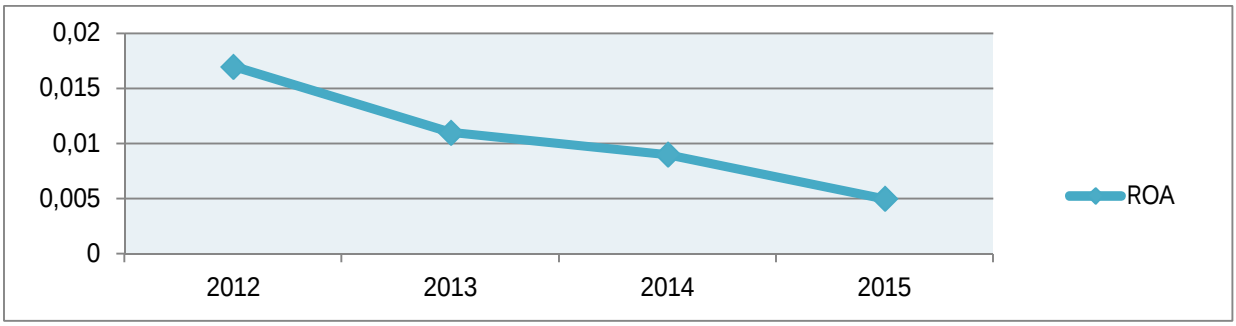

المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على الجدول رقم (3-9)

من الشكل أعلاه يتضح أن معدل العائد على الأصول شهدا انخفاضلمستمر ا، إن تحقيق بنك البركة الجزائري عائد على الأصول منخفض أو مرتفع يمكن نسبه هامش الربح أو منفعة الأصول أو لكليهما، وهو ما يمكن ملاحظته من خلال النتائج المحققة والتي توضح أن سبب هذا الإنخفاض يعود إلى انخفاض كل من هامش الربح ومنفعة الأصول، فكلاهما شهد انخفاضا مستمرا في معدلاته على رغم من التزايد المستمر لإجمالي الأصول، فانخفاض معدل منفعة الأصول يدل على عدم الإستخدام الأمثل لهذه الأصول في توليد الربحية كما يدل انخفاض هامش الربح من سنة إلى أخرى على تناقص قدرته على مراقبة وتدنية المصروفات والضرائب خلال مدة الدراسة.

رابعا: معدل العائد على الأموال المتاحة للتوظيف لبنك البركة الجزائري خلال مدة الدراسة

يقيس هذا المؤشر كفاءة إدارة البنك في توليد الربحية من الأموال المتاحة للتوظيف في البنك ويحسب من خلال العلاقة التالية:

معدل العائد على الأموال المتاحة = (صافي ربح / الأموال المتاحة للتوظيف) × 100

1- الأموال المتاحة للتوظيف: وهي عبارة عن مجموع حقوق الملكية والودائع، والجدول التالي يوضح:

الجدول رقم (3-10): الأموال المتاحة لبنك البركة الجزائري خلال الفترة(2012-2015)

الوحدة: ألف دج

البيان	2012	2013	2014	2015
حقوق الملكية	22.110.000	22.965.000	23.810.000	23.463.000
إجمالي الودائع	116.515.000	125.435.000	131.175.000	154.562.000
المجموع	138.625.000	148.400.000	154.985.000	178.025.000

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على التقارير السنوية لبنك البركة الجزائري للسنوات المذكورة أعلاه

يظهر الجدول أعلاه أن الأموال المتاحة لتوظيف لدى بنك البركة الجزائري شهدت ارتفاعامستمر ا خلال المدة الزمنية المستهدفة لتقييم ربحية البنك، وذلك نتيجة لزيادة كل من حقوق الملكية والودائع، حيث قدرت الزيادة في الأموال المتاحة بـ 39.400 مليون دج خلال أربعة سنوات.

2- معدل العائد على الأموال المتاحة للتوظيف: بعدما تم حساب الأموال المتاحة لبنك البركة الجزائري أستوجب حساب معدلها و الجدول التالي يوضح ذلك:

الجدول رقم (3-11): معدل العائد على الأموال المتاحة للتوظيف لبنك البركة خلال مدة الدراسة

الوحدة: ألف دج

البيان	2012	2013	2014	2015
صافي ربح	4.190.030,19	4.092.000	4.306.000	4.108.000
الأموال المتاحة	138.625.000	148.400.000	154.985.000	178.025.000
المعدل	%3	%2,7	%2,7	% 2,3

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على التقارير لبنك البركة الجزائري للسنوات المذكورة أعلاه

يظهر الجدول أعلاه أن معدلات العائد على الأموال المتاحة لبنك البركة الجزائري خلال الفترة الممتدة من سنة 2012م إلى غاية سنة 2015م كانت تفوق نسبة 2 بالمائة في جميع سنوات الدراسة، فأعلى نسبة كانت في حدود 3 بالمائة سنة 2012م، وأدنى نسبة قدرت بحوالي 2,3 بالمائة سنة 2015م، وهو ما يمكن توضيح من خلال هذا الشكل:

الشكل رقم (3-13): معدل العائد على الأموال المتاحة لبنك البركة الجزائري خلال مدة الدراسة

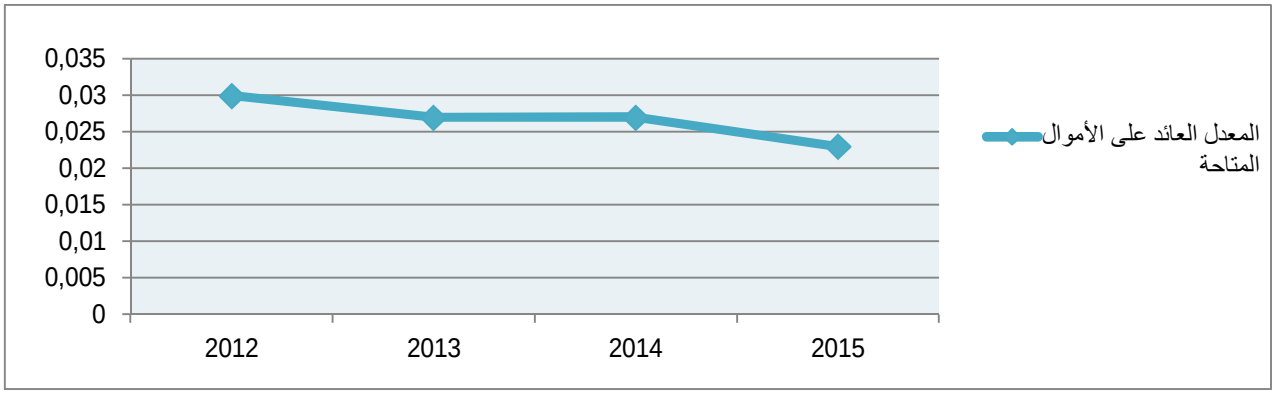

المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على الجدول رقم (3-11)

يتبين من الشكل أعلاه أن هذا المعدل كان متذبذبا، فقد بلغ سنة 2012م حوالي 2,7 بالمائة ثم إرتفع سنة 2013م إلى 2,8 بالمائة، يعد هذا الإرتفاع مؤشرا جيدا لبنك البركة في تحقيق عوائد ناتجة عن إستثمار مصادر التمويل المتمثل في حقوق الملكية والودائع في تمويل موجوداتها، لكن هذا الإرتفاع لم يستمر لأكثر من سنة، فمعدل العائد على الاموال المتاحة في سنة 2014م و2015م بلغ على التوالي 2,6 بالمائة و2,4 بالمائة ويدل هذا الإنخفاض على أن الموارد المالية المتاحة لدى بلك تتز ايد بمعدل يزيد على معدل صافي الربح الذي كان متذبذبا، على عكس الأموال المتاحة التي عرفت زيادة مستمرة

خامسا: معدل العائد على الودائع لبنك البركة الجزائري خلال المدة (2012-2015)

يستخدم هذا المعدل لقياس مدى نجاح إدارة البنك في توليد الربحية من الودائع التي استطاع عليها ويحسب وفق الصيغة التالية:

معدل العائد على الودائع = (صافي الدخل بعد الضريبة / إجمالي الودائع) ×100

والجدول التالي يوضح ذلك:

الجدول رقم (3-12): معدل العائد على الودائع لبنك البركة الجزائري خلال المدة (2012-2015)

الوحدة: ألف دج

البيان	2012	2013	2014	2015
صافي الدخل بعد الضريبة	4.190.030,19	4.092.489,01	4.306.604,7	4.055.918,04
إجمالي الودائع	116.515.000	125.435.000	131.175.000	154.562.000
المعدل	%3,5	%3,26	%3,28	%2,6

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على التقارير السنوية لبنك البركة الجزائري للسنوات المذكورة أعلاه

يظهر هذا الجدول أن معدل العائد على الودائع لبنك البركة الجزائري خلال الفترة الممتدة من سنة2012 م إلى غاية سنة 2015 م كان متذبذبا بين الزيادة والنقصان، فقد قدرت أعلى نسبة له بحوالي 3,5 بالمائة سنة 2012م، أي أن البنك حقق صافي دخل بعد الضريبة يقدر بـ 0,350 وحدة نقدية لكل وحدة نقدية من إجمالي الودائع في نفس السنة، فحين كانت أدنى نسبة في حدود 2,6 بالمائة وذلك سنة 2015م، والشكل الموالي يوضح ذلك:

الشكل رقم(3-14): معدل العائد على الودائع لبنك البركة الجزائري خلال مدة الدراسة

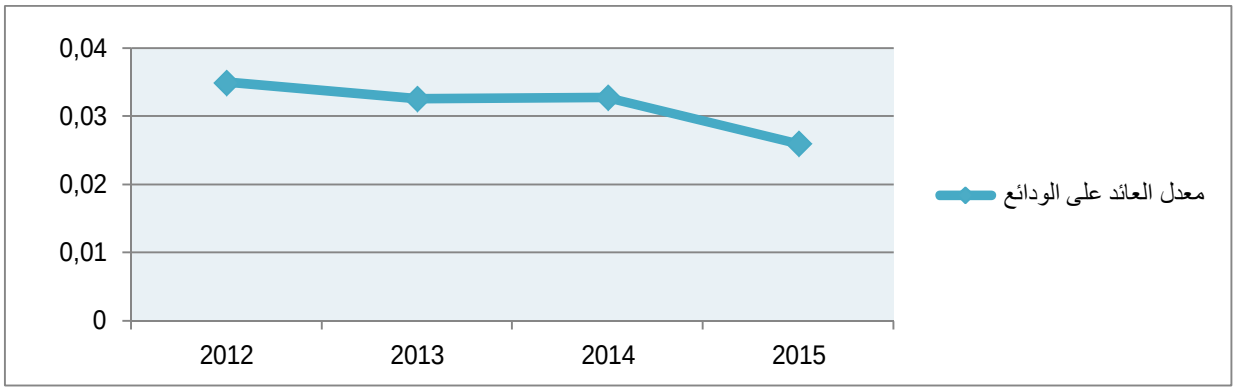

المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على الجدول (3-12)

يظهر الشكل أعلاه أن معدل العائد على الودائع بلغ سنة 2012م نحو 3,5 بالمائة وهي أعلى نسبة سجلت خلال مدة الدراسة، ثم تناقصت سنة 2013م لتصل إلى حوالي 3,26 بالمائة، وتزايدت سنة 2014م لتكن 3,28 بالمائة، لتعود الإنخفاض عام 2015م إلى حوالي 2,6 بالمائة وهي بذلك أدنى نسبة حققها بنك البركة الجزائري خلال هذه المدة، وتدل هذه النسبة على إنخفاض قدرة بنك البركة الجزائري في توليد الربح من الودائع المتحصل عليها.

إن هذا التذبذب في معدل العائد على الودائع يعود إلى تذبذب في صافي الربح، لأن الودائع عرفت زيادة متسمرة خلال الفترة الزمنية المستهدفة لتقييم ربحية البنك مما يعكس ثقة الجمهور ببنك البركة الجزائري، وتوفر القناعة الكافية لديهم بصلابة وقوة الجهاز البنكي، كما يعكس تزيد حجم الودائع رغبة بعض العملاء في تعامل مع البنوك الإسلامية تجنبا لربا.

سادسا: معدل مضاعف حقوق الملكية لبنك البركة الجزائري خلال المدة (2012-2015)

يعتبر هذا المعدل مقياسا للعائد والمخاطرة، فهو يؤثر على ربحية البنك بتأثيره على الأصول التي تحدد العائد على حق الملكية، كما يعكس حجم الأصول التي يمكن خسارتها قبل أن يصل البنك إلى مرحلة

العجز عن الوفاء بالالتزامات، وتشير القيمة الأكبر من هذا المعدل إلى درجة أكبر من التمويل بالديون مقارنة بالأموال الخاصة، يحسب وفق العلاقة التالية:

معدل الرفع المالي = إجمالي الأصول / إجمالي حقوق الملكية

الجدول التالي يوضح ذلك:

الجدول رقم (3-13): معدل مضاعف حقوق الملكية لبنك البركة الجزائري خلال مدة الدراسة

الوحدة: ألف دج

البيان	2012	2013	2014	2015
إجمالي الأصول	150.787.878	157.073.195	162.772.728	193.573.058
حق الملكية	22.110.000	22.965.000	23.810.000	23.463.000
EM	6,819	6,839	6,836	8,250

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على التقارير السنوية لبنك البركة الجزائري لسنوات المذكورة أعلاه

يلاحظ من الجدول أعلاه أن معدلات مضاعف حقوق الملكية كان متقاربة جدا خلال ثلاث السنوات الأولى من مدة الدراسة، ألا أنها سجلت ارتفاعا ملحوظ في السنة الأخيرة أي خلال سنة 2015م، حيث قدرت بحوالي 8,250 وهي بهذا أعلى نسبة لمعدل مضاعف حقوق الملكية خلال مدة الدراسة، والشكل الموالي يوضح معدل مضاعف حقوق الملكية لبنك البركة الجزائري خلال الفترة الممتدة من سنة 2012م إلى غاية سنة 2015م.

الشكل رقم (3-15): معدل مضاعف حقوق الملكية لبنك البركة الجزائري خلال مدة الدراسة

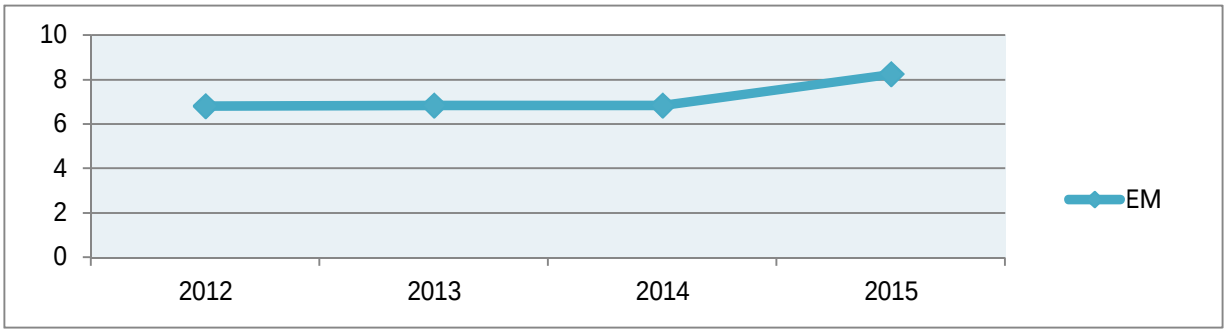

المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على الجدول رقم (3-13)

يتضح من الشكل أعلاه أن معدلات مضاعف حقوق الملكية كانت متقاربة في قيمتها خلال ثلاث سنوات الأولى من مدة الدراسة، فقد بلغت أكبر قيمة لها 8,25 سنة 2015م وأدنى قيمة سنة 2012م بحوالي 6,819، كما إن معدلات مضاعف حقوق الملكية لبنك البركة الجزائري خلال مدة الدراسة أكبر من

نسب مؤشر العائد على الأصول، ويفسر هذا إعتماد البنك على التمويل بالديون بشكل أكبر مقارنة بحقوق الملكية.

المطلب الثاني: تقديم وتفسير مؤشرات تقييم الربحية لبنك السلام الجزائر خلال مدة الدراسة

تعد مؤشرات الربحية من الأدوات الهامة التي يستخدمها البنك لتقييم أدائه المالي بصفة عامة وتقييم ربحيته بصفة خاصة، فتقييم ربحية البنك بواسطة المؤشرات المالية يعطي صورة واضحة عن مركزه.

أولا: مؤشر العائد على حقوق الملكية لبنك السلام الجزائر خلال المدة (2012-2015)

يحسب وفق العلاقة التالية:

معدل العائد على حقوق الملكية = (صافي الربح / حق الملكية) ×100

والجدول التالي يوضح ذلك:

الجدول رقم (3-14): معدل العائد على حقوق الملكية لبنك السلام الجزائر خلال مدة الدراسة

الوحدة: ألف دج

البيان	2012	2013	2014	2015
صافي الربح	1.119.549	1.266.660	1.383.314	301.257
حق الملكية	11.350.000	12.617.000	14.000.000	14.300.000
ROE	%9,8	%10	%9,8	%2,1

المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على التقارير السنوية لبنك السلام الجزائر للسنوات المذكورة أعلاه

يلاحظ من خلال الجدول أن بنك السلام الجزائر حقق صافي ربح قدره 0,1 وحدة نقدية لكل وحدة نقدية من حقوق الملكية وذلك خلال سنة 2013م، لينخفض إلى 0,021 وحدة نقدية وذلك سنة 2015م، والشكل التالي يوضح ذلك:

الشكل رقم (3-16): معدل العائد على حقوق الملكية لبنك السلام الجزائري خلال مدة الدراسة

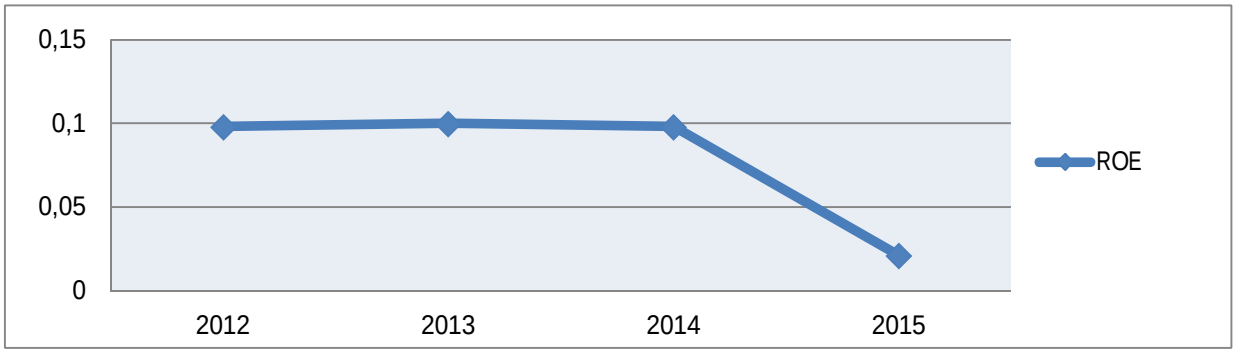

المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على الجدول رقم (3-14)

من خلال الشكل أعلاه يلاحظ ارتفاع معدل العائد على حقوق الملكية من سنة 2012م إلى سنة 2013م، وهذا راجع إلى الإرتفاع في صافي الربح لسنوات 2012م 2013م و2014م، ذلك أن إنعكاسات الأزمة المالية العالمية على الاقتصاد الجزائري تعتبر ضعيفة إذا ما قورنت بإقتصاديات أخرى كما أن التوازنات الاقتصادية الكبيرة لم تعرف اختلالا يستحق الذكر خاصة من جانب الاستقرار المالي الخارجي، لينخفض انخفاض طفيف في سنة 2014م إلى حوالي 9,8 بالمائةوا إلى 2,1 بالمائة سنة 2015م وهي أدنى نسبة حققها البنك خلال مدة الدراسة، وهذا يدل على عدم كفاءة قرارات التشغيل والإستثمار، وينسب هذا الإنخفاض إلى انخفاض صافي الأرباح سنة 2015م إلى 301.257.000 دج بعدما كان يتراوح في السنوات السابقة ما بين 1.119.549 ألف دج و1.383.314 ألف دج، كما عرفت حقوق الملكية ارتفاعا طيلة مدة الدراسة فكانت قيمتها في سنتي 2012م و2015م مقدرة بـ11.350.000ألف دج و14.300.000 ألف دج على التوالي، إذ تعتبر هذه الزيادة مصدر ثقة للمتعاملين مع بنك السلام الجزائر مما ينعكس بالإيجاب على حجم الودائع.

كما يمكن ارجاع الإنخفاض في صافي الربح لسنة 2015م إلى المرحلة الخاصة التي مر بها البنك وهي استرجاع البنك لآليات الحوكمة، من خلال رفع الإدارة المؤقتة عن البنك إبتداءا من الفاتح جويلية 2015، إضافة إلى التحولات التي شهدها الوضع الإقتصادي جراء الإنخفاض الملحوظ لأسعار النفط ومنه لإيرادات الدولة من العملة الأجنبية، والإنعكاسات التي ترتبت عنها وأيضا تدهور قيمة العملة الوطنية مقارنة بأهم العملات الأجنبية، كما عرف أيضا معدل التضخم تزايدا مستمرا، ومالها من تبعات على مستوى حجم المعاملات الإقتصادية والقوانين والأنظمة المصرفية الهادفة لتعزيز الإجراءات الحكومية وتشديد الرقابة على نشاط المؤسسات المصرفية.

وإذا قمنا بتحليل نتائج معدل العائد على حقوق لبنك السلام الجزائر إلى المؤشرين المساهمين في تحقيقها وهما معدل العائد على الأصول ومضاعف حقوق الملكية، حيث نجد أن تحقيق معدل العائد على حقوق الملكية خلال مدة الدراسة يعود بدرجة أكبر إلى معدل العائد على الأصول، وبدرجة أقل إلى مضاعف حق الملكية.

ثانيا: مؤشر هامش الربح لبنك السلام الجزائر خلال المدة (2012-2015)

لمعرفة مدى قدرة بنك السلام الجزائر على الرقابة والسيطرة وتدنية التكاليف والضرائب، يجب حساب مؤشر هامش الربح خلال الفترة الممتدة من سنة 2012م إلى غاية سنة 2015م.

1- المصروفات: تحسب وفق الصيغة التالية:

المصروفات = تكاليف استغلال + تكاليف عمولات + تكاليف النشاط الأخرى + تكاليف استغلال عامة + تكاليف غير عادية.

والجدول التالي يوضح ذلك:

الجدول رقم (3-15): مصروفات بنك السلام الجزائر خلال الفترة (2012-2015)

الوحدة: دج

البيان	2012	2013	2014	2015
تكاليف استغلال	77.593.000	134.629.000	149.880.000	125.930.000
تكاليف عمولات	87.717.000	82.066.000	2.756.000	2.880.000
تكاليف النشاطات الأخرى	93.000	-	-	-
تكاليف استغلال عامة	816.677.000	1.126.574.000	1.007.324.000	915.333.000
تكاليف غير عادية	-	-	-	-
المجموع	982.080.000	1.343.269.000	1.159.960.000	1.044.143.000

المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على التقارير السنوية لبنك السلام الجزائر للسنوات المذكورة أعلاه

يلاحظ من الجدول أن مصروفات بنك السلام الجزائر قدرت سنة 2012م بـ982.080.000 دج فحين قدرت سنة 2013م بـ 1.343.269.000 دج، فهي بهذا سجلت زيادة قدرها 3161189000 دج خلال سنة واحدة، لتعاود الإنخفاض في سنة 2014م و2015م، والشكل الموالي يوضح ذلك:

الشكل رقم (3-17): مصروفات بنك السلام الجزائر خلال المدة الدراسة

الوحدة: مليون دج

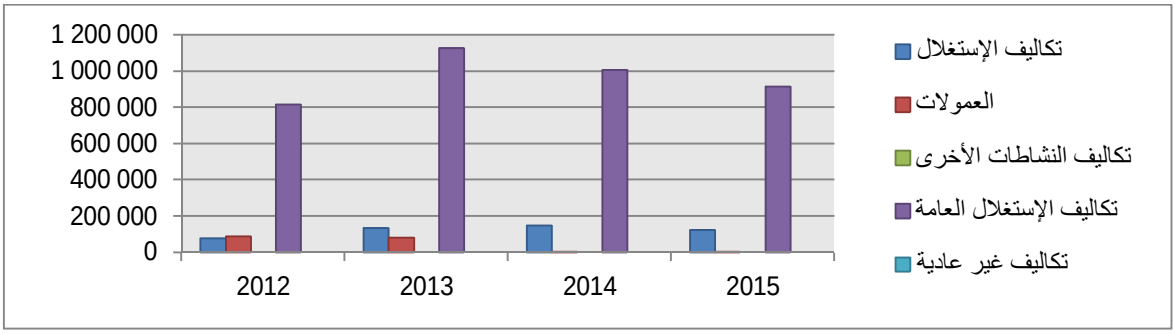

المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على الجدول رقم (3-15)

يلاحظ من الشكل أعلاه أن المصروفات كانت مرتفعة جدا خلال مدة الدراسة، ويمكن ارجاع هذه الزيادة إلى توسع البنك من خلال فتح فروع ووكالات جديدة للبنك، وكذا زيادة حجم الودائع ومنحه علاوات عليها، بالإضافة إلى قيام البنك بإصدار قروض في أوقات ارتفاع معدلات الفائدة.

سيتم حساب نسب المصروفات والضرائب لمعرفة أي المصروفات أكثر تأثير على ربحية بنك السلام الجزائر خلال فترة الدراسة.

1-1 نسبة مصروفات الفوائد: يحسب وفق الصيغة التالية:

نسبة مصروفات الفوائد = (مصروفات الفوائد / إجمالي الإيرادات) ×100

والجدول التالي يوضح ذلك:

الجدول رقم (3-16): نسبة المصروفات الفوائد لبنك السلام الجزائر خلال فترة الدراسة

الوحدة: ألف دج

البيان	2012	2013	2014	2015
مصروفات الفوائد	77.593	134.629	149.880	125.930
إجمالي الإيرادات	3.003.833	4.021.811	2.859.401	2.214.284
نسبة مصروفات الفوائد	%2,5	%3	%5,2	%5,6

المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على التقارير السنوية لبنك السلام الجزائر للسنوات المذكورة أعلاه

يلاحظ من الجدول أعلاه أن نسبة مصروفات الفوائد قدرت سنة 2012م بحوالي 2,5 بالمائة وبحلول سنة 2013م بدأت هذه النسبة في الارتفاع إلى أن وصلت لحوالي 5,6 بالمائة سنة 2015م وهي بهذا تعتبر أعلى نسبة لمصروفات الفوائد خلال مدة الدراسة سنة، والشكل الموالي يوضح ذلك:

الشكل رقم (3-18): نسبة المصروفات الفوائد لبنك السلام الجزائري

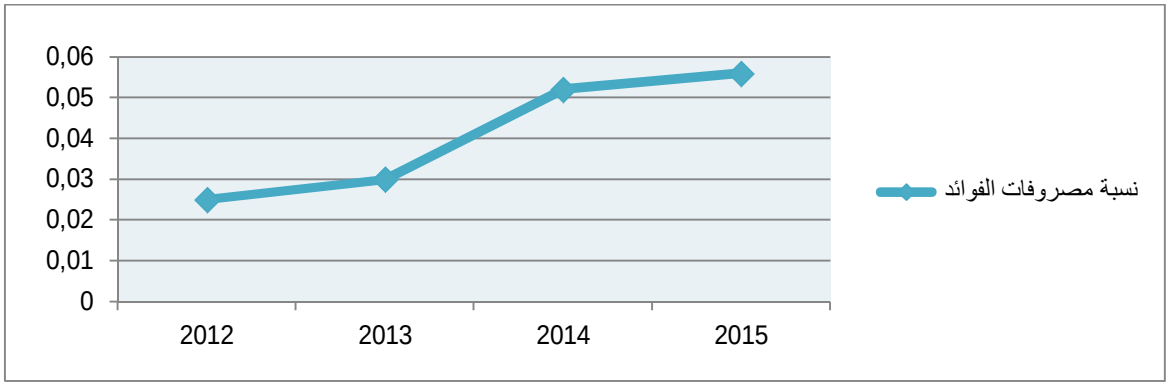

المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على الجدول رقم (3-16)

يتضح من خلال هذا الشكل أن نسبة المصروفات في تزايد مستمر، مما يعكس طبيعة عمل بنك السلام الجزائر، فهو يعمل بمقادير مختلفة من الديون وحقوق الملكية، وهكذا يدفع فوائد مختلفة حسب مقدار الديون، ويظهر ذلك من خلال مضاعف حقوق الملكية، فحينما يرتفع مضاعف حقوق الملكية فأن مصروف الفوائد يكون مرتفعا.

2-1 نسبة المصروفات بخلاف الفوائد: تحسب بالصيغة التالية:

نسبة المصروفات الأخرى بخلاف الفوائد = (المصروفات الأخرى بخلاف الفوائد / إجمالي الإيرادات) × 100

الجدول التالي يوضح ذلك:

الجدول رقم (3-17): نسبة المصروفات الأخرى بخلاف الفوائد لبنك السلام الجزائر خلال مدة الدراسة

الوحدة: ألف دج

البيان	2012	2013	2014	2015
المصروفات الأخرى بخلاف الفوائد	904.487	1.208.640	1.010.080	918.213
إجمالي الإيرادات	3.003.833	4.021.811	2.859.401	2.214.284
النسبة	%30,1	%30	%35,3	%41,4

المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على التقارير السنوية لبنك السلام الجزائر للسنوات المذكورة أعلاه

يتضح من الجدول أعلاه أن نسبة المصروفات الأخرى بخلاف الفوائد شهدت إنخفاض طفيف سنة 2013م إذ قدر هذا الإنخفاض بحوالي0,1 بالمائة، لتعاود الارتفاع سنة 2014م إلى نحو35,3 بالمائة، وسنة 2015م إلى نحو41,4 بالمائة، والشكل الموالي يوضح ذلك:

الشكل رقم (3-19): نسبة المصروفات الأخرى بخلاف الفوائد لبنك السلام الجزائر

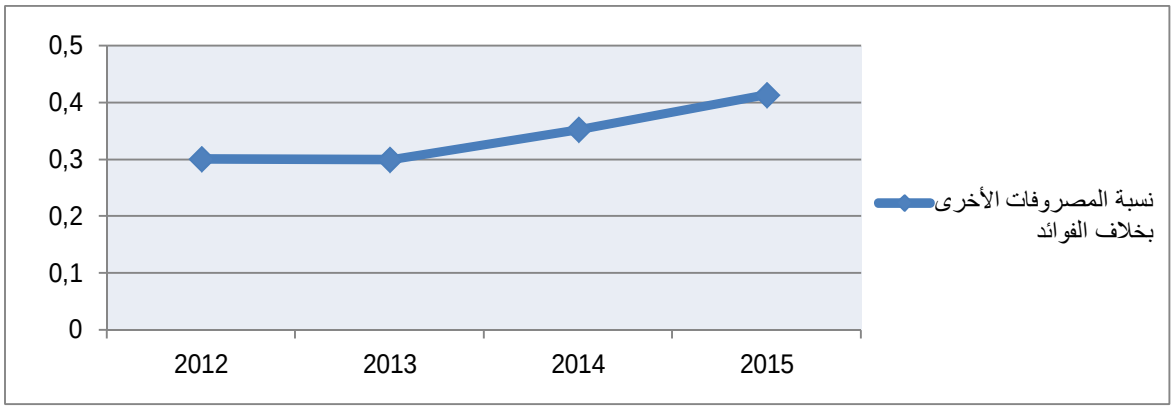

المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على الجدول رقم (3-17)

نلاحظ من الجدول أعلاه أن نسبة المصروفات بخلاف الفوائد عرفت تزايد مستمر، ويرجع ذلك إلى مصاريف العمالة والتي تشمل المرتبات والمزايا المدفوعة ومصاريف التشغيل الأخرى.

3-1 نسبة الضريبة: تحسب بالعلاقة التالية:

نسبة الضريبة = (ضرائب الدخل / إجمالي الإيرادات) ×100

والجدول التالي يوضح ذلك:

الجدول رقم (3-18): نسبة الضريبة لبنك السلام الجزائر خلال المدة (2012-2015)

الوحدة: ألف دج

البيان	2012	2013	2014	2015
ضرائب الدخل	440.191	495.348	383.962	176.023
إجمالي الإيرادات	3.003.833	4.021.811	2.859.401	2.214.284
نسبة الضريبة	%14,6	%12,3	%13,4	%7,9

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على التقارير السنوية لبنك السلام الجزائر للسنوات المذكورة أعلاه

نلاحظ من الجدول أعلاه أن نسبة الضريبة كانت متذبذبة بين الزيادة والنقصان، فأعلى قيمة لها كانت سنة 2012م بحوالي 14,6 بالمائة وأدنى نسبة سنة 2015م بحوالي7,9 بالمائة، والشكل أدناه يبين ذلك:

الشكل رقم (3-20): نسبة الضريبة لبنك السلام الجزائري خلال مدة الدراسة

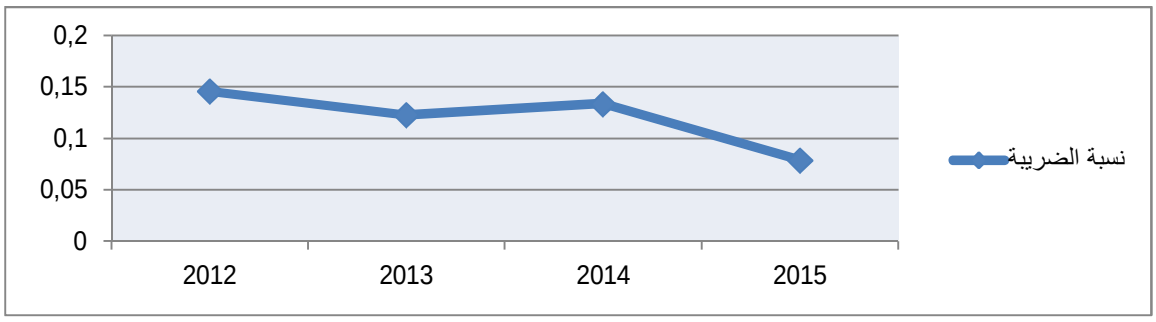

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الجدول رقم (3-18)

2- الدخل الصافي: هو عبارة عن إجمالي الإيرادات مطروحا منها المصروفات والضرائب، والجدول التالي يبين ذلك:

الجدول رقم (3-19): الدخل الصافي لبنك السلام الجزائر خلال فترة الدراسة (2012-2015)

الوحدة: دج

البيان	2012	2013	2014	2015
إجمالي الإيرادات	3.003.833.000	4.021.811.000	2.859.401.000	2.214.284.000
المصروفات	982.080.000	1.343.269.000	1.159.960.000	1.044.143.000
الضرائب	440.191.000	495.348.000	383.962.000	176.023.000
الدخل الصافي	1.581.562.000	2.183.194.000	1.315.479.000	994.118.000

المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على التقارير السنوية لبنك السلام الجزائر للسنوات المذكورة أعلاه

يتضح من الجدول أعلاه أن الدخل الصافي لبنك السلام الجزائري خلال الفترة الممتدة من سنة 2012م إلى غاية سنة 2015م كان متذبذبا بين الزيادة والنقصان، فقد عرف إرتفاع في قيمته سنة 2013م لينخفض سنة 2014م إلى 1.315.479.000 دج إلى 994.118.000 دج سنة 2015م.

3- مؤشر هامش الربح: ويحسب وفق الصيغة التالية:

معدل هامش الربح = (الدخل الصافي / إجمالي الإيرادات) × 100

والجدول التالي يوضح ذلك:

الجدول رقم (3-20): مؤشر هامش الربح لبنك السلام الجزائر خلال فترة الدراسة (2012-2015)

الوحدة: ألف دج

البيان	2012	2013	2014	2015
الدخل الصافي	1.581.562	2.183.194	1.315.479	994.118
إجمالي الإيرادات	3.003.833	4.021.811	2.859.401	2.214.284
PM	%52,6	%54,2	%46	%44,8

المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على التقارير السنوية لبنك السلام الجزائر للسنوات المذكورة أعلاه

يظهر الجدول أعلاه أن معدلات هامش الربح لبنك السلام الجزائري كانت تفوق 40 بالمائة خلال مدة الدراسة، حيث قدرت أعلى نسبة بحوالي 54,2 بالمائة سنة 2013م أي أنه حقق دخل صافي قدره 0,526

وحدة نقدية لكل وحدة من إجمالي الإيرادات، فحين قدرت أدنى نسبة بنحو 44,8 بالمائة سنة 2015م والشكل الموالي يوضح ذلك:

الشكل رقم (3-21): مؤشر هامش الربح لبنك السلام الجزائر خلال مدة الدراسة

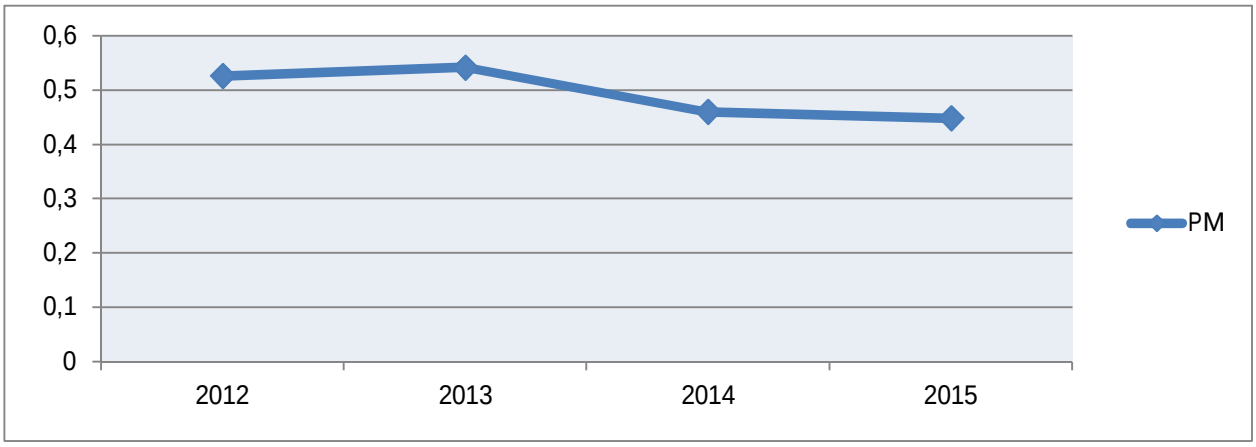

المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على الجدول رقم (3-20)

نلاحظ من خلال الشكل أعلاه ارتفاع مؤشر هامش الربح من 52,6 بالمائة سنة 2012م إلى 54,2 بالمائة سنة 2013م، وهي أعلى نسبة حققها البنك خلال فترة الدراسة، وهذا بسبب ارتفاع الدخل الصافي حيث قدر سنة 2012م بـ1.581.562.000 دج ليرتفع سنة 2013م إلى 2183194000 دج وكذا إجمالي الإيرادات الذي قدرت سنة 2012م بـ300383000 دج وارتفعت سنة 2013م إلى 4021811000دج، تعود هذه الإرتفاعات التي مست كل من الدخل الصافي وا ٍجمالي الإيرادات إلى الإنخفاض في كل ونسبة المصروفات بخلاف الفوائد وكذا نسبة مصروفات الفوائد، ونسبة الضريبة حيث قدرت هذه الأخيرة سنة 2012م بحوالي 14,6 بالمائة وانخفضت سنة 2013م إلى نحو 12.3 بالمائة وكذلك نسبة المصروفات بخلاف الفوائد التي قدرت سنتي 2012م و2013م بحوالي30,1 بالمائة و30 بالمائة على التوالي.

كما سجل مؤشر هامش الربح انخفاضا سنة 2014م حيث قدر بحوالي 46 بالمائة ليعاود الإنخفاض مجددا سنة 2015م إلى نحو 44,8 بالمائة، لتعتبر أدنى نسبة حققها البنك في الفترة الممتدة من 2012م إلى 2015م،يعود هذا التدهور في مؤشر هامش الربح إلى الإنخفاض في كل من الدخل الصافي وا ٍجمالي الإيرادات، فقد قدر الدخل الصافي سنة 2014م بـ994.118.000 دج وا ٍجمالي الإيرادات بـ2.214.284.000 دج، وهذا الإنخفاض راجع إلى الإرتفاع في كل من نسبة الضريبة، ونسبة المصروفات بخلاف الفوائد، بالإضافة إلى الإرتفاع في نسبة مصروفات الفوائد سنة 2014م، حيث قدرت كل منهم بحوالي 13,4 بالمائة، 35,3 بالمائة و5,2 بالمائة على التوالي، لتعاود نسبة الضريبة الإنخفاض إلى

حوالي 7,9 بالمائة، أما بالنسبة إلى نسبة المصروفات بخلاف الفوائد ونسبة مصروفات الفوائد فارتفعت إلى 41,4 بالمائة و5,6 بالمائة على التوالي سنة 2015م، ويمكن إرجاع هذا الإرتفاع في نسبة المصروفات لزيادة عدد الفروع والوكالات التابعة للبنك، وكذا زيادة حجم الودائع التي بلغت سنة 2015م 23.517.000.000 دج، إذ تعتبر كل من نسبة المصروفات بخلاف الفوائد ونسبة الضريبة الأكثر تأثيرا على ربحية بنك السلام مقارنة مع نسبة مصروفات الفوائد، التي تراوحت نسبها بين 2,5 بالمائة و5,6 بالمائة خلال فترة الدراسة.

ثالثا: معدل العائد على الأصول لبنك السلام الجزائر خلال المدة (2012-2015)

تم الاعتماد على معدل العائد على الأصول لمعرفة مدى كفاءة بنك السلام الجزائر على إدارة أصوله بشكل الأمثل والذي يحقق له أعلى عائد.

1- معدل منفعة الأصول: ويحسب وفق الصيغة التالية:

معدل منفعة الأصول = (إجمالي الإيرادات/ إجمالي الأصول) ×100

والجدول التالي يوضح ذلك:

الجدول رقم (3-21): معدل منفعة الأصول لبنك السلام الجزائر خلال فترة الدراسة (2012-2015)

الوحدة: ألف دج

البيان	2012	2013	2014	2015
إجمال الإيرادات	3.003.833	4.021.811	2.859.401	2.214.284
إجمالي الأصول	32.782.523	39.550.749	36.309.089	40.575.207
AU	%9,1	%10,1	%7,8	%5,4

المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على التقارير السنوية لبنك السلام الجزائر للسنوات المذكورة أعلاه

يظهر الجدول أعلاه أن معدل منفعة الأصول لم تتعدى أعلى نسبة لها 10,1 بالمائة أي أن حجم الإيراد الكلي لكل وحدة نقدية من الأصول التي تم امتلاكها سنة 2013م تساوي 0.101 وحدة نقدية، بينما أقل نسبة لها خلال المدة الممتدة من سنة 2012م إلى غاية سنة 2015م فقد قدرت بحوالي 5,4 بالمائة، والشكل التالي يوضح ذلك:

الشكل رقم (3-22): معدل منفعة الأصول لبنك السلام الجزائر خلال مدة الدراسة

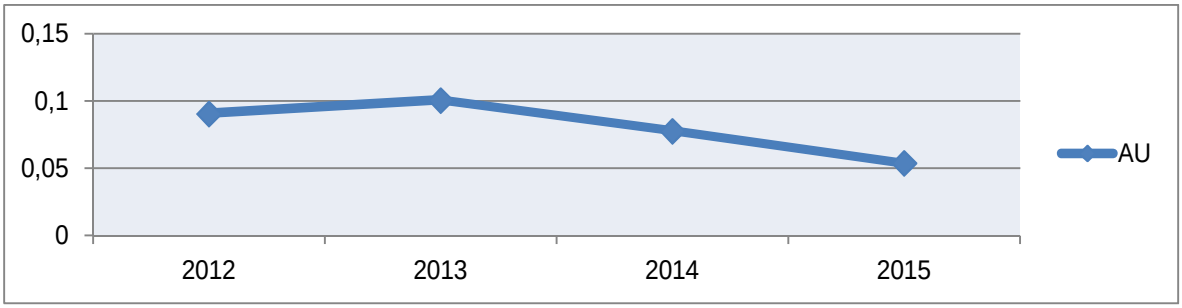

المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على الجدول رقم (3-21)

يلاحظ من الشكل أعلاه أن هذا المعدل لبنك السلام شهاد إرتفاع سنة 2013م لينخفض سنة 2014م إلى حوالي 7,8 بالمائة وذلك بسبب إنخفاض إجمالي الإيرادات والأصول، وا إلى 5,4 بالمائة سنة 2015م.

2- معدل العائد على الأصول: يحسب وفق الصيغة التالية:

معدل العائد على الأصول = هامش الربح × منفعة الأصول

والجدول التالي يوضح ذلك:

الجدول رقم (3-22): معدل العائد على الأصول لبنك السلام الجزائر خلال مدة الدراسة

البيان	2012	2013	2014	2015
PM	0,526	0,542	0,460	0,448
AU	0,091	0,101	0,078	0,054
ROA	%4,7	%5,4	%3,5	%2,4

المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على التقارير السنوية لبنك السلام الجزائر للسنوات المذكورة أعلاه

يوضح الجدول أعلاه أن معدل العائد على الأصول لبنك السلام الجزائر لم تتعدى أعلى نسبة له 5,4 بالمائة، فحين قدرت ادني نسبة له بحوالي 2,4 بالمائة وذلك خلال مدة الدراسة، والشكل التالي يوضح ذلك:

الشكل رقم (3-23): معدل العائد على الأصول لبنك السلام الجزائر خلال مدة الدراسة

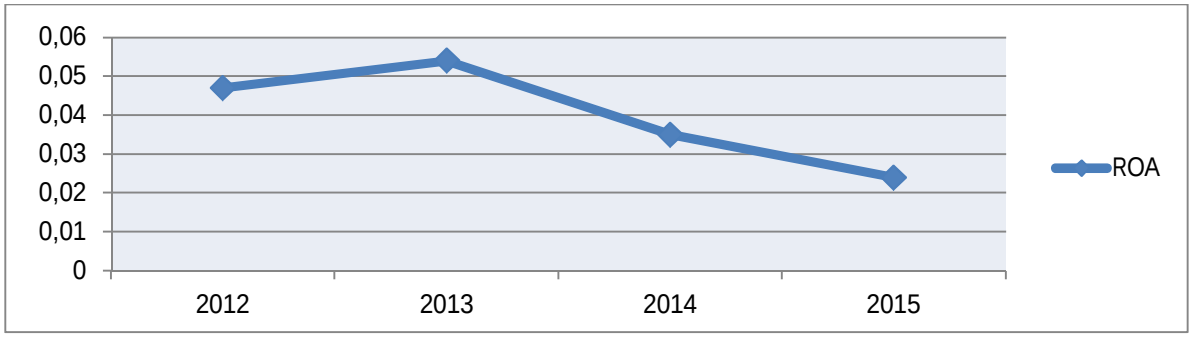

المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على الجدول الرقم (3-22)

نلاحظ من خلال الشكل أعلاه تذبذب معدل العائد على الأصول وينسب هذا التذبذب إلى لهامش الربح أو لمعدل منفعة الأصول أو لكليهما، فارتفاع معدل العائد على الأصول من حوالي 4,7 بالمائة سنة 2012م إلى 5,4 بالمائة سنة2013م راجع إلى ارتفاع نسبة هامش الربح إلى حوالي 54,2 بالمائة، وكذا ارتفاع معدل منفعة الأصول إلى 10,1 بالمائة، بعدما كان سنة 2012م يقدر بحوالي 9,1 بالمائة، وهذا بسبب ارتفاع إجمالي الإيرادات سنة 2013م التي قدرت 4.021.811.000 دج، لينخفض إلى 3,5 بالمائة سنة 2014م وا إلى حوالي 2,4 بالمائة سنة 2015م، وهي أدنى نسبة لهذا المعدل خلال مدة الدراسة، ويرجع هذا الإنخفاض خلال هاتين السنتين إلى انخفاض معدل هامش الربح الذي قدر سنة 2014م و2015م بحولي 46 بالمائة و44,8 بالمائة على التوالي، وكذا انخفاض معدل منفعة الأصول الذي سجل إنخفاضا سنة 2014م قدر بنحو 7,8بالمائة، وليعاود الإنخفاض سنة 2015م إلى حولي 5,4 بالمائة، وهذا راجع إلى الإنخفاض في إجمالي الإيرادات في سنتي 2014م و2015م، ويعكس هذا الإنخفاض عدم قدرة البنك على الإستغلال الأمثل لأصوله في توليد ربحيته.

رابعا: معدل العائد على الأموال المتاحة لبنك السلام الجزائر خلال المدة (2012-2015)

لمعرفة مدى كفاءة إدارة بنك السلام الجزائر في توليد الربحية من أموال المتاحة للتوظيف، خلال مدة الممتدة من سنة 2012م إلى غاية سنة 2015م، تم الاعتماد على مؤشر العائد على الأموال المتاحة.

1- الأموال المتاحة للتوظيف: تتمثل الأموال المتاحة لدى بنك السلام الجزائر خلال مدة الدراسة في حقوق الملكية وا إجمالي الودائع،والجدول التالي يوضح ذلك:

الجدول رقم (3-23): الأموال المتاحة للتوظيف لبنك السلام الجزائر خلال مدة الدراسة

الوحدة: مليون دج

البيان	2012	2013	2014	2015
حقوق الملكية	11.350	12.617	14.000	14.300
مجموع الودائع	19.401	23.932	19.451	23.517
المجموع	30.751	36.549	33.451	37.817

المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على التقارير السنوية لبنك السلام الجزائر للسنوات المذكورة أعلاه

يتضح من هذا الجدول أن الأموال المتاحة للتوظيف لبنك السلام الجزائري كانت متذبذبة على مدار سنوات الدراسة حيث سجلت أعلى قيمة لها سنة 2015م وأدنى قيمة لها سنة 2012م.

2- معدل العائد على الأموال المتاحة: يحسب وفق العلاقة التالية:

معدل العائد على الأموال المتاحة = (صافي ربح / الأموال المتاحة) × 100

والجدول التالي يوضح ذلك:

الجدول رقم (3-24): معدل العائد على الأموال المتاحة لبنك السلام الجزائر خلال مدة الدراسة

الوحدة: ألف دج

البيان	2012	2013	2014	2015
صافي ربح	1.119.549	1.266.660	1.383.314	301.257
الأموال المتاحة	30.751.000	36.549.000	33.451.000	37.817.000
المعدل	%3,6	%3,4	%4,1	%0,7

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على التقارير السنوية لبنك السلام الجزائر للسنوات المذكورة أعلاه

يظهر هذا الجدول أن معدل العائد على الأموال المتاحة لبنك السلام الجزائر شهد انخفاض مستمر خلال فترة الدراسة، فأعلى نسبة له كانت سنة 2014م بحوالي 4,1 بالمائة أي أن حجم الإيراد الكلي لكل وحدة نقدية من الأصول التي إمتلاكها سنة2014م تساوي 0,041 وحدة نقدية، في حين قدرت أدنى نسبة بحوالي 0,7 بالمائة سنة 2015 والشكل التالي يوضح ذلك:

الشكل رقم (3-24): معدل العائد على الأموال المتاحة لبنك السلام الجزائري

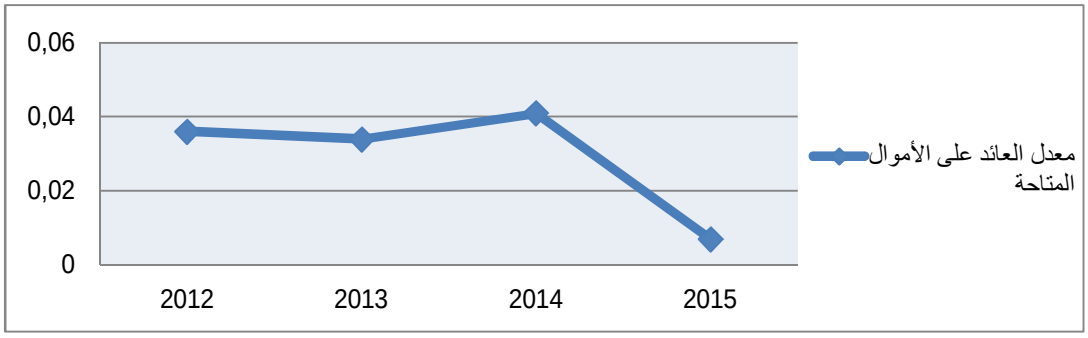

المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على الجدول رقم (3-24)

يلاحظ من خلال الشكل أعلاه أن معدل العائد على الأموال المتاحة شهد تذبذب خلال مدة الدراسة، حيث يدل هذا التذبذب على تفاوت قدرة بنك السلام الجزائر على إستغلال الأموال المتاحة لديه، والمتمثلة في حقوق الملكية والودائع، فعلى الرغم من إرتفاع صافي الربح خلال ثلاث السنوات الأولى، إلا أنه حقق انخفاض سنة 2013م بالإضافة إلى سنة و2015م التي شهد خلالها البنك إنخفاض كبير في صافي الربح.

خامسا: معدل العائد على الودائع لبنك السلام الجزائر خلال مدة الدراسة (2012-2015)

يحسب وفق الصيغة التالية:

معدل العائد على الودائع = (صافي الدخل بعد الضريبة / إجمالي الودائع) ×100

والجدول التالي يبين ذلك:

الجدول رقم (3-25): معدل العائد على الودائع لبنك السلام الجزائر خلال مدة الدراسة

الوحدة: ألف دج

البيان	2012	2013	2014	2015
صافي الدخل بعد الضريبة	1.119.549	1.266.660	1.383.314	301.357
إجمالي الودائع	1.940.100	23.932.000	19.451.000	23.517.000
معدل العائد على الودائع	%5,7	%5,2	%7,1	%1,2

المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على التقارير السنوية لبنك السلام الجزائر لسنوات المذكورة أعلاه

يظهر الجدول أعلاه أن معدل على الودائع لبنك السلام خلال مدة الدراسة لم تتجاوز أعلى نسبة له 7,1 بالمائة سنة 2014م، أي أنه حقق صافي دخل بعد الضريبة قدره 0,071 وحدة نقدية لكل وحدة نقدية من إجمالي الودائع، فحين قدرت أدنى نسبة بحوالي 1,2 بالمائة سنة 2015م والشكل التالي يبين ذلك:

الشكل رقم (3-25): معدل العائد على الودائع لبنك السلام الجزائر خلال مدة الدراسة

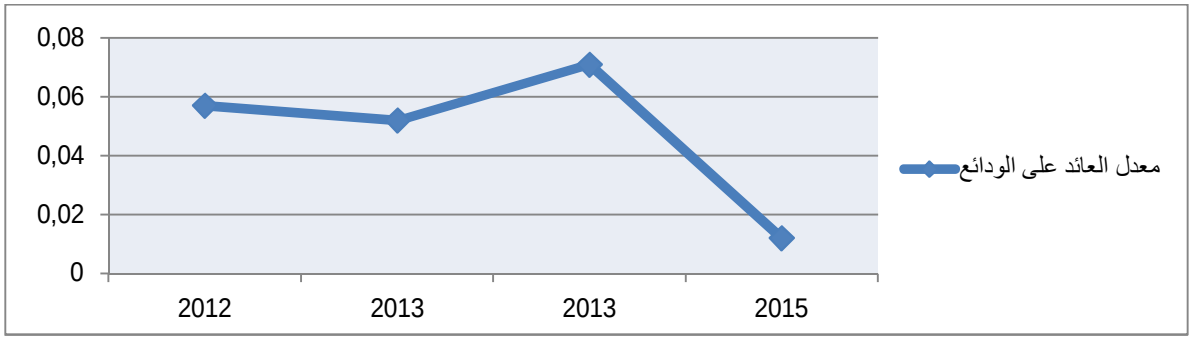

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الجدول رقم (3-25)

يلاحظ من الجدول أعلاه أن هناك تذبذب في معدل العائد على الودائع، فقد سجل إنخفاض طفيف سنة2013م بعدما كانت نسبته سنة 2012م تقدر بحوالي 5,7 بالمائة لتنخفض سنة 2013م إلى 5,2 بالمائة، وهذا راجع لزيادة قيمة إجمالي الودائع لنفس السنة، والتي تعكس ثقة المتعاملين في البنك، كما يلاحظ سنة 2014م ارتفاع ملحوظ في معدل العائد على الودائع حيث قدرت نسبته بحوالي 7,1 بالمائة إذ تعتبر أقصى نسبة حققها في فترة الدراسة، وينسب هذا الإرتفاع لزيادة صافي الدخل بعد الضريبة، بحيث قدر

في نفس السنة بحوالي 1.383.314 ألف دج ،وكذا إنخفاض في قيمة إجمالي الودائع والذي قدر بـ 19.451000 ألف دج ليعاود الإنخفاض في سنة 2015 إلى أدنى مستوى له قدر بحوالي 1,2 بالمائة، تعكس هذه النسبة انخفاض قدرة بنك السلام الجزائر على خلق الأرباح من الودائع،وهذا ر اجع لإنخفاض صافي الدخل بعد الضريبة الذي قدرت قيمته بـ 301.357 ألف دج، وكذا زيادة حجم الودائع حيث قدرت قيمتها بـ 23.517.000 ألف دج.

سادسا: معدل مضاعف حقوق الملكية لبنك السلام الجزائر خلال المدة (2012-2015)

سيتم حساب مضاعف حقوق الملكية لبنك السلام الجزائر خلال فترة الدراسة الممتدة من 2012م إلى 2015م، وفق الصيغة التالية:

معدل مضاعف حقوق الملكية = إجمالي الأصول / حق الملكية

والجدول التالي يبين ذلك:

الجدول رقم (3-26): مضاعف حقوق الملكية لبنك السلام خلال مدة الدراسة (2012-2015)

الوحدة: ألف دج

البيان	2012	2013	2014	2015
إجمالي الأصول	32.782.523	39.550.749	36.309.089	40575.207
حق الملكية	11.350	12.617.000	14.000.000	14.300.000
EM	2,888	3,134	2,593	2,837

المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على التقارير السنوية لبنك السلام الجزائر للسنوات المذكورة أعلاه

يلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن هذا المعدل لبنك السلام الجزائري كان متذبذبا خلال فترة الدراسة، حيث سجل أعلى قيمة سنة 2013م مقدرة بحوالي 3,134 وأدنى قيمة سنة 2014م قدرت بحوالي 2,593.

الشكل رقم (3-26): مضاعف حقوق الملكية لبنك السلام الجزائري خلال سنوات الدراسة

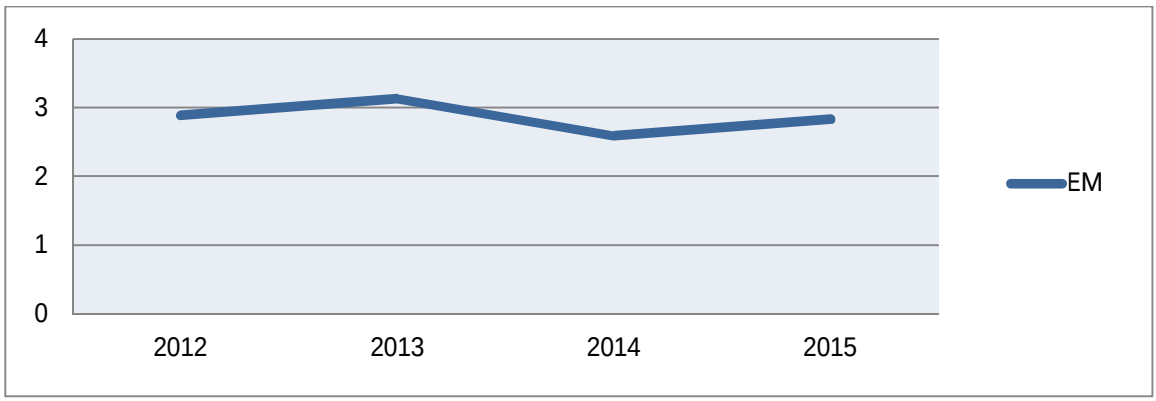

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الجدول رقم (3-26)

يلاحظ من الشكل أعلاه أن معدلات مضاعف حق الملكية لبنك السلام الجزائر تفوق 2 مرة في جميع سنوات الدراسة، كما أن معدلات العائد على الأصول أكبر من معدلات مضاعف حقوق الملكية لبنك السلام الجزائر، ويدل على أن البنك لم يعتمد على مضاعف حقوق الملكية في تحقيق العائد على حقوق الملكية.

المطلب الثالث: تقديم وتفسير مؤشرات تقييم الربحية للبنك الخارجي الجزائري خلال مدة الدراسة

لمعرفة مدى كفاءة القرارات المتخذة من قبل إدارة البنك الخارجي الجزائري، تم الاعتماد على مؤشرات تقييم ربحية، وذلك خلال الفترة الممتدة من سنة 2012م إلى غاية سنة 2015م.

أولا: مؤشر هامش الربح للبنك الخارجي الجزائري خلال مدة الدراسة

تم الاعتماد على مؤشر هامش الربح لمعرفة مدى قدرة البنك الخارجي الجزائري على الرقابة على المصروفات والضرائب، وذلك خلال الفترة الممتدة من سنة 2012م إلى غاية سنة 2015م.

1 – المصروفات: تتمثل المصروفات والنفقات التي يتحملها البنك الخارجي الجزائري خلال المدة الدراسة في تكاليف الإستغلال، تكاليف العمولات، تكاليف النشاطات الأخرى، تكاليف الإستغلال العامة وتكاليف غير عادية، والجدول التالي يوضح ذلك:

الجدول رقم (3-27): مصروفات بنك الخارجي الجزائري خلال الفترة (2012-2015)

الوحدة: دج

البيان	2012	2013	2014	2015
تكاليف الإستغلال	14.757.147.502	15.919.101.842	17.029.528.841	18.939.839.423
تكاليف العمولات	1.387.196.258	1.241.756.315	1.161.215.315	1.453.800.521
تكاليف النشاطات الأخرى	4.984.541.824	8.064.715.105	18.515.490.105	45.640.462.996
تكاليف الإستغلال العامة	17.226.450.981	16.196.291.568	11.923.830.567	15.554.386.404
المجموع	38.355.336.565	41.421.864.830	48.630.064.828	81.588.489.345

المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على التقارير السنوية للبنك الخارجي الجزائري للسنوات المذكورة أعلاه

يظهر الجدول أعلاه أن مصروفات البنك الخارجي خلال الفترة الممتدة من سنة 2012م إلى غاية سنة 2015م كانت في تزايد مستمر، فقد قدرت أدنى قيمة بـ38.355.336.565 دج سنة 2012م وأعلى قيمة بـ81.588.489.345 دج سنة 2015م، والشكل التالي يوضح ذلك:

الشكل رقم (3-27): نسبة المصروفات البنك الخارجي الجزائري خلال مدة الدراسة

الوحدة: مليون دج

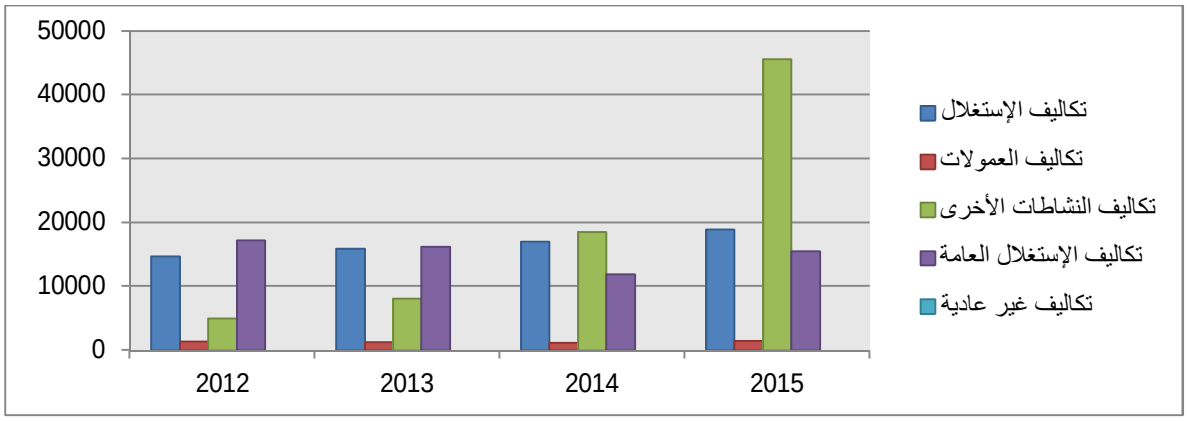

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الجدول رقم (3-27)

يلاحظ من الشكل أعلاه ان تكاليف الإستغلال، تكاليف الإستغلال العامة، بالإضافة إلى تكاليف النشاطات الأخرى التي شهدت ارتفاعا كبير خلال السنتين الأخيرتين من مدة الدراسة وخاصة سنة 2015م، كانت مرتفعة مقارنة بتكاليف العمولات وتكاليف غير عادية والتي كانت معدومة خلال مدة الدراسة، ولمعرفة أي نسبة من نسب المصروفات أكثر تأثيرا على ربحية البنك الخارجي الجزائري سيتم حساب ما يلي:

1-1 نسبة مصروفات الفوائد: تحسب هذه النسبة من خلال العلاقة التالية:

نسبة مصروفات الفوائد = (مصروفات الفوائد / إجمالي الإيرادات) × 100

والجدول التالي يوضح ذلك:

الجدول رقم (3-28): نسبة مصروفات الفوائد لبنك الخارجي الجزائري خلال مدة الدراسة

الوحدة: ألف دج

البيان	2012	2013	2014	2015
مصروفات الفوائد	14.757.147,5	15.919.101,8	17.029.528,8	18.939.839,4
إجمالي الإيرادات	44.509.329,9	45.622.792,5	61.663.218,5	69.573.769,3
النسبة	%33,1	%34,8	%27,6	%27,2

المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على التقارير السنوية للبنك الخارجي الجزائري لسنوات المذكورة أعلاه

يلاحظ من الجدول أن نسبة مصروفات الفوائد للبنك الخارجي الجزائري كانت متذبذبة بين الزيادة والنقصان خلال الفترة الممتدة من سنة 2012م إلى غاية سنة 2015م، فأعلى نسبة لها قدرت بحوالي 34,8 بالمائة سنة 2013م، فحين قدرت أدنى نسبة بنحو 27,2 بالمائة سنة 2015م، والشكل التالي يوضح ذلك:

الشكل رقم(3-28): نسبة مصروفات الفوائد لبنك الخارجي الجزائري خلال مدة الدراسة

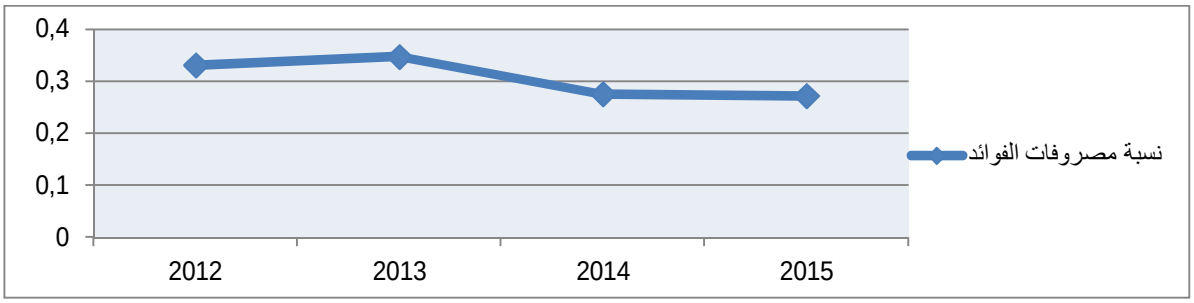

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الجدول رقم (3-28)

يبين الشكل أن نسبة مصروفات الفوائد كانت تفوق 20 بالمائة خلال المدة (2012-2015)، فالبنك الخارجي الجزائري يعمل بمقادير مختلفة من الديون وحقوق الملكية، وهكذا يدفع فوائد مختلفة حسب مقدار الديون، وكلما ارتفع مقدار الديون كلما ادى ذلك إلى ارتفاع مصروفات الفوائد.

2-1 نسبة المصروفات الأخرى بخلاف الفوائد: تحسب من خلال العلاقة التالية:

نسبة مصروفات الفوائد الأخرى بخلاف الفوائد = (المصروفات الأخرى بخلاف الفوائد / إجمالي الإيرادات) × 100

والجدول التالي يوضح ذلك:

الجدول رقم (3-29): نسبة المصروفات الأخرى بخلاف الفوائد للبنك الخارجي الجزائري

الوحدة: ألف دج

السنوات	2012	2013	2014	2015
المصروفات بخلاف الفوائد	23.598.189,1	25.502.763	31.600.536	62.648.649,9
إجمالي الإيرادات	44.509.329,9	45.622.792,5	61.663.218,5	69.573.769,3
النسبة	%53,01	%55,8	%51,2	%90

المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على التقارير السنوية للبنك الخارجي الجزائري للسنوات المذكورة أعلاه

يظهر الجدول أعلاه أن نسب المصروفات الأخرى بخلاف الفوائد كانت مرتفعة خلال فترة الدراسة، فكل نسبها تفوق 50 بالمائة، ويتضح هذا جليا من خلال أعلى نسبة لها والتي قدرت بحوالي 90 بالمائة سنة 2015م، وأدنى نسبة بنحو 51,2 بالمائة سنة 2014م والشكل أدناه يبين ذلك:

الشكل رقم (3-29): نسبة المصروفات الأخرى بخلاف الفوائد للبنك الخارجي الجزائري

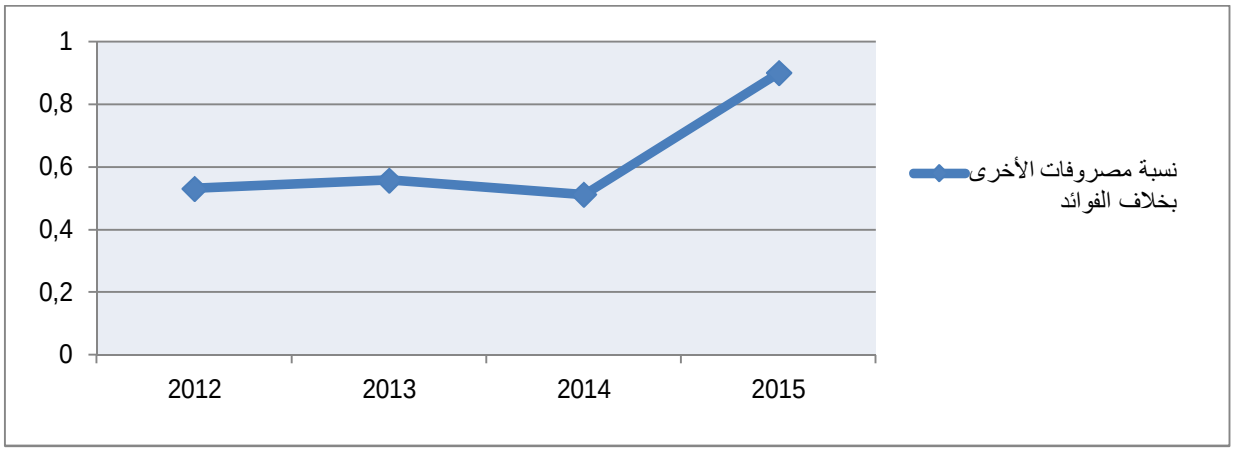

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الجدول رقم (3-29)

يلاحظ من الشكل أن نسبة المصروفات الأخرى كانت مرتفعة خلال مدة الدراسة وخاصة سنة 2015م، ويعكس هذا ارتفاع مصاريف العمالة، والتي تشمل المرتبات والمزايا المدفوعة ومصاريف التشغيل الأخرى.

3- نسبة الضريبة: تحسب من خلال العلاقة التالية:

نسبة الضريبة = (ضرائب الدخل / إجمالي الإيرادات) × 100

والجدول التالي يوضح ذلك:

الجدول رقم (3-30): نسبة الضريبة للبنك الخارجي الجزائري خلال المدة (2012-2015)

الوحدة: ألف دج

البيان	2012	2013	2014	2015
ضرائب الدخل	11.474.649,4	7.378.506,21	10.620.401,2	12.436.772,5
إجمالي الإيرادات	44.509.329,9	45.622.792,5	61.663.218,5	69.573.769,3
نسبة الضريبة	%25,7	%16,1	%17,2	%17,8

المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على التقارير السنوية للبنك الخارجي الجزائ ي للسنوات المذكورة أعلاه

يظهر الجدول أعلاه أن نسب الضريبة كانت متذبذبة خلال مدة الدراسة، فقد قدرت أعلى نسبة لها بحوالي 25,7 بالمائة سنة 2012م، وأدنى نسبة بحوالي 16,1 سنة 2013م والشكل أدناه يوضح ذلك:

الشكل رقم (3-30): نسبة الضريبة للبنك الخارجي الجزائري خلال فترة الدراسة

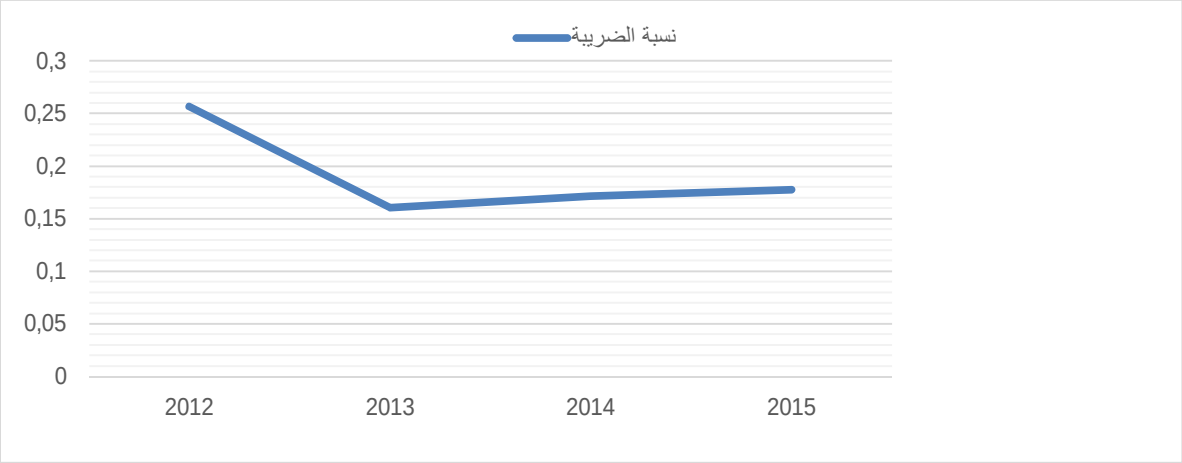

المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على الجدول رقم (3-30)

يلاحظ من خلال الشكل أعلاه أن نسبة الضريبة كانت متذبذبة خلال مدة الدراسة، وذلك بسبب التذبذب في ضرائب الدخل.

2- الدخل الصافي: يحسب من خلال العلاقة التالية:

الدخل الصافي = إجمالي الإيرادات – (مصروفات + الضرائب)

الجدول التالي يوضح الدخل الصافي للبنك الخارجي الجزائري خلال مدة الدراسة:

الجدول رقم (3-31): الدخل الصافي للبنك الخارجي الجزائري خلال المدة (2012-2015)

الوحدة: ألف دج

البيان	2012	2013	2014	2015
إجمالي الإيرادات	44.509.329,9	45.622.792,5	61.663.218,5	69.573.769,3
المصروفات	38.355.336,6	41.421.864,8	48.630.064,8	81.588.489,3
ضرائب الدخل	11.474.649,4	7.378.506.211	10.620.401,21	12.436.772,5
الدخل الصافي	-5.320.656,05	-3.177.578,5	2.412.752,5	-24.451.492,6

المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على التقارير السنوية للبنك الخارجي الجزائري للسنوات المذكورة أعلاه

يظهر الجدول أعلاه أن الدخل الصافي للبنك الخارجي الجزائري كان سالب في جميع سنوات الدراسة ماعدا سنة 2014م، فإجمالي الإيرادات كانت أقل من مجموع الضرائب والمصروفات مما أدى إلى إنخفاض الدخل الصافي.

3- معدل هامش الربح: يحسب من خلال العلاقة التالية:

معدل هامش الربح = (الدخل الصافي / إجمالي الإيرادات) × 100

والجدول التالي يوضح معدل هامش الربح للبنك الخارجي الجزائري:

جدول رقم (3-32): معدل هامش الربح للبنك الخارجي الجزائري خلال مدة الدراسة

الوحدة: ألف دج

البيان	2012	2013	2014	2015
الدخل الصافي	-5.320.656,05	-3.177.578,5	2.412.752,5	-24.451.492,6
إجمالي الإيرادات	44.509.329,9	45.622.792,5	61.663.218,5	69.573.769,3
PM	-11,9%	-6 ,9%	3,9%	-35,1%

المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على التقارير السنوية للبنك الخارجي الجزائري للسنوات المذكورة أعلاه

يبين الجدول أعلاه أن معدل هامش الربح كان سالبا في كل من سنة 2012م و2013م و2015م، حيث قدرت أدنى نسبة بحوالي 35,1- بالمائة سنة 2015م، وأعلى نسبة سنة 2014م بنحو 3,9 بالمائة أي أن البنك الخارجي الجزائري حقق دخل صافي قدره 0,039 وحدة نقدية لكل وحدة نقدية من إجمالي الإيرادات خلال سنة 2014م والشكل التالي يوضح ذلك:

الشكل رقم (3-31): معدل هامش الربح للبنك الخارجي الجزائري خلال مدة الدراسة

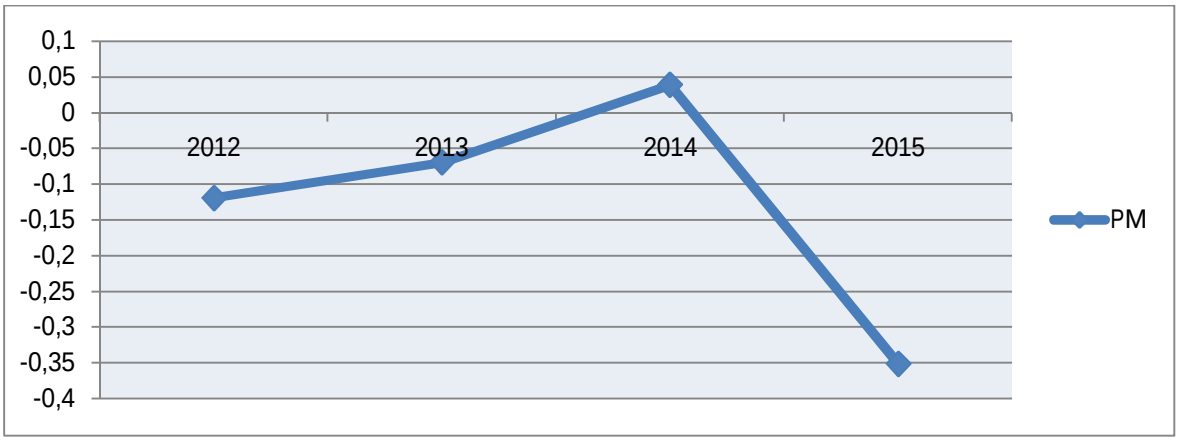

المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على الجدول رقم (3-32)

أن مؤشر هامش الربح للبنك الخارجي الجزائري كان سالب في كل سنوات الدراسة ماعدا سنة 2014م، ويعود إنخفاض هذا المعدل إلى الضرائب والمصروفات، وذلك لأن صافي الدخل يساوي إجمالي الإيرادات مطروحا منها الضرائب والمصروفات، فإيرادات البنك الخارجي الجزائري خلال الفترة الممتدة من سنة 2012م إلى غاية سنة 2015م لم تستطع تغطية الضرائب والمصروفات، التي شهدت زيادة مستمرة

خلال مدة الدراسة وخاصة سنة 2015م، حيث يعود ارتفاع المصروفات خلال هاته السنة إلى ارتفاع تكاليف النشاطات الأخرى التي بلغت 45.640.462.996 دج مقابل 18.515.490.105 دج سنة 2014م، فعلى الرغم من زيادة إجمالي الإيرادات سنة 2015م إلا إنها لم تستطع تغطية الضرائب والمصروفات التي عرفت ارتفاعا كبير، الأمر الذي أثر على الدخل الصافي، ويعكس هذا الإنخفاض عدم قدرة البنك على الرقابة والسيطرة وتدنية المصروفات والضرائب.

ثانيا: معدل العائد على الأصول للبنك الخارجي الجزائري خلال المدة (2012-2015)

لمعرفة مدى كفاءة البنك الخارجي الجزائري في استخدام أصوله في توليد الربحية، تم الاعتماد على مؤشر العائد على الأصول خلال الفترة الممتدة من سنة 2012م إلى غاية سنة 2015م.

1- معدل منفعة الأصول: يحسب هذا المعدل بنسبة إجمالي الإيرادات على إجمالي الأصول، والجدول التالي يوضح ذلك:

الجدول رقم (3-33): معدل منفعة الأصول للبنك الخارجي الجزائري خلال المدة (2012-2015)

الوحدة: ألف دج

البيان	2012	2013	2014	2015
إجمالي الإيرادات	44.509.329,9	45.622.792,5	61.663.218,5	69.573.769,3
إجمالي الأصول	2.307.759.548	2.111.443.454	2.586.504.053	2.602.811.620
AU	%1 ,9	%2,1	%2,3	%2,6

المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على التقارير السنوية للبنك الخارجي الجزائري للسنوات المذكورة أعلاه

يظهر الجدول أعلاه أن معدل منفعة الأصول للبنك الخارجي الجزائري لم تتجاوز أعلى نسبة له 2,6 بالمائة أي أن الحجم الإيراد الكلي لكل وحدة نقدية من الأصول التي إمتلاكها سنة 2015م تساوي 0,026 وحدة نقدية، فحين قدرت أدنى نسبة له بحوالي 1,9 بالمائة والشكل التالي يبين ذلك:

الشكل رقم (3-32): معدل منفعة الأصول للبنك الخارجي الجزائري خلال مدة الدراسة

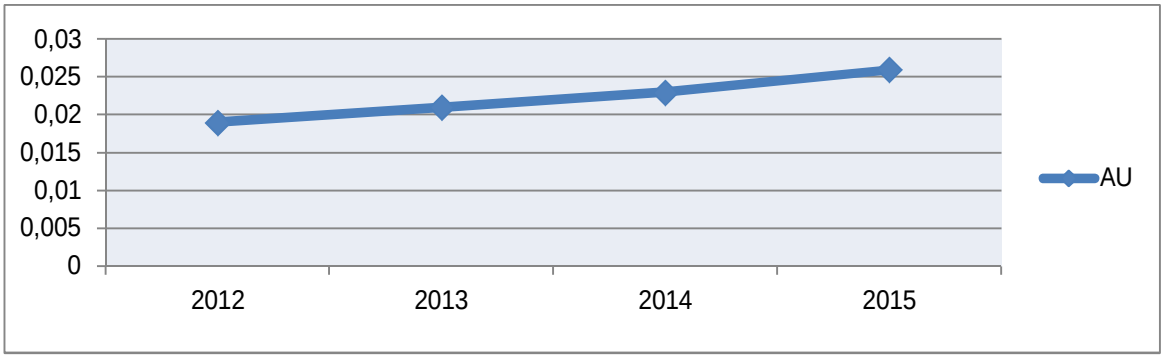

المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على الجدول رقم (3-32)

يلاحظ من الشكل أعلاه أن منفعة الأصول للبنك الخارجي الجزائري شهدت زيادة مستمرة خلال مدة الدراسة، وهذا يعكس كفاءة البنك في إستغلال أصوله في توليد الربحية.

2- معدل العائد على الأصول: يحسب من خلال العلاقة التالية:

معدل العائد على الأصول = هامش الربح × منفعة الأصول

والجدول التالي يوضح ذلك:

الجدول رقم (3-34): معدل العائد على الأصول للبنك الخارجي الجزائري خلال مدة الدراسة

البيان	2012	2013	2014	2015
PM	-0.119	-0,069	0.039	-0.351
AU	0.019	0.021	0.023	0.026
ROA	-0,2%	-0,1%	0,08%	-0,9%

المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على التقارير السنوية للبنك الخارجي الجزائري لسنوات المذكورة أعلاه

يظهر الجدول أعلاه أن معدل العائد على الأصول لبنك الخارجي الجزائري لم تتجاوز أعلى نسبة له 0.08 بالمائة سنة 2014م فحين كانت أدنى نسبة له في حدود 0.9- بالمائة والشكل التالي يبين ذلك:

الشكل رقم (3-33): معدل العائد على الأصول للبنك الخارجي الجزائري خلال مدة الدراسة

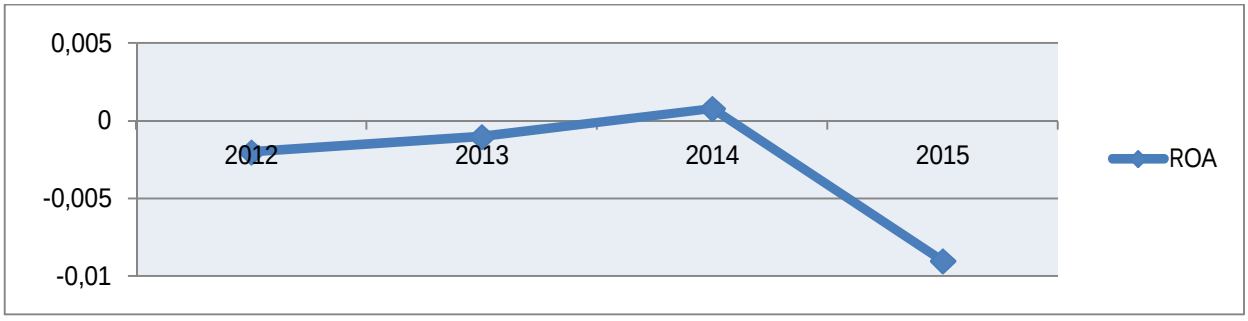

المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على الجدول رقم (3-33)

يظهر الشكل أعلاه أن البنك الخارجي الجز ائري حقق معدلات منخفضة جدا خلال مدة الممتدة من سنة 2012م إلى غاية سنة 2015م، ويرجع إنخفاض هذا المعدل إلى إنخفاض معدل هامش الربح والذي يعكس مدى كفاءة البنك في إدارة ومراقبة التكاليف، فمنفعة الأصول حققت تزايد مستمر خلال مدة الدراسة.

ثالثا: معدل العائد على الودائع للبنك الخارجي الجزائري خلال مدة الدراسة

لمعرفة مدى كفاءة البنك الخارجي الجزائري في توليد الربحية من الودائع تم الإعتماد على مؤشر العائد على الودائع، وذلك خلال فترة الدراسة، والذي يحسب وفق العلاقة التالية:

معدل العائد على الودائع = (صافي الدخل بعد الضريبة / إجمالي الودائع) × 100

والجدول التالي يوضح:

الجدول رقم (3-35): معدل العائد على الودائع لبنك الخارجي الجزائري خلال مدة الدراسة

البيان	2012	2013	2014	2015
صافي الدخل بعد الضريبة	35.557.303,4	20.931.943,8	29.807.652,8	33.418.665,1
إجمالي الودائع	1.892.350.158	1.722.450.242	2.139.440.323	2.119.364.867
المعدل	%1,8	%1,2	%1,3	%1,5

المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على التقارير السنوية للبنك الخارجي الجزائري للسنوت المذكورة أعلاه

يلاحظ من الجدول أعلاه أن معدلات العائد على الودائع في لبنك الخارجي الجزائري كانت متذبذبة خلال مدة الدراسة، فأعلى نسبة له كانت بحوالي 1,8 بالمائة سنة 2012م أي أنه حقق صافي دخل بعد الضريبة قدره 0,018 وحدة نقدية لكل وحدة نقدية من إجمالي الودائع، وأدنى بنحو 1,2 بالمائة سنة 2013م، والشكل التالي يوضح:

الشكل رقم (3-34): معدل العائد على الودائع للبنك الخارجي الجزائري خلال مدة الدراسة

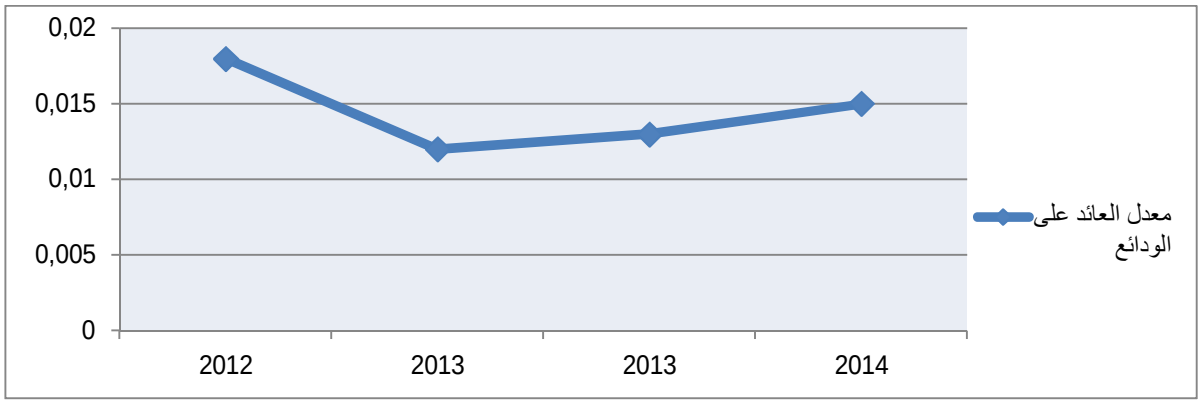

المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على الجدول رقم (3- 35)

يلاحظ من الشكل إنخفاض معدل العائد على الودائع سنة 2013م، وذلك راجع إلى انخفاض حجم الودائع المتاحة للبنك الخارجي الجزائري خلال هذه السنة، بالإضافة إلى انخفاض صافي الدخل بعد الضريبة، لترتفع هذه النسبة إلى حوالي 1,3 بالمائة و1,5 بالمائة في سنة 2014م و2015م على الترتيب.

المطلب الرابع: تقديم وتفسير مؤشرات تقييم الربحية للبنك الوطني الجزائري خلال مدة الدراسة

تعتبر مؤشرات الربحية ذات أهمية بالغة في تقييم ربحية البنوك التجارية، فهي تعد مقياسا يبين مدى قدرة البنك على الوفاء بالتزاماته تجاه المودعين كما يبين مركزها المالي، واستنادا إلى ذلك تم الإعتماد عليها لتقييم ربحية البنك الوطني الجزائري.

أولا: مؤشر هامش الربح للبنك الوطني الجزائري خلال مدة الدراسة

لمعرفة كفاءة البنك الوطني الجزائري في التحكم ومراقبة التكاليف، يستوجب حساب مؤشر هامش الربح خلال الفترة الممتدة من سنة 2012م إلى غاية 2015م.

1-المصروفات: تحسب من خلال العلاقة التالية:

المصروفات = (تكاليف الإستغلال+ تكاليف العمولات+ تكاليف النشاطات الأخرى + تكاليف الإستغلال العامة + تكاليف غير عادية)

والجدول التالي يوضح ذلك:

الجدول رقم (3-36): مصروفات بنك الوطني الجزائري خلال مدة الدراسة

الوحدة: مليار دج

البيان	2012	2013	2014	2015
تكاليف الإستغلال	13.144.915	18.889.225	24.588.757	25.634.023
العمولات	11.561	56.747	47.262	156.343
تكاليف النشاطات الأخرى	-	2.489	-	20.814
تكاليف إستغلال عامة	14.356.324	14.322.782	15.871.056	18.353.445
تكاليف غير عادية	-	113.236	153.068	22.219
المجموع	27.512.800	33.384.479	40.660.143	44.186.844

المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على التقارير السنوية للبنك الوطني الجزائري للسنوات المذكورة أعلاه

يتضح من الجدول أعلاه أن مصروفات البنك الوطني الجزائري حققت إرتفاعا مستمرا خلال مدة الدراسة، فقد قدرت سنة 2012م بـ 27.512.800 مليار دج، فحين قدرت سنة 2015م بـ44.186.844 مليار دج، فهي بهذا سجلت زيادة قدرها 16.674.044 مليار دج، والشكل الموالي يبين ذلك:

الشكل رقم (3-35): مصروفات البنك الوطني الجزائري خلال فترة الدراسة (2012-2015)

الوحدة: مليار دج

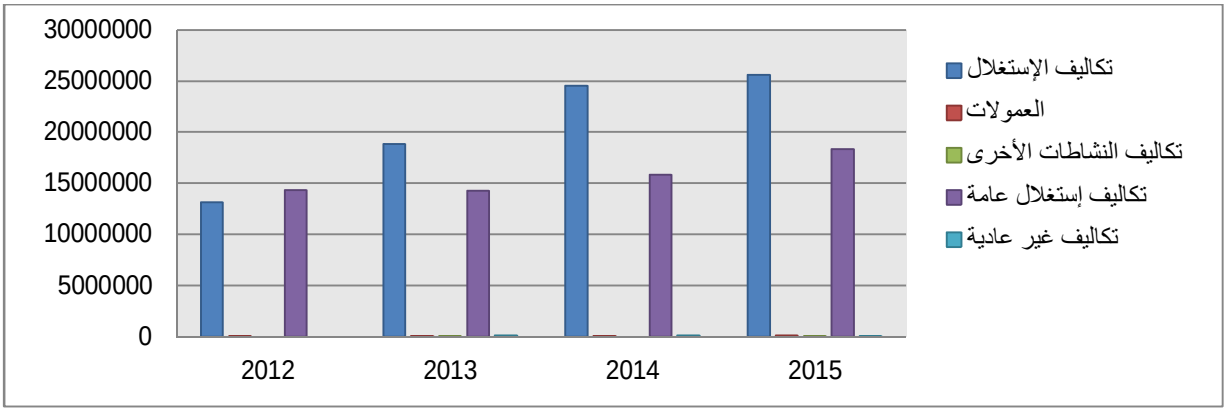

المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على الجدول رقم (3-35)

يلاحظ من الشكل أن مصروفات البنك الوطني الجزائري كانت مرتفعة خلال فترة الدراسة، ويعود ذلك بالدرجة الأولى إلى إرتفاع تكاليف الإستغلال وتكاليف إستغلال العامة، وبدرجة أقل إلى العمولات وتكاليف النشاطات الأخرى التي كانت معدومة خلال سنتي 2012م و2014م، بالإضافة إلى تكاليف غير عادية التي كانت هي الأخرى معدومة خلال سنة 2012م.

1-1 نسبة مصروفات الفوائد: وتحسب وفق الصيغة التالية:

نسبة مصروفات الفوائد= (مصروفات الفوائد/ إجمالي الإيرادات) ×100

والجدول التالي يوضح ذلك:

الجدول رقم(3-37): نسبة مصروفات الفوائد للبنك الوطني الجزائري خلال فترة الدراسة

الوحدة: مليار دج

البيان	2012	2013	2014	2015
مصروفات الفوائد	13.144.951	18.889.225	24.588.757	25.634023
إجمالي الإيرادات	64.150.440	76.451.412	89.106.580	116.614.247
النسبة	%20,4	%24,7	%27,5	%21,9

المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على التقارير السنوية للبنك الوطني الجزائري للسنوات المذكورة أعلاه

يلاحظ من الجدول أعلاه أن نسبة مصروفات الفوائد في البنك الوطني الجزائري خلال مدة الدراسة كانت تفوق 20 بالمائة في جميع سنوات الدراسة، فأعلى نسبة لها قدرت بحوالي 27,5 بالمائة سنة 2014م، وأدنى نسبة بنحو 20,4 بالمائة سنة 2012م، والشكل أدناه يبين ذلك:

الشكل رقم(3-36): نسبة مصروفات الفوائد للبنك الوطني الجزائري خلال مدة الدراسة

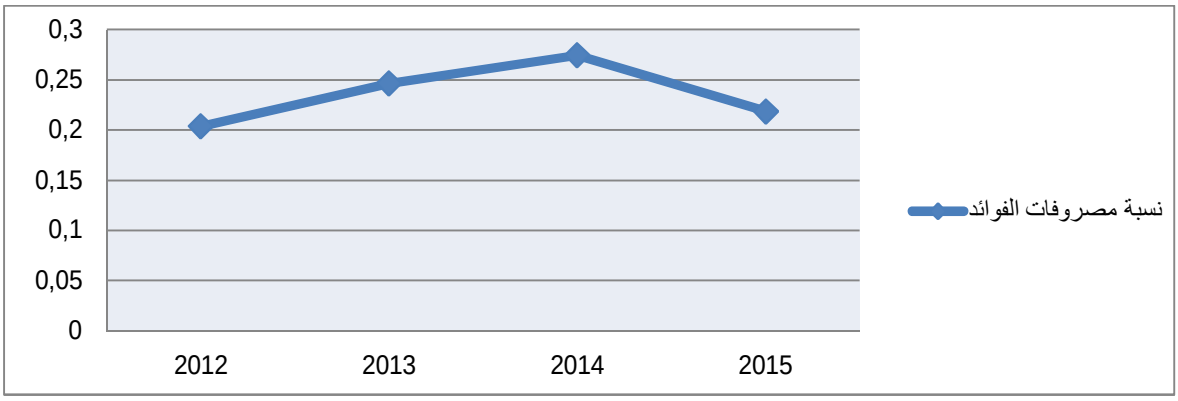

المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على الجدول رقم (3-36)

يظهر الشكل أن نسبة مصروفات الفوائد للبنك الوطني الجزائري كانت مرتفعة خلال مدة الدراسة فكلما ارتفع مقدر الديون للبنك كلما أدى ذلك إلى ارتفاع نسبة مصروفات الفوائد.

1-1 نسبة المصروفات الأخرى بخلاف الفوائد: تحسب من خلال الصيغة التالية:

نسبة المصروفات الأخرى بخلاف الفوائد = (المصروفات الأخرى بخلاف الفوائد / إجمالي الإيرادات) ×100

والجدول أدناه يوضح ذلك:

الجدول رقم (3-38): نسبة المصروفات بخلاف الفوائد للبنك الوطني الجزائري خلال فترة الدراسة

الوحدة: مليار دج

البيان	2012	2013	2014	2015
المصروفات الأخرى بخلاف الفوائد	14.367.885	14.495.254	16.071.386	18.552.821
إجمالي الإيرادات	64.150.440	76.451.412	89.106.580	116.614.247
نسبة المصروفات الأخرى بخلاف الفوائد	%22,3	%18,9	%18	%15,9

المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على التقارير السنوية للبنك الوطني الجزائري للسنوات المذكورة أعلاه

يظهر لنا الجدول أعلاه أن نسبة المصروفات بخلاف الفوائد للبنك الوطني الجزائري في شهدت إنخفاضا مستمرا خلال المدة المستهدفة لتقييم ربحيته، فأعلى نسبة سجلت كانت بحوالي 22,3 بالمائة سنة 2012م وأدنى نسبة بنحو 15,9 بالمائة سنة 2015م، والشكل التالي يبين ذلك:

الشكل رقم(3-37): نسبة المصروفات الأخرى بخلاف الفوائد للبنك الوطني الجزائري

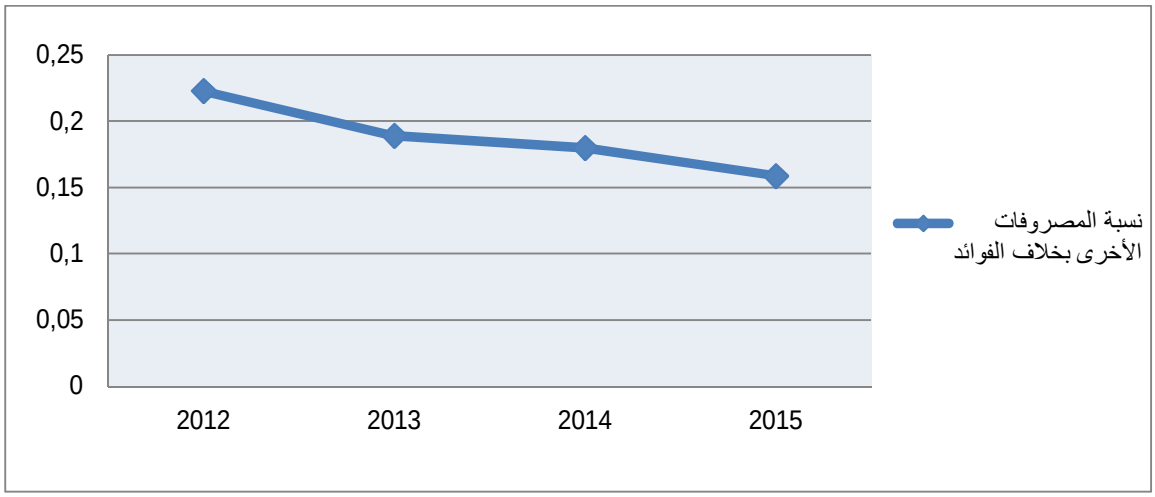

المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على الجدول رقم (3-37)

يلاحظ من الشكل أعلاه أن نسبة الضريبة شهدت إنخفاض مستمر خلال مدة الدراسة، ويعكس هذا إنخفاض مصاريف العمالة والتي تشمل المرتبات والمزايا المدفوعة ومصاريف التشغيل الأخرى.

2-1 نسبة الضريبة: تحسب وفق الصيغة التالية:

نسبة الضريبة = (ضرائب الدخل / إجمالي الإيرادات) × 100

والجدول أدناه يوضح ذلك:

الجدول رقم(3-39): نسبة الضريبة للبنك الوطني الجزائري خلال مدة الدراسة

الوحدة: مليار دج

البيان	2012	2013	2014	2015
ضرائب الدخل	9.156.526	12.044.266	9.958.741	12.143.540
إجمالي الإيرادات	64.150.440	76.451.412	89.106.580	116.614.247
نسبة الضريبة	%14.2	%15.7	%11.1	%10.4

المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على التقارير السنوية للبنك الوطني الجزائري للسنوات المذكورة أعلاه

نلاحظ من الجدول أن أعلى نسبة لضريبة كانت سنة 2013م بحوالي 15,7 بالمائة، وأدنى نسبة سنة 2015م بحوالي 10,4 بالمائة، والشكل التالي يبين ذلك:

الشكل رقم(3-38): نسبة الضريبة للبنك الوطني الجزائري خلال مدة الدراسة

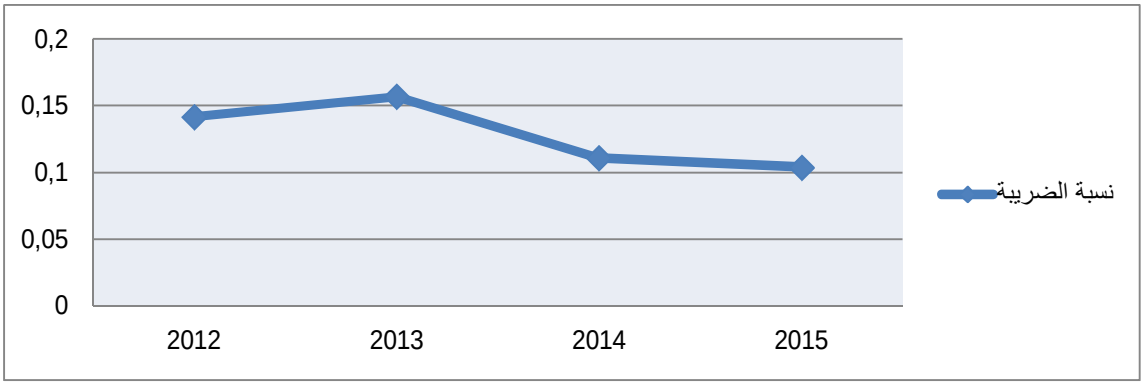

المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على الجدول رقم (3-39)

يبين هذا الشكل أن نسبة الضريبة للبنك الوطني الجزائري إرتفعت سنة 2013م إلى 15,7 بالمائة لتعود الإنخفاض سنة 2014م إلى 11,1بالمائة وا إلى 10,4 بالمائة سنة 2015م، وهي بذلك أدنى نسبة للضريبة خلال مدة الدراسة، ويعود هذا التذبذب في نسبة الضريبة إلى التذبذب في الدخل الصافي.

2- الدخل الصافي: الدخل الصافي يحسب بطرح كل من المصروفات والضرائب من إجمالي الإيرادات والجدول التالي يوضح ذلك:

الجدول رقم (3-40): الدخل الصافي للبنك الوطني الجزائري خلال سنوات الدراسة (2012– 2015)

الوحدة: مليار دج

البيان	2012	2013	2014	2015
إجمالي الإيرادات	64.150.440	76.451.412	89.106.580	116.614.247
المصروفات	27.512.800	33.384.479	40.660.143	44.186.844
الضرائب	9.156.526	12.044.266	9.958.741	12.143.540
الدخل الصافي	27.481.144	31.022.667	38.487.696	60.283.863

المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على التقارير السنوية للبنك الوطني الجزائري للسنوات المذكورة أعلاه

يظهر هذا الجدول أن الدخل الصافي للبنك الوطني الجزائري كان متزايدا خلال مدة الدراسة، فقد قدرت أعلى قيمة له بـ 60.283.863 مليار دج سنة 2015م، فحين قدرت أدنى قيمة له بـ27.481.144 مليار دج سنة 2012م، فهو بهذا سجل زيادة قدرها 32.802.719 مليار دج.

3- مؤشر هامش الربح: ويحسب وفق الصيغة التالية:

مؤشر هامش الربح = (الدخل الصافي / إجمالي الإيرادات) × 100

والجدول التالي يبين ذلك:

الجدول رقم (3-41): مؤشر هامش الربح للبنك الوطني الجزائري خلال فترة الدراسة

الوحدة: مليار دج

البيان	2012	2013	2014	2015
الدخل الصافي	27.481.144	31.022.667	38.487.696	60.283.863
إجمالي الإيرادات	64.150.440	76.451.412	89.106.580	116.614.247
PM	42,8%	40,5%	43,1%	51,6%

المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على التقارير السنوية للبنك الوطني الجزائري للسنوات المذكورة أعلاه

يلاحظ من خلال هذا الجدول أن مؤشر هامش الربح للبنك الوطني الجزائري، خلال سنوات الدراسة كان يتراوح ما بين 40,5 بالمائة سنة 2013م وهي أدنى نسبة مسجلة و51,6 بالمائة سنة 2015م وهي أعلى نسبة، أي أن البنك الوطني الجزائري خلال هذه السنة حقق دخل صافي قدره 0,428 وحدة نقدية لكل وحدة نقدية من إجمالي الإيرادات، والشكل التالي يوضح ذلك:

الشكل رقم(3-39): مؤشر هامش الربح للبنك الوطني الجزائري خلال المدة الدراسة

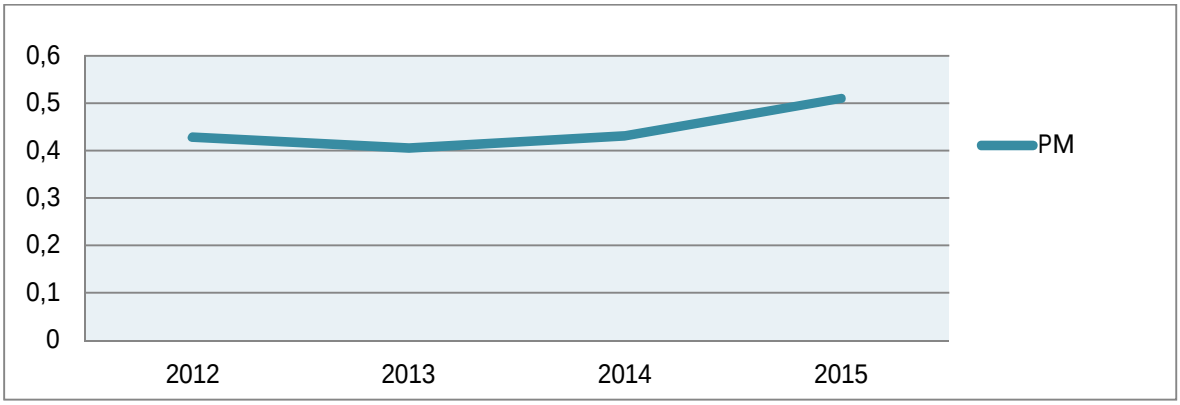

المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على الجدول رقم (3-41)

نلاحظ من الشكل انخفاض مؤشر هامش الربح من حوالي 42,8 بالمائة سنة 2012م إلى 40,5 بالمائة سنة 2013م، وهي أدنى نسبة حققها البنك في أربع سنوات، كما يلاحظ زيادة في الدخل الصافي قدرت بـ 3.541.553 مليار دج سنة 20013م، ليرتفع مؤشر هامش الربح في السنتين الأخيرتين حيث سجل أعلى نسبة له سنة 2015م مقدرة بحوالي 51,6 بالمائة، وهذا راجع إلى الإرتفاع المتواصل في الدخل الصافي للبنك الوطني الجزائري، حيث بلغ سنة 2015م ما قيمة 60.283.863 مليار دج، وكذا ارتفاع في إجمالي الإيرادات على طول مدة الدراسة، حيث سجل سنة 2015م ما قيمته 116.614.247 مليار دج وهذه الإرتفاعات في الدخل الصافي تعود إلى الإنخفاض في نسبة المصروفات الأخرى بخلاف الفوائد حيث قدرت نسبتها سنة 2012م بنحو 22.3 بالمائة وسنة 2015م بحوالي 15,9 بالمائة، وكذا الإنخفاض في

نسبة الضريبة خاصة في السنتين الأخيرتين ، كما شهدت نسبة مصروفات الفوائد تذبذب خلال سنوات الدراسة، إذ تعتبر كل من نسبة المصروفات الأخرى بخلاف الفوائد ونسبة مصروفات الفوائد الأكثر تأثيرا على ربحية البنك الوطني الجزائري خلال سنوات الدراسة، مقارنة مع نسبة الضريبة التي تراوحت نسبتها بين 10,4 بالمائة و 15,7 بالمائة.

ثالثا: معدل العائد على الأصول للبنك الوطني الجزائري خلال مدة الدراسة

للحكم على مدى كفاءة البنك الوطني الجزائري في إستخدام أصوله لتوليد الربحية، يتطلب حساب معدل العائد على الأصول.

1-معدل منفعة الأصول: ويحسب هذا المعدل بالصيغة التالية:

معدل منفعة الأصول = (إجمالي الإيرادات / إجمالي الأصول) × 100

والجدول التالي يبين ذلك:

الجدول رقم (3-42): معدل منفعة الأصول للبنك الوطني الجزائري خلال مدة الدراسة

الوحدة: مليار دج

البيان	2012	2013	2014	2015
إجمالي الإيرادات	64.150.440	76.451.412	89.106.580	116.614.247
إجمالي الأصول	2.060.079.716	2.185.130.565	2.620.619.286	2.719.081.219
AU	3,1%	3,4%	3,4%	4,2%

المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على التقارير السنوية للبنك الوطني الجزائري للسنوات المذكورة أعلاه

يظهر لنا هذا الجدول أن معدلات منفعة الأصول كانت متقاربة جدا خلال ثلاث سنوات الأولى من الدراسة، إلا أنها سجلت ارتفاعا ملحوظ في السنة الأخيرة، فقد قدرت بحوالي 4,2 بالمائة وهي أعلى نسبة لمعدل منفعة الأصول خلال مدة الدراسة، والشكل التالي يبين ذلك:

الشكل رقم(3-40): معدل منفعة الأصول للبنك الوطني الجزائري خلال مدة الدراسة

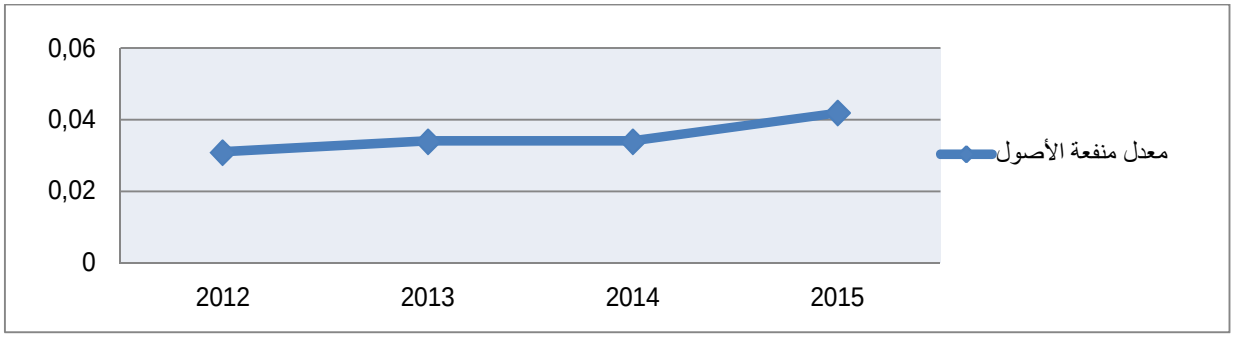

المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على الجدول رقم (3-40)

2- معدل العائد على الأصول: يحسب وفق الصيغة التالية:

معدل العائد على الأصول = هامش الربح × منفعة الأصول

والجدول التالي يوضح ذلك:

الجدول رقم(3-43): معدل العائد على الأصول للبنك الوطني الجزائري خلال مدة الدراسة

البيان	2012	2013	2014	2015
PM	0,428	0,405	0,431	0,516
UM	0,031	0,034	0,034	0,042
ROA	1,3%	1,3%	1,4%	2,1%

المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على التقارير السنوية للبنك الوطني الجزائري للسنوات المذكورة أعلاه

يلاحظ من خلال هذا الجدول أن معدل العائد على الأصول للبنك الوطني الجزائري خلال فترة الدراسة مستقر في سنتي 2012م و2013م، ليسجل أعلى نسبة له في 2015 م مقدرة بحوالي 2,1 بالمائة.

الشكل رقم (3-41): معدل العائد على الأصول للبنك الوطني الجزائري خلال سنوات الدراسة

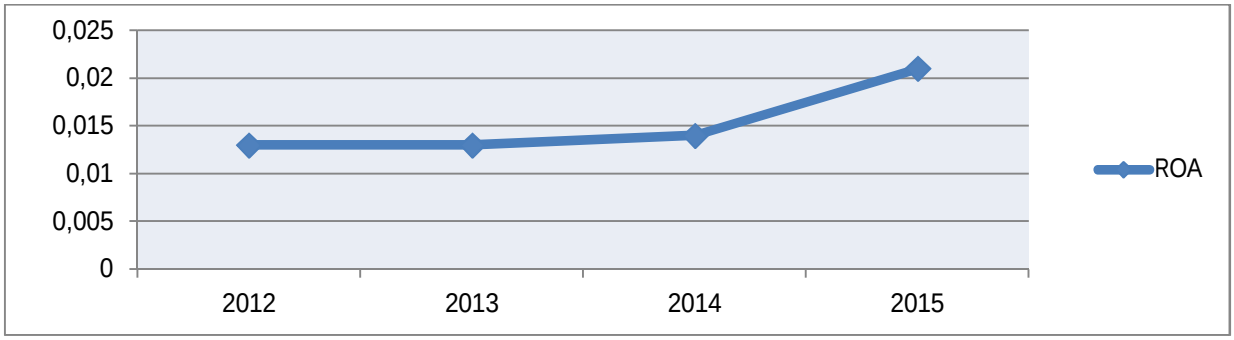

المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على الجدول رقم (3-43)

يلاحظ من الشكل أن معدل العائد على الأصول كان مستقرا في سنتي 2012م و2013م بنسبة تقدر بحوالي 1,3 بالمائة، ليرتفع ارتفاع طفيف سنة 2014م إلى حوالي 1,4 بالمائة، وذلك راجع لإرتفاع مؤشر هامش الربح، ليعاود معدل العائد على الأصول الإرتفاع إلى ما يقدر بـ 2,1 بالمائة في السنة الأخيرة، إذ ينسب هذا الإرتفاع في المعدل إلى الإرتفاع في كل من هامش الربح ومنفعة الأصول.

رابعا: معدل العائد على الودائع للبنك الوطني الجزائري خلال مدة الدراسة

لقياس مدى نجاح إدارة البنك الوطني الجزائري في توليد ربحيته من الودائع التي لديه، يستخدم معدل العائد على الودائع، والذي يحسب وفق الصيغة التالية:

معدل العائد على الودائع = (صافي الدخل بعد الضريبة / إجمالي الودائع) × 100

والجدول أدناه يبين ذلك:

الجدول رقم (3-44): معدل العائد على الودائع للبنك الوطني الجزائري خلال فترة الدراسة

الوحدة: مليار دج

البيان	2012	2013	2014	2015
صافي الدخل بعد الضريبة	27.180.498	30.238.400	29.784.457	29.537.515
إجمالي الودائع	1.452.306.588	1.549.576.867	1.924.033.475	2.170.872.337
المعدل	1,8%	%1,9	%1,5	%1,3

المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على التقارير السنوية للبنك الوطني الجزائري للسنوات المذكورة

يلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن معدل العائد على الودائع للبنك الوطني الجزائري ارتفع سنة 2013م ليصل إلى حوالي 1,9 بالمائة أي أنه حقق صافي دخل بعد الضريبة قدره 0,019 وحدة نقدية لكل وحدة نقدية من إجمالي الودائع لديه خلال هذه السنة، لينخفض في السنتين الأخيرتين ليصل في سنة 2015م إلى حوالي 1,3 بالمائة وهي أدنى نسبة لمعدل العائد على الودائع، والشكل التالي يبين ذلك:

الشكل رقم (3-42): معدل العائد على الودائع للبنك الوطني الجزائري خلال مدة الدراسة

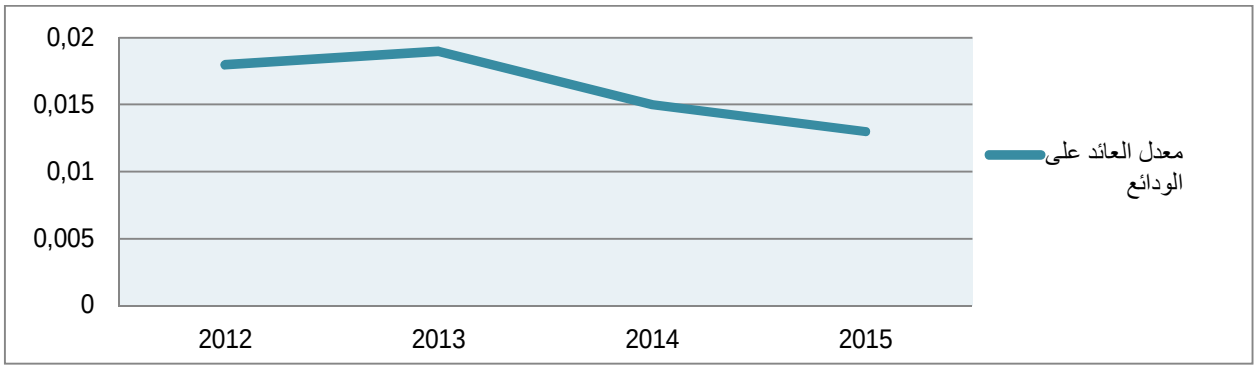

المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على الجدول رقم (3-44)

نلاحظ من الشكل أن معدل العائد على الودائع ارتفع سنة 2012م إلى حوالي 1,8 بالمائة، وهذا راجع للزيادة في قيمة صافي الدخل بعد الضريبة، حيث كانت قيمته سنة 2013م 30.238.400 مليار دج، لينخفض معدل العائد على الودائع في السنتين الأخيرتين ليصل إلى سنة 2015م إلى حدود 1,3 بالمائة، وهذا راجع إلى الإنخفاض في صافي الدخل بعد الضريبة إلى ما قيمة 29.784.457 مليار دج و29.537.515 مليار دج سنتي 2014م و2015م على التوالي، وكذا الإرتفاع في إجمالي الودائع في السنتين الأخيرتين ليصل سنة 2015م إلى 2.170.872.337 مليار دج.

المبحث الثالث: مقارنة النتائج

بعدم تم تقديم وتفسير مؤشرات تقييم الربحية للبنوك التجارية محل الدراسة، خلال الفترة الممتدة من سنة 2012م إلى غاية سنة 2015م، أستوجب مقارنة النتائج المتحصل عليها وذلك بغرض معرفة أكثر البنوك ربحية.

المطلب الأول: مقارنة النتائج من حيث الربحية

بغرض معرفة أي البنوك التجارية محل الدراسة أكثر كفاءة في استغلال الأموال المتاحة لديه وأصوله في توليد الربحية، تم المقارنة بين هذه البنوك من حيث معدل العائد على حقوق الملكية ومعدل العائد على الأصول، بالإضافة إلى معدل العائد على الأموال المتاحة والودائع.

أولا: معدل العائد على حقوق الملكية للبنكين الخاصين خلال مدة الدراسة

نظرا لعدم توفر قيمة حقوق الملكية لكل من البنك الوطني الجزائري والبنك الخارجي الجزائري، تمت المقارنة بين بنك البركة الجزائري وبنك السلام الجزائر خلال الفترة الممتدة من 2012م إلى غاية 2015م.

الجدول رقم (3-45): معدل العائد على حقوق الملكية للبنوك التجارية خلال فترة الدراسة

البيان	2012	2013	2014	2015
بنك البركة الجزائري	%18,9	%17,8	%18	%17
بنك السلام الجزائر	%9,8	%10	%9,8	%2,1

المصدر: من إعداد الطالبتين

تشير نتائج الجدول والذي يمثل مؤشر العائد على حقوق الملكية، أن بنك البركة الجزائري حقق عائد مرتفع جدا مقارنة ببنك السلام الجزائر، حيث وصل أعلى معدل له إلى حوالي 18,9 بالمائة سنة 2012م وأقل عائد له بنحو 17,5بالمائة، في حين قدر أعلى معدل لبنك السلام الجزائر بحوالي 10 بالمائة سنة 2013 م وأقل عائد بحوالي 2,1 بالمائة سنة 2015م، كما يتضح الجدول أن هذا المعدل لبنك البركة الجزائري أكبر منه لبنك السلام الجزائر في جميع سنوات الدراسة، بالإضافة إلى أن كلا البنكين شهدا تذبذبا في هذا المؤشر.

ويعكس ارتفاع هذا المعدل في بنك البركة الجزائري كفاءة القرارات المتخذة من قبل إدارة البنك في مجال إستثمار أموال المساهمين لتحقيق العائد المطلوب، والذي يتوقع المساهمين الحصول عليه نظير إستثمار أموالهم.

ثانيا: معدل العائد على الأصول للبنوك التجارية المدروسة خلال مدة الدراسة

ولمعرفة أي بنك من البنوك التجارية محل الدراسة أكبر كفاءة في استغلال أصوله تمت المقارنة بينهم.

الجدول رقم(3-46): معدل العائد على الأصول للبنوك التجارية المدروسة خلال فترة الدراسة

البيان	2012	2013	2014	2015
بنك البركة الجزائري	%1,7	%1,1	%0،9	%0,5
بنك السلام الجزائر	%4,7	%5,4	%3,5	%2,4
البنك الخارجي الجزائري	%-0,2	%-0,1	%0,08	%-0,9
البنك الوطني الجزائري	%1,3	%1,3	%1,4	2,1%

المصدر: من إعداد الطالبتين

يبين لنا الجدول أعلاه أن بنك السلام الجزائر قد حقق أعلى المعدلات مقارنة بالبنوك الأخرى محل الدراسة وذلك خلال الفترة الممتدة من 2012م إلى 2013م، حيث بلغت أعلى نسبة له بحوالي 5,2 بالمائة وكان ذلك سنة 2013م وأدنى نسبة مقدرة بحوالي 2,5 بالمائة سنة 2015م، ليليه البنك الوطني الجزائري بأدنى نسبة له بنحو 1,4 بالمائة سنة 2014م و2,1 بالمائة كأعلى نسبة سنة 2015م، ليأتي بعده بنك البركة الجزائري بمعدلات تتراوح بين 0,5 بالمائة و1,7 بالمائة وهي أعلى نسبة حققه، ليكون البنك الخارجي الجزائري في أدنى الترتيب، بمعدلات جلها سالبة ماعدا سنة 2014م والتي قدرت نسبته بحوالي 0,08 بالمائة، ويتضح من خلال النتائج المحققة للبنوك المدروسة، خلال السنوات الأربع أن بنك السلام الجزائر الأكثر قدرة في توليد الربحية من أصوله، وذلك من خلال الإستعمال الأفضل لأصوله مقارنة بالبنوك الأخرى، وهذا راجع للإرتفاع في معدلات هامش الربح للبنك.

ثالثا: معدل العائد على الأموال المتاحة للتوظيف للبنكين الخاصين محل الدراسة خلال فترة الدراسة

يعكس هذا المعدل ما مدى قدرة البنوك التجارية على توليد الربحية، من خلال استغلال الأموال المتاحة للتوظيف.

الجدول رقم (3-47): معدل العائد على الأموال المتاحة للتوظيف للبنوك المدروسة خلال مدة الدراسة

البيان	2012	2013	2014	2015
بنك البركة الجزائري	%2,7	%2,8	%2,6	%2,4
بنك السلام الجزائر	%2,9	%3	%3,7	%3,6

المصدر: من إعداد الطالبتين

يتضح من خلال الجدول أعلاه أن بنك السلام الجزائر حقق أعلى معدل عائد للأموال المتاحة للتوظيف بحوالي 3,7 بالمائة سنة 2014م، في حين سجل بنك البركة الجزائري أعلى نسبة له سنة 2013م بحوالي 2,8 بالمائة، وبالتالي فإن بنك السلام الجزائر الأكثر كفاءة في توظيف المتاحة لديه مقارنة ببنك البركة الجزائري وذلك خلال الفترة الممتدة من سنة 2012م إلى غاية سنة 2015م.

رابعا: معدل العائد على الودائع للبنوك التجارية المدروسة خلال الفترة(2012-2015)

لمعرفة مدى قدرة البنوك التجارية محل الدراسة على توليد ربحيتها، من خلال الودائع التي تمتلكها ارتأينا للمقارنة بين هذه البنوك، والجدول التالي يوضح ذلك:

الجدول رقم(3-48): معدل العائد على الودائع للبنوك التجارية المدروسة خلال مدة الدراسة

البيان	2012	2013	2014	2015
بنك البركة الجزائري	%3,5	3,26	3,28	%2,6
بنك السلام الجزائري	%5,7	%5,2	%7,1	%1,2
البنك الخارجي الجزائري	%1,8	%1,2	%1,3	%1,5
البنك الوطني الجزائري	%1,8	%1,9	%1,5	%1,3

المصدر: من إعداد الطالبتين

يظهر الجدول أعلاه أن بنك السلام الجزائر في الصدارة مقارنة بالبنوك الأخرى محل الدراسة في الفترة الممتدة من 2012م إلى غاية 2015م، بتحقيقه معدلات تتراوح بين 1,2 بالمائة وهي أدنى نسبة محققة سنة 2015م و7,1 بالمائة وهي أعلى نسبة محققة في سنة 2014م، ليليه بنك البركة الجزائري الذي حقق أعلى نسبة له سنة 2012م مقدرة بحوالي 3,5 بالمائة سنة 2012م و2,6 بالمائة كأدنى نسبة له وكان ذلك سنة 2015م، ثم يأتي في الأخير كل من البنك الخارجي الجزائري والبنك الوطني الجزائري، بمعدلات متفاوتة تتراوح ما بين 1,2 بالمائة و1,9 بالمائة، ويتضح من خلال النتائج المحققة للبنوك التجارية محل الدراسة خلال أربع سنوات أن بنك السلام الجزائر الأكثر قدرة في توليد ربحيته، من خلال الودائع التي يحصل عليها مقارنة بالبنوك الأخرى، وهذا بسبب زيادة وعي المتعاملين وا ٍقبالهم على التعامل مع البنوك التي تقدم منتجات وخدمات إسلامية تتماشى وأحكام الشريعة الإسلامية.

المطلب الثاني: مقارنة النتائج من حيث كفاءة التكاليف

إن كل بنك من البنوك التجارية محل الدراسة سواء كان بنك عمومي أو بنك خاص حقق معدل هامش ربح تختلف قيمتها من سنة إلى أخرى، مما يعكس قدرة كل بنك على إدارة ومراقبة التكاليف، والجدول التالي يوضح أي البنوك لديها قدرة أعلى على إدارة ومراقبة التكاليف.

الجدول رقم (3-49): مؤشر هامش الربح للبنوك التجارية المدروسة خلال مدة الدراسة

البيان	2012	2013	2014	2015
بنك البركة الجزائري	%31,8	%24,4	%21,8	%12,8
بنك السلام الجزائر	%52,6	%54,2	%46	%44,8
البنك الخارجي الجزائري	11,9	-6,9	%3,9	-35,1
البنك الوطني الجزائري	42,8%	40,5%	43,1%	51,6%

المصدر: من إعداد الطالبتين

تظهر نتائج مؤشر هامش الربح في الجدول أعلاه أن بنك السلام الجزائر حقق معدلات مرتفعة جدا مقارنة بالبنوك الثلاثة الأخرى، وذلك خلال الفترة الممتدة من 2012م إلى غاية 2015م محققا أعلى نسبة تقدر بحوالي 54,2 بالمائة سنة 2013م وأقل معدل سنة 2015م بنحو 44,8 بالمائة، فقد تجاوزت نسبة هامش الربح في بنك السلام الجزائر 40 بالمائة في كل سنوات الدراسة، يليه البنك الوطني الجزائري الذي حقق أعلى نسبة بحوالي 51,6 بالمائة سنة 2015م وأدنى نسبة بنحو 40,5 بالمائة سنة 2013م، ثم بنك البركة الجزائري بحوالي 31,8 بالمائة كأعلى نسبة لهامش الربح و12,8 بالمائة كأدنى نسبة، وأخيرا البنك الخارجي الجزائري، والتي كانت معدلاته سالبة في جميع سنوات الدراسة ماعدا سنة 2014م بحوالي 3,9 بالمائة، وتعتبر هذه أعلى نسبة حققه خلال مدة الدراسة، أما أدنى نسبة للبنك الخارجي الجزائري فقد قدر بحوالي 35,1 - بالمائة سنة 2015م.

فمن خلال النتائج المحققة من طرف البنوك التجارية المدروسة يتضح جليا أن بنك السلام الجزائر أكثر كفاءة في التحكم، مراقبة وتدنية تكاليفه مقارنة بالبنوك الأخرى، وهذا يعود إلى قلة عدد فروع ووكالات البنك، بالإضافة إلى قلة عدد الموظفين، أي صغر حجم البنك، وعليه انخفاض حجم التكاليف، فبنك السلام الجزائر بنك حديث النشأة مقارنة بالبنوك التجارية الأخرى محل الدراسة.

المطلب الثالث: مقارنة النتائج من حيث المخاطرة

لمعرفة أي البنكين الخاصين يعتمد أكثر على الديون في عملية التمويل، يستوجب المقارنة بينهما من خلال عرض معدلات مضاعف حقوق الملكية للبنوك التجارية محل الدراسة.

الجدول رقم(3-50): معدل مضاعف حقوق الملكية للبنوك محل الدراسة إبان فترة الدراسة

البيان	2012	2013	2014	2015
بنك البركة الجزائري	6,819	6,839	6,836	8,250
بنك السلام الجزائر	2,888	3,134	2,593	2,837

المصدر: من إعداد الطالبتين

يظهر مؤشر مضاعف حقوق الملكية مدى مخاطرة البنك بأموال الغير لتمويل استثماراته، ومن خلال الجدول أعلاه يتضح أن بنك البركة الجزائري أكثر مخاطرة مقارنة ببنك السلام الجزائر، وذلك لاعتماده الكبير على الديون في عملية التمويل.

المطلب الرابع: مقارنة النتائج من حيث الإنتاجية

ولمعرفة أي البنوك التجارية محل الدراسة الأفضل في استخدام أصولها، يتوجب المقارنة بين معدلات منفعة الأصول لهذه البنوك، والجدول الموالي يوضح ذلك:

الجدول رقم (51): معدل منفعة الأصول للبنوك محل الدراسة خلال الفترة (2012-2015)

البيان	2012	2013	2014	2015
بنك البركة الجزائري	%5,4	%4,9	%4,5	%4
بنك السلام الجزائر	%9,1	%10,1	%7,8	%5,4
البنك الوطني الخارجي	%1,9	%2,1	%2,3	%2,6
البنك الوطني الجزائري	%3,1	%3,4	%3,4	%4,2

المصدر: من إعداد الطالبتين

من خلال الجدول يتضح أن بنك السلام هو الأفضل في استخدام أصوله لتوليد ربحيته، حيث سجل أعلى نسبة له مقدرة بحوالي9,1 بالمائة سنة 2012م وأدنى نسبة له بنحو 5,4 بالمائة، مقارنة بالبنوك الأخرى، ليليه بنك البركة الجزائري بأعلى معدل مقدر بحوالي 5,4 بالمائة وأدنى نسبة بنحو 4 بالمائة، لتأتي البنوك التجارية العمومية محل الدراسة في الأخير بنسب تتراوح ما بين 1,9 بالمائة و4,2 بالمائة وهذا ما يدل على تنافسية البنكين الخاصين محل الدراسة والعكس بالنسبة للبنكين العموميين.

خلاصة الفصل

من خلال دراستنا لتقييم الربحية في البنوك التجارية محل الدراسة يمكن استخلاص أنها تختلف في طريقة تمويل استثماراتها واستغلالها للأموال التي لديها في توليد ربحيتها، وكذا تختلف في كيفية مراقبة التكاليف والتقليل منها بالإضافة لإختلافها في إدارة وتدنية المخاطر التي يمكن أن تعترضها إبان ممارستها لنشاطها، بالإضافة إلى تفاوت تأثير نسب المصروفات على ربحية البنوك التجارية محل الدراسة كما تختلف البنوك التجارية الخاصة في توليد ربحيتها من خلال استثمارها لأموال المساهمين

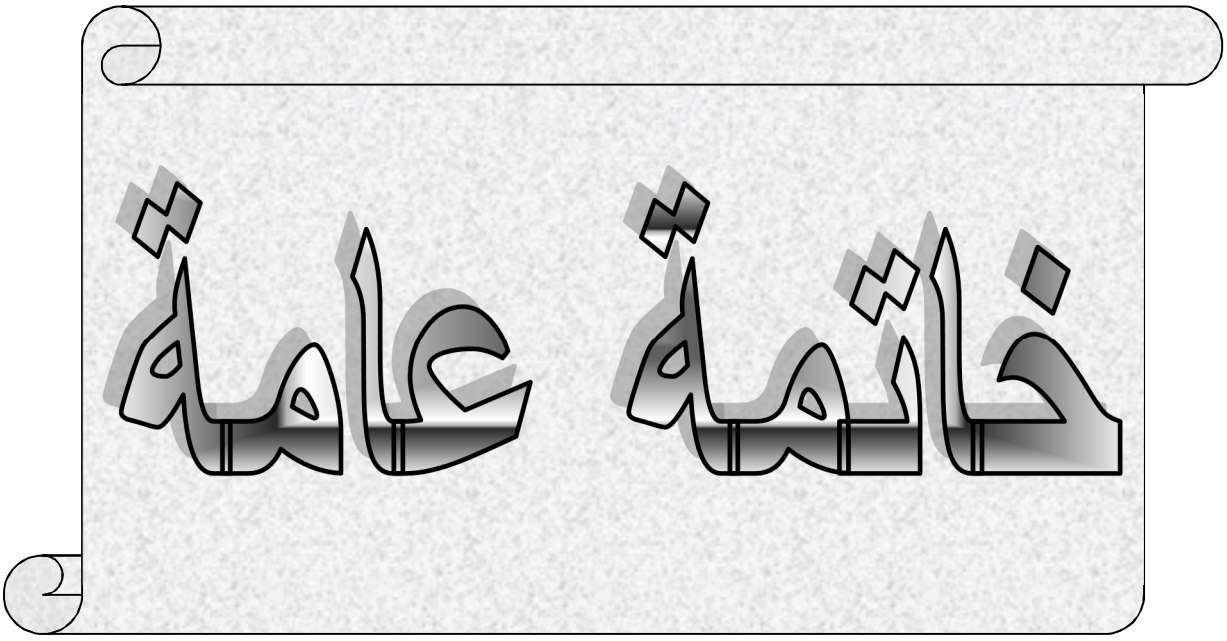
خاتمة عامة

الخاتمة

في ظل الأوضاع الإقتصادية المحيطة بالبنوك التجارية الجزائرية، أصبحت هذه الأخيرة تبحث عن مختلف الوسائل التي تمكنها من الإستحواذ أو الحصول على أكبر حصة سوقية ممكنة، بهدف تحقيق الربحية، فهذه الأخيرة تعد من بين الأهداف الأساسية التي تسعى البنوك التجارية لتحقيقها، إذ أن تحقيق هذه الأرباح يضمن لها الإستمرارية والبقاء وتدعيم مركزها المالي وكذا تعزيز ملاءتها وسيولتها، مما ينعكس بالإيجاب على قدرتها في مواجهة المخاطر التي تعترضها، بالإضافة إلى تعظيم ثروة الملاك وبالتالي يتوجب على البنك توظيف الأموال التي لديه بأعلى كفاءة ممكنة، للحصول على أكبر قدر ممكن من العوائد والأرباح بالإضافة إلى مخاطر متدنية، وبالتالي تقييم ربحية البنوك التجارية الجزائرية تعتبر عملية ضرورية وملحة، خاصة بعد فتح المجال أمام القطاع البنكي الخاص المحلي والأجنبي.

اختبار الفرضيات

بعد دراسة موضوع تقييم الربحية في البنوك التجارية سيتم فيما يلي التحقق من مدى صحة الفرضيات المقدمة على النحو التالي:

- **الفرضية الأولى:** توجد العديد من المؤشرات يتم استخدامها في قياس الربحية في البنوك في البنوك التجارية، وهي فرضية صحيحة، حيث تبين أن هناك مجموعة من المؤشرات تستخدم لقياس الربحية في البنوك التجارية؛

- **الفرضية الثانية:** هناك العديد من العوامل التي تؤثر على ربحية البنوك التجارية، وهي فرضية صحيحة، حيث تبين أن هناك جملة من العوامل تؤثر على ربحية البنوك التجارية كالظروف الاقتصادية الغير مستقرة الناتجة عن تهاوي أسعار المحروقات التي أثرت على البنوك محل الدراسة بالإضافة إلى حجم البنك، عدد فروعه وموظفيه وكذلك التشريعات القانونية والضوابط البنكية...الخ؛

- **الفرضية الثالثة:** يوجد اختلاف بين البنوك التجارية الخاصة والعمومية محل الدراسة في كيفية توظيف أصولها، وهي فرضية صحيحة، حيث تبين أن البنوك الخاصة حققت أعلى المعدلات مقارنة بالبنوك العمومية؛

- **الفرضية الرابعة:** تعتبر البنوك العمومية أكثر ربحية من البنوك الخاصة محل الدراسة، وهي فرضية خاطئة، حيث تبين أن البنوك الخاصة هي التي حققت أعلى المعدلات مقارنة بالبنوك العمومية؛

- **الفرضية الخامسة:** يعود التغير في معدل الربحية لدى البنوك التجارية محل الدراسة إلى التغير في التكاليف، وهي فرضية خاطئة، حيث تبين أن التغير في الربحية لدى البنوك التجارية إلى التغير في التكاليف أو منفعة الأصول، أو لكليهما.

النتائج:

من خلال تقييم ربحية البنوك التجارية العامة والخاصة محل الدراسة خلال الفترة الممتدة من سنة 2012م إلى غاية سنة 2015م توصلنا إلى النتائج التالية:

- أن بنك البركة الجزائري حقق معدلات عائد على حقوق الملكية أعلى من معدلات بنك السلام الجزائر، وبالتالي هو الأفضل من ناحية استغلال أموال المساهمين لتحقيق العائد لتحقيق العائد الذي يطمح البنك للوصول إليه وتعظيم ثروة ملاكه، وهذا راجع لأن بنك البركة الجزائري يمتلك حقوق ملكية كبيرة مقارنة ببنك السلام الجزائر، وبالتالي قدرته أوسع على استثمار الأموال، فزيادة حقوق الملكية تزيد من ثقة المتعاملين معه، الأمر الذي يؤدي إلى زيادة حجم ودائع العملاء و بالتالي زيادة الرافعة المالية التي تؤدي بدورها إلى تعظيم معدل العائد على حقوق الملكية؛

- أن البنكين الخاصين محل الدراسة الأكثر قدرة والأفضل في توليد الأرباح من خلال الإستعمال الأمثل لأصوله، وذلك مقارنة مع البنوك العمومية محل الدراسة، ذلك أن البنوك التجارية الخاصة تعتمد على التمويل قصير الأجل، وبالتالي تكون ربحيتها عالية، في حين البنوك العمومية تعتمد على التمويل متوسط وطويل الأجل، مثل القرض المستندي وتمويل المشاريع الكبرى وهذا ما يؤثر بالسلب على ربحيتها؛

- أن بنك السلام الجزائر الأفضل في استغلال الأموال المتاحة لديه في تحقيق ربحيته، مقارنة ببنك البركة الجزائري؛

- تصدر بنك السلام الجزائر المرتبة الأولى في تحقيق أعلى معدل عائد على الودائع، ليليه مباشرة بنك البركة الجزائري، وهذا ما يدل على كفاءة هذين البنكين في الإستغلال الأمثل والأفضل للودائع التي حصلا عليها، ليأتي في آخر الترتيب كل من البنك الوطني الجزائري والبنك الخارجي الجزائري وهذا ما يدل على رغبة بعض العملاء في التعامل مع البنوك التي تقدم منتجات وخدمات تتوافق وأحكام الشريعة الإسلامية؛

- أن بنك السلام الجزائر الذي يعتبر تجاري خاص حديث النشأة، هو الأكثر كفاءة في مراقبة وتدنية تكاليفه، مقارنة بالبنوك الأخرى محل الدراسة، وهذا يعود لقلة عدد فروعه ووكالاته وبالتالي قلة حجم نشاكه، هذا ما يؤدي إلى انخفاض تكاليفه؛

- أن بنك البركة الجزائري أكثر مخاطرة بأموال الغير لتمويل استثماراته، مقارنة ببنك السلام الجزائر وهذا لزيادة الرافعة المالية لبنك البركة الجزائري الناتجة عن زيادة حجم حقوق الملكية وذلك بالمقارنة مع بنك السلام الجزائر؛

- احتل البنكين الخاصين محل الدراسة المراتب الأولى، بتحقيق أعلى معدلات منفعة الأصول، مقارنة بالبنكين العموميين محل الدراسة، وهذا ما يدل على تنافسية البنوك الخاصة، وانعدم المنافسة بين البنوك العمومية.

التوصيات

بعد تقييم ربحية البنوك التجارية الجزائرية محل الدراسة والمتمثلة في بنكين خاصين وبنكين عموميين يمكن تقديم التوصيات التالية:

- لتحسين قدرة البنوك التجارية الخاصة محل الدراسة على مراقبة التكاليف يستوجب انشاء إدارة متخصصة في ترشيد النفقات ومراقبة كل النشاطات التي من شأنها أن تؤدي إلى زيادة هذه التكاليف وبالتالي تخفيض العائد المتوقع الحصول عليه؛

- لتفعيل دور البنوك التجارية العمومية وتحسين ربحيتها يجب على هذه البنوك

تقديم منتجات تتماشى ومتطلبات شرائح المجتمع الذين يفضلون التعامل بالمنتجات الإسلامية تجنبا للربا؛

- يجب على البنك المركزي وضع سياسة تتماشى والطبيعة المميزة للبنوك التجارية محل الدراسة من أجل تدعيم قدرتها على مواجهة العراقيل التي تواجهها والتي يمكن أن تحد من ربحيتها؛

- تدعيم إدارة البنك بمختلف التجهيزات التي تمكنها من مراقبة مختلف التغيرات التي تطرأ على مستو ى البنك والتي من شأنها أن تشكل تهديدا على ربحيتها بالإضافة إلى تدعيم البنوك بالأبحاث العلمية التي تهدف إلى تحسين أدائها بصفة عامة وربحيتها بصفة خاصة؛

- تخصيص دورات تكوينية للموظفين في البنوك الخاصة الإسلامية لتحسين قدراتهم على التعامل وفق مبادئ الشريعة الإسلامية؛

- يجب الاهتمام بالبنوك التجارية الجزائرية الخاصة من قبل الدولة لتفعيل مكانتها على الساحة المصرفية العالمية وذلك من خلال تدعيمها بالتكنولوجيات المتطورة لأداء الخدمات الأمر الذي يؤدي إلى جلب متعاملين جدد وبالتالي زيادة الأموال المتاحة لديها مما يؤدي إلى زيادة ربحيتها؛

- يجب على البنوك التجارية الجزائرية سواء كانت عامة أو خاصة استغلال أصولها في المشاريع الإستثمارية المدرة للعائد.

أفاق الدراسة

إن موضوع تقييم ربحية البنوك التجارية من المواضيع ذات الأهمية البالغة، حيث تحظى باهتمام كبير من طرف الباحثين، فالبحث في هذا المجال لا يزال واسعا ويحتاج إلى دراسات أعمق وأدق، من شأنها توضيح الأفكار وا إزالة الغموض في مجال تقييم الربحية، يمكن أن نذكر منها:

- إجراء دراسة قياسية من أجل تقييم ربحية البنوك التجارية، وذلك لضبط نتائج الدراسة؛

- دراسة تقييم كفاءة التكاليف في البنوك التجارية، ودراسة العلاقة بين هذه الأخيرة والإيرادات واستخدامها في تحقيق الربحية.

قائمة المصادر والمراجع

أولا: قائمة المصادر والمراجع باللغة العربية

I- الكتب

1- أسعد حميد العلى، إدارة المصارف التجارية، الطبعة الأولى، الذاكرة للنشر والتوزيع، الأردن، 2013.

2- أبو عتروس عبد الحق، الوجيز في البنوك التجارية – عمليات وتقنيات وتطبيقات، الديوان الوطني للمطبوعات الجامعية، الجزائر، 2000.

3- أسامة كامل، عبد الغني حامد، النقود والبنوك، مؤسسة لورد العالمية للشؤون الجامعية، البحرين، 2006.

4- إسماعيل محمد هاشم، النقود والبنوك، دار الجامعات المصرية، مصر، 2005.

5- أكرم حداد، مشهور مذلول، النقود والمصارف –مدخل تحليلي ونظري، الطبعة الثانية، دار وائل للنشر، الأردن، 2008.

6- بسام الحجار، الإقتصاد النقدي والمصرفي، الطبعة الأولى، دار المنهل اللبناني، لبنان، 2006.

7- توفيق محب خلة، الإقتصاد النقدي والمصرفي – دراسة تحليلية للمؤسسات والنظريات، الطبعة الأولى، دار الفكر الجامعي، مصر،2011.

8- ثريا عبد الرحيم الخزرجي، شرين بدري البارودي، إقتصاد المعرفة – الأسس النظرية والتطبيق في المصارف التجارية، الطبعة الأولى، الوراق للنشر والتوزيع، الأردن، 2012.

9- جمال خريس وآخرون، النقود والبنوك، الطبعة الأولى، دار الميسرة للنشر والتوزيع، الأردن، 2002.

10- جميل الزيدانين السعودي، أساسيات في الجهاز المالي، الطبعة الأولى، دار وائل للطباعة والنشر، الأردن، 1999.

11- جودت جعفر الخطاب، إعادة هيكلة المصارف، الطبعة الأولى، دار دجلة، الأردن، 2009.

12- حاكم محسن الربيعي، حميد عبد الحسين راضي، حوكمة البنوك وأثرها في الاداء والمخاطرة، الطبعة الأولى، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، الأردن، 2011.

13- حدة رايس، دور البنك المركزي في إعادة تجديد السيولة في البنوك الإسلامية، الطبعة الأولى، إيتراك للطباعة والنشر والتوزيع، مصر، 2009،

14- حسن جميل البديري، البنوك مدخل محاسبي وإداري، الوراق للنشر والتوزيع، الأردن، 2013.

15- حسين بني هاني، إقتصاديات النقود والبنوك – الأسس والمبادئ، الطبعة الأولى، دار الكيندي للنشر والتوزيع، الأردن، 2002.

16- حمزة محمد الزبيدي، إدارة المصارف، الطبعة الأولى، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، الأردن 2004.

17- خالد أمين عبد الله، إسماعيل إبراهيم الطراد، إدارة العمليات المصرفية المحلية والدولية، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، الأردن، 2006.

18- خالد أمين عبد الله، العمليات المصرفية-الطرق المحاسبية الحديثة، الطبعة الخامسة، دار وائل للنشر، الأردن، 2004،

19- خالد وهيب الراوي، إدارة العمليات المصرفية، الطبعة ثانية، دار المناهج للنشر والتوزيع، الأردن، 2003.

20- دريد كامل آل شيب، إدارة البنوك المعاصرة، الطبعة الأولى، دار الميسرة للنشر والتوزيع والطباعة، الأردن، 2012.

21- رايس عبد الحق وآخرون، دور البنوك الأجنبية في تمويل الإقتصاد وتقييم أدائها من حيث العائد والمخاطرة، الطبعة الأولى، مكتبة الوفاء القانونية، مصر، 2014.

22- رضا صاحب أبو أحمد، إدارة المصارف، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى، 2002.

23- زياد رمضان، محفوظ جودة، الإتجاهات المعاصرة في إدارة البنوك، الطبعة الثالثة، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، 2006.

24- زينب عوض الله، أسامة محمد الفولي، أساسيات الإقتصاد النقدي والمصرفي، منشورات الحلبي الحقوقية، مصر، 2003.

25- سامر جلدة، البنوك التجارية والتسويق المصرف، الطبعة الأولى، دار أسامة للنشر والتوزيع، الأردن، 2009.

26- سعيد سيف النصر، دور البنوك التجارية في إستثمار أموال العملاء، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، 2000.

27- سمير حسون، الإقتصاد السياسي في النقود والبنوك، الطبعة الثالثة، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، الأردن، 2004.

28- شاكر القزويني، محاضرات في إقتصاد البنوك، الطبعة الخامسة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2011.

29- شقيري نوري موسى وآخرون، إدارة المخاطر، الطبعة الأولى، دار الميسرة للنشر والتوزيع والطباعة، الأردن، 2012.

30- شوقي بو رقيبة، التمويل في البنوك التقليدية والبنوك الإسلامية، الطبعة الأولى، علم الكتب الحديث للنشر والتوزيع، الجزائر، 2013.

31- صلاح الدين حسن السيسي، إدارة أموال وخدمات المصارف لخدمة أهداف التنمية الإقتصادية، الطبعة الأولى، دار الوسام للطباعة والنشر، لبنان، 1998.

32- ضياء مجيد، إقتصاديات النقود والبنوك، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، 2005.

33- طارق عبد العال حماد، تقييم أداء البنوك التجارية – تحليل العائد والمخاطرة، الدار الجامعية للنشر، مصر، 1999.

34- عادل أحمد حشيش، أساسيات الإقتصاد النقدي والمصرفي – دراسة للمبادئ الحاكمة لإقتصاديات النقود والبنوك والإئتمان، دار الجامعة الجديدة، مصر، 2004.

35- عبد الحميد الشواربي، محمد الشواربي، إدارة مخاطر التعثر المصرفي من وجهتي النظر المصرفية والقانونية، المكتب الجامعي الحديث، مصر، 2007.

36- عبد الحميد طلعت أسعد، الإدارة الفعالة لخدمات البنوك الشاملة، مكتبة الشقري، 1998.

37- عبد الغفار حنفي، إدارة المصارف السياسات المصرفية – تحليل القوائم المالية–الجوانب التنظيمية للبنوك الإسلامية والتجارية، دار الجامعية الجديدة للنشر، مصر، 2007.

38- عبد الغفار حنفي، عبد السلام أبو قحف، إدارة البنوك وتطبيقاتها، الطبعة الأولى، دار المعرفة الجامعية، مصر، 2000.

39- عبد القادر خليل، مبادئ الإقتصاد النقدي والمصرفي – إضاءات حول الجهاز المصرفي والسياسات النقدية في تحاليل النظرية ومقاربات كمية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2012.

40- عبد الله الطاهر، موفق علي خليل، النقود والبنوك والمؤسسات المالية، الطبعة الثانية، مركز يزيد للنشر، الأردن، 2006.

41- عبد المطلب عبد الحميد، إقتصاديات النقود والبنوك، الدار الجامعية، مصر، 2010.

42- عبد المنعم السيد علي، نزار سعد الدين العيسي، النقود والمصارف والأسواق المالية، الطبعة الأولى، دار الحامد للنشر والتوزيع، الأردن، 2004.

43- عقيل جاسم عبد الله، النقود والمصارف، الطبعة الثانية، دار مجدولاي للنشر، الأردن، 1999.

44- علا نعيم عبد القادر، زياد محمد عرمان، مفاهيم حديثة في أدارة البنوك، الطبعة الأولى، دار البداية ناشرون وموزعون، الأردن، 2012.

45- فائزة لعراف، مدى تكييف النظام المصرفي الجزائري مع معايير لجنة بازل وأهم إنعكاسات العولمة، دار الجامعة الجديدة، الجزائر، 2013.

46- فلاح حسن الحسني، مؤيد عبد الرحمن الدوري، إدارة البنوك مدخل كمي وإستراتيجي معاصر، الطبعة الثانية، دار وائل للنشر، الأردن، 2003.

47- فليح حسن خلف، البنوك الإسلامية، الطبعة الأولى، جدارا للكتاب العالمي للنشر والتوزيع، الأردن، 2006.

48- قتيبة عبد الرحمن العاني، التمويل ووظائفه في البنوك الإسلامية والتجارية، الطبعة الأولى، دار النفائس للنشر والتوزيع، الأردن 2013.

49- متولي عبد القادر، إقتصاديات النقود والبنوك، الطبعة الأولى، دار الفكر، الأردن، 2010.

50- محمد إبراهيم عبد الرحمن، إقتصاديات النقود والبنوك، دار التعليم الجامعي، مصر، 2015.

51- محمد دواد عثمان، إدارة وتحليل الإئتمان ومخاطره، الطبعة الأولى، دار الفكر، الأردن 2013.

52- محمد عبد الخالق، الإدارة المالية والمصرفية، الطبعة الأولى، دار أسامة للنشر والتوزيع، الأردن، 2010.

53- محمد عزت غزلان، إقتصاديات النقود والمصارف، الطبعة الأولى، دار النهضة العربية، لبنان، 2002.

54- محمد مطر، الإتجاهات الحديثة في التحليل المالي والإئتماني، الطبعة الثالثة، دار وائل للنشر، الأردن، 2010.

55- محمود حسن صوان، أساسيات العمل المصرفي الإسلامي، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر والطباعة، الأردن، 2001.

56- محمود حسين الوادي، حسين محمد سمحان، المصارف الإسلامية – الأسس النظرية والتطبيقات العملية، الطبعة الثانية، دار الميسرة للنشر والتوزيع الأردن، 2008.

57- محمود يونس، كمال أمين الوصال، إقتصاديات نقود والبنوك وأسواق مالية، الناشر قسم إقتصاد، مصر، 2005.

58- مروان محمد أبو عرابي، الخدمات المصرفية في البنوك الإسلامية والتقليدية، الطبعة الأولى، دار تنسيم للنشر والتوزيع، الأردن، 2006.

59- مكرم عبد المسيح باسيلي، المعاملات المصرفية المحاسبة والإستثمار وتحليل القوائم المالية، المكتبة العصرية، مصر، 2008.

60- منير إبراهيم هندي، إدارة البنوك التجارية – مدخل إتخاذ القرارات، الطبعة الثالثة، مركز الدلتا للطباعة، مصر، 2006.

61- ناصر دادي عدون، ليندة معزوي، مراقبة التسيير في المؤسسة الإقتصادية، دار المحمدية العامة، الجزائر، 2004.

62- ناظم محمد نوري الشمري، النقود والمصارف والنظرية النقدية، الطبعة الأولى، دار زهران للنشر والتوزيع، الأردن، 2013.

63- نصر حمود مزنان، أثر السياسات الاقتصاديات في أداء المصارف، الطبعة الاولى، صفاء للنشر والتوزيع، الأردن، 2009.

64- هشام جبر، إدارة المصارف، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات، فلسطين، 2008.

65- هيل عجمي جميل الجنابي، رمزي ياسين يسع أرسلان، النقود والمصارف والنظرية النقدية، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، الأردن، 2009.

66- وسام ملاك، النقود والسياسات النقدية الداخلية، الطبعة الأولى، دار المنهل اللبناني، لبنان، 2000.

67- يوسف كمال محمد، المصرفية الإسلامية – الأزمة والمخرج، الطبعة الأولى، الجامعات المصرية، مصر، 1996.

II- المجلات والدوريات

1- بلال نوري سعيد الكروي، تقييم ربحية المصارف باستخدام مؤشرات السيولة-دراسة مقارنة بين مصرفي الرافدين والرشيد، المجلة العراقية للعلوم الإدارية، العراق، العدد الرابع والعشرون.

2- خليل محمد حسن الشماع، إدارة السيولة في المصرف التجاري، مجلة إضاءات مالية ومصرفية الكويت، العدد الثاني، 2012.

3- سعود موسى الطيب، محمد عيسى شحاتيت، تحليل قياسي لتطبيق كفاية رأس المال على ربحية البنوك التجارية، مجلة دراسات العلوم الإدارية، الأردن، العدد الثاني، 2011.

4- علاء عبد الحسين صالح، عدي صفاء الدين فاضل، تقييم أداء الشركات العراقية باستخدام نموذج العائد على حقوق الملكية، مجلة الغري للعلوم الإقتصادية والإدارية، العراق، العدد الخامس والعشرون، 2008.

5- على عبد الله شاهين، بهية مصباح صباح: أثر إدارة المخاطر على درجة الأمان في الجهاز البنكي الفلسطيني، مجلة جامعة الأقصى، فلسطين، العدد الأول، 2011.

6- علي محمود محمد، سعر الفائدة وتأثيره في ربحية المصارف التجارية- دراسة حالة مصرف سورية والمهجر، مجلة جامعة دمشق للعلوم الإقتصادية والقانونية، سوريا، العدد الأول، 2014.

7- محمد جموعي قريشي، تقييم أداء المؤسسات المصرفية – دراسة حالة مجموعة من البنوك التجارية الجزائرية خلال الفترة 1997-2000، مجلة الباحث، الجزائر، العدد الثالث، 2004.

8- محمد فرج حمد، الصالحين قاطش الفخاخري، محددات الهيكل التمويلي للبنوك - دراسة تطبيقية على البنوك التجارية البريطانية، مجلة دراسات الإقتصادية والاعمال، العدد الأول، 2015.

9- مخلف سليمان، نظام التقييم المصرفي Camels، مجلة المحاسب العربي، الجزائر، العدد الحادي عشر، 2012.

10- مندر مرهج وآخرون، تحديد العوامل المؤثرة على ربحية المصارف التجارية باستخدام التحليل المتعدد المتغيرات – دراسة ميدانية في المصرف التجاري، مجلة الجامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية، سوريا، العدد الثاني، 2014.

11- نور محمد ثابث كاظم، تقييم فاعلية إدارة الإئتمان المصرفي - إطار مفاهيمي، مجلة جامعة الأنبار للعلوم الإقتصادية والإدارية، العراق، العدد العاشر، 2013.

11- يوسف بوخلخال، أثر تطبيق نظام Camels على فعالية نظام الرقابة على البنوك التجارية، مجلة الباحث، الجزائر، العدد العاشر، 2012.

III- الملتقيات والمؤتمرات

1- أحلام بوعبدلي، خليل عبد الرزاق، تقييم أداء البنوك التجارية العمومية الجزائرية من حيث العائد والمخاطرة – دراسة حالة القرض الشعبي الجزائري (1997-2000)، ملتقى المنظومة المصرفية الجزائرية والتحولات الإقتصادية واقع وتحديات، جامعة الأغواط، الجزائر.

2- شريقي عمر، دور وأهمية الحوكمة في استقرار النظام المصرفي، ملتقى الدولي حول الأزمة المالية والإقتصادية الدولية والحوكمة العالمية، جامعة فرحات عباس-سطيف، الجزائر، 2009.

IV - الأطروحات والمذكرات

1- باسل جبر حسن أبو زعيتر، العوامل المؤثرة على ربحية المصارف التجارية العاملة في فلسطين (1997-2004)، مذكرة ماجيستر غير منشورة، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية بغزة، فلسطين، 2006.

2- سيرين سميح أبو رحمة، السيولة المصرفية وأثرها في العائد والمخاطرة، مذكرة ماجيستر غير منشورة، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، فلسطين، 2009.

3- عمار أكرم عمر الطويل، مدى إعتماد المصارف على التحليل المالي للتنبؤ بالتعثر، رسالة ماجيستر غير منشورة، كلية التجارة، جامعة الإسلامية بغزة، فلسطين، 2008.

4- بن مراد زينب، مساهمة مؤشر القيمة الإقتصادية المضافة في تقييم الأداء المالي لمؤسسات القطاع الخاص، مذكرة ماستر غير منشورة، كلية علوم الإقتصادية التجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، الجزائر، 2014.

5- حنان تريعة، أهمية نظام Camels في تقييم أداء البنوك الجزائرية، مذكرة مقدمة لإستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي، كلية العلوم الإقتصادية التجارية وعلوم التسيير، جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي، الجزائر، 2015.

6- رقية غزلان، أثر السياسات الإقتصادية على تقيم الأداء المالي للبنوك التجارية، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الشهيد حمه لخضر بالودي، الجزائر،2015.

7- شريفة جعدي، قياس الكفاءة التشغيلية في المؤسسات المصرفية، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الإقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح -ورقلة، الجزائر، 2014.

8- شيماء يونس كاظم، أثر السيولة النقدية في مستوى أداء المصارف، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة سانت كليمنتس البريطانية، العراق، 2014.

9- غدير محمود المهندي، استخدام مؤشرات التقييم المالية التقليدية والقيمة الإقتصادية لقياس التغير في القيمة السوقية للأسهم، رسالة ماجيستر غير منشورة، كلية التجارة المحاسبة والتمويل، الجامعة الإسلامية –غزة، فلسطين، 2014.

10- محمد ياسر زيدان النحال، أثر تقلبات أسعار الصرف على الاداء المالي للبنوك المدرجة ببورصة فلسطين للأوراق مالية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية–غزة، فلسطين، 2016.

11- هدى قرنوب، وفاء فنيط، أثر تقلبات سعر الصرف على ربحية البنوك، مذكرة ماستر غير منشورة، كلية العلوم الإقتصادية والتسيير والعلوم تجارية، جامعة جيجل، الجزائر، 2013.

V- مراجع أخرى

1- عبد العزيز فهمي هيكل، موسوعة المصطلحات الإقتصادية والإحصائية، دار النهضة العربية، لبنان.

VI- المواقع الإلكترونية

1- w w w.bank albaraka. Dz
2-w w w. Bank al salam. Dz
3-w w w.bank bea.dz
4-w w w.bank bna.dz

ثانيا: قائمة المصادر والمراجع باللغة الأجنبية:

1- Alain choinel, le systéme bancaire et financiere- approcher française et europénne, Revue banque édition, France, 2002.

الملخص

استهدفنا من خلال هذه الدراسة موضوع في غاية الأهمية وهو تقييم الربحية في البنوك التجارية، حيث إقتصرت دراستنا على بنكين خاصين وبنكين عمومين خلال الفترة (2012-2015)، وللإلمام أكثر بالموضوع تم طرح الإشكالية المتمثلة في: ما هي مؤشرات تقييم الربحية؟ وهل تختلف معدلات الربحية بين البنوك العمومية والخاصة؟ وذلك بهدف معرفة المؤشرات المستخدمة في تقييم الربحية في البنوك التجارية وكذا العوامل المؤثرة على ربحيتها، بالإضافة إلى إبراز الإختلاف بين البنوك التجارية الخاصة والعمومية محل الدراسة من ناحية توظيف أموالها وا إدارة ومراقبة التكاليف،ومعرفة سبب التغير في معدل الر بحية في البنوك التجارية محل الدراسة، إذ تمثلت أهم النتائج المتوصل إليها في:

- تختلف البنوك العمومية الجزائرية محل الدراسة في كيفية استغلال أصولها؛

- البنكين الخاصين محل الدراسة الأكثر كفاءة في إدارة، مراقبة وتقليل المخاطر، وكذلك الأفضل في خلق الربحية من خلال الإستعمال الأمثل للأصول، وذلك بالمقارنة مع البنكين العموميين محل الدراسة؛

- احتل البنكين الخاصين محل الدراسة المرتبة الأولى بتحقيقهما أعلى معدل عائد على الودائع، وبالتالي كفاءتهما في استغلال الودائع المتوفرة لديهم، وذلك مقارنة بالبنكين العموميين محل الدراسة؛

الكلمات المفتاحية: البنوك التجارية، الربحية، مؤشرات تقييم الربحية، تدنية التكاليف، إنتاجية الأصول المخاطرة، حقوق الملكية.

Résumé

Nous avons ciblé à travers cette étude un sujet très important qui évalue la rentabilité des banques commerciales, où notre étude a été limitée à deux banques et banques privées publiques au cours de la période (2012-2015), et plus de connaissances sur le sujet a été soulevé dans le problème de: Quelle est l'évaluation des indicateurs de rentabilité? Est-ce que les taux de rentabilité diffèrent entre les banques publiques et privées? Pour connaître les indicateurs utilisés pour évaluer la rentabilité des banques commerciales, ainsi que des facteurs qui influent sur leur rentabilité, en plus de mettre en évidence la différence entre les banques commerciales privées et publiques à l'étude en termes d'emploi de ses fonds et de gestion et de contrôle des coûts, et savoir pourquoi le changement du taux de profit dans les banques commerciales à l'étude, comme les résultats les plus importants ont atteint à:

- les banques publiques algériennes diffèrent dans une étude sur la façon d'exploiter ses actifs.

- banques privées dans l'étude, la plus efficace dans la gestion et le contrôle et la réduction des risques, ainsi que le meilleur joueur dans la création de la rentabilité grâce à une utilisation optimale des actifs, par rapport à l'étude publique plutôt que des banques.

- les banques privées à l'étude, le taux de rendement de premier rang le plus élevé sur les dépôts, et ainsi l'efficacité dans l'exploitation des dépôts à leur disposition, par rapport à les deux banques publiques en place d'études;

Les mots clés : Les banques commerciales, La rentabilité, Évaluation des indicateurs de rentabilité, Réduction des coûts, La productivité des actifs, Risque, Droits de propriété.